القسم 3

الحكم العالمي

The Governance of Globalism

obeikandl.com

obeikandl.com

12

ل. داڤيد براون L. David Brown
سانجييف خاغرام Sanjeev Khagram
مارك هـ. مور Mark H. Moore
بيتر فرومكين Peter Frumkin

العولمة والمنظَّمات غير الحكومية وعلاقات القطاعات المتعددة

مَثَّلَ الاجتماع الأخير لمنظَّمة التجارة العالميَّة WTO في سياتل منظراً مثيراً للمهتمين بأطروحة «العولمة» و«الحكم»، ولا سيما بدور المنظَّمات غير الحكومية في المهد العالمي. وكان اللاعب الرئيسي منظَّمة التجارة العالميَّة: وهي مؤسسة عالميَّة ناشئة جمعت وزراء الاقتصاد ليناقشوا الاتفاقيَّات التجاريَّة التي تسمح بتدفق المال والبضائع والناس عبر الحدود العالميَّة. وكان الكثير من الخطر في هذه الاتفاقيات لدول العالم وللمواطنين فيها. فتحدد بنيتها طرق جوزيف أ. شومبيتر «عاصفة التدمير الخلاَّق» عبر العالم[1] Joseph A. Schumpeter. فالثروات الاقتصاديَّة والثقافيَّة والسياسيَّة للدول ومواطنيها قد تطوّح بها القوىٰ الجبارة عبر الأُمم. فقد تزدهر التقاليد الثقافيَّة أَو تلقى جانباً. وقد يُحتفظ بالموارد الطبيعيَّة أَو تُقتلع. ويمكن أن يزداد فقر البلايين أَو يُعمق عن طريق توزيع الثروات والفرص التي تزداد اتساعاً.

obeikandl.com

علىٰ الرغم من ضخامة الأخطار ومدىٰ المتأثرين بها، فقد كان للاجتماعات خصائص مميزة قليلة من صنع السياسة الديمقراطية. فمنظَّمة التجارة العالميَّة نفسها كانت ببساطة مجموعة حكومات اجتمعت لتناقش اتفاقيات اقتصاديَّة تجاريَّة. ولم تكن هناك قوة سائدة أَو سلطة تُمارس بمهارة؛ فقد كان الضغط فقط للتعاون من أجل النفع المتبادل كما فهمه المشاركون. فإذا صنعت أية قرارات هامَّة، فإنَّها ستكون من خلال المناقشات وليس بالتصويت. كانت المناقشات فنية عالية للمصلحة العميقة للبعض ولكنَّها غير شفَّافة للمواطنين العاديين. وكان متوقعاً أن يقوم الوزراء بعملهم ثم يعودون إلىٰ أوطانهم.

وبعد ذلك ظهر مواطنو العالم ونحو 1300 مجموعة ـ ملتزمة بنظرات متنوعة بمصالح العامَّة ـ اجتمعت في سياتل لتطرح أسئلة وتقدِّم احتجاجات وتفرض طلبات علىٰ المؤتمِرين. وبعدما تلاشى الغاز المسيل للدموع، اعترف كثير من اللاعبين العالميين بواقع أَصبح مشاهداً بقوة خلال السنين من قبل الجماهير في الولايات المتحدة وباقي العالم: لقد أَصبحت المنظَّمات غير الحكومية من اللاعبين في حكم العالم.

طبعاً لم تكن العولمة، ولا أي شكل من أشكال الحكم العالمي، ولا ظهور أي نوع من المجتمع المدني عبر الأُمم، والذي تقويه المنظَّمات غير الحكومية، شيئاً جديداً تماماً. فالعولمة (المتجسدة بكثافة في شبكات الاعتماد المتبادل الممتدة بين الحدود العالميَّة والتي تصاحب انتقال المعلومات المتسارع والرخيص، وكذلك انتقال الأَفكار والمال والبضائع والناس عبر الحدود) بل كانت تتزايد علىٰ مدىٰ القرون[2]. وكذلك كانت المنظَّمات غير الحكومية وأحلاف المجتمعات المدنية نشيطة في الحكم العالمي وصناعة السياسة علىٰ مدىٰ سنوات كثيرة. فعلىٰ سبيل المثال، لقد بنى الدعاة ضد العبودية ودعاة

حقوق المرأة أحلاف المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة لتعطي شكلاً للسياسات القومية والعالميَّة علىٰ مدىٰ عقود من الزَّمن كثيرة[3].

والجديد هو الإنفجار الأخير في الأعداد والنشاط ورؤية مبادرات عالميَّة من قِبل العاملين بالمجتمع المدني في قضايا مختلفة، مرتبطة، ولو جزئياً علىٰ الأقل، بالتوسع السريع لعولمة الاتصالات والانتقال والإنتاج. وبالفعل فقد تصادفت ظاهرياً العولمة المتسارعة مع ازدهار مجموعات المجتمع المدني في الكرة الأرضية. إن الموهبة والغريزة لدىٰ الهيئات الطوعية لمواجهة المشكلات الاجتماعيَّة تُرىٰ بصورة متزايدة في الدّول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيَّة وفي الدّول الانتقالية في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي السابق. لقد برزت هيئات المواطنين لتجد حلولاً للمشكلات المحلية ولتقدِّم الخدمات المطلوبة ولتضغط من أجل حكومة أفضل، ولتتحالف مع مجموعات ذات عقلية متشابهة من مجتمعات أُخرىٰ، ولتشكِّل العمليات البارزة للحكم العالمي.

سؤال هام حول ما إذا كان ازدهار المجتمع المدني علىٰ المستوىٰ المحلي والعالمي مجرد مصادفة مع العولمة، أم إذا كان هناك شيء في عمليات العولمة ينتج هذه الهيئات. والسؤال الآخر الهام بصورة متساوية هو، ما هي الآثار التي يتوقع أن تكون لهذه الهيئات في عمليات العولمة ذاتها؟ هل ستتجه إلىٰ تسريع العولمة عن طريق طمس الحدود وتوحيد الشعوب ذات الالتزامات الإيديولوجية المشتركة؟ أم أنَّها ستعيق العولمة وذلك بالسماح لأولئك الذين يشعرون أنَّهم ضغطتهم العملية لتطوير مناطق جديدة يمكن الدفاع عنها ضد الاتجاهات العالميَّة؟ وسؤال ثالث هو: ما هو الأثر الذي يتوقَّع أن يكون لهذه المنظَّمات في نوعية الحكم علىٰ المستوىٰ القومي والمستوىٰ العالمي؟ هل ستقوي هذه المنظَّمات المسؤوليَّة الديمقراطية وتصنع حكومات أكثر تجاوباً مع إرادة شعوبها، وهل تستطيع أن تساعد المواطنين في التعامل مع القوة المتنامية للعوامل المتحدة؟ أم أنَّها ستصبح قوىٰ للأهداف الخاصَّة (قلَّت أم كثرت)

للمدراء الاجتماعيين الذين يؤسِّسون المنظَّمات غير الحكومية ومنظَّمات المعونة والمؤسَّسات التي تدعمها؟

يبدأ هذا الفصل بمحاولة فهم كيف تتشكل الفئة الجديدة من العوامل الاقتصاديَّة والثقافيَّة والسياسيَّة ـ وهي منظَّمات المجتمع المدني ـ وكيف تشكِّل هي نفسها عمليات العولمة، وماذا يمكن أن تكون آثارها في نوعية الحكم على المستوىٰ القومي وعلىٰ المستوىٰ العالمي. ونناقش إن كانت العولمة قد أسهمت في نهوض عدد المنظَّمات غير الحكوميَّة في دول كثيرة وتأثيرها سيما في الساحة العالميَّة. ونقدِّر بإيجاز إن كان ظهور المنظَّمات غير الحكوميَّة المحلية والعالميَّة كصانعة مهمَّة للسياسة يقوي أَو يضعف مستقبل المسؤوليَّة المحلية، ونقترح بضع صيغ للتفاعل بين المجتمع المدني والحكومة والشركات في قضايا الحكم المستقبلية.

العولمة كعملية متعددة الوجوه

إن كثافة شبكات الاعتماد المتبادل التي يخلقها التدفق المتزايد من الأَفكار والبضائع والناس عبر الحدود الجيو ـ سياسيَّة «تقلص العالم» ليس تقليصاً مادياً فقط (بجعلنا علىٰ اتصال مباشر ومستمر الواحد بالآخر) ولكن نفسياً أيضاً (بجعلنا أكثر وعياً لتشابهاتنا واختلافاتنا واعتمادنا المتبادل المعقَّد)[4]. ويشكِّل «أثر تقلص العالم» وعينا وعملنا الفردي. والمهم بالقدر نفسه أَنَّه يشكِّل الطرق التي يتجمع بها الأفراد معاً ليديروا حياتهم وظروفهم بجهود جماعية. ويهاجم ويقلِّل من أهمية بعض الترتيبات المؤسَّساتية التي نفِّذت في الماضي عمل إعطاء الأفراد هوية فردية ونوعاً من الاستجابة الجماعية المقبولة لظروفهم. فهو يدفع الحاجة ويؤمِّن الفرص للأفراد ليشكِّلوا عمليات جماعية جديدة ومؤسَّسات تستطيع أن تكمل أَو تحل محل المؤسَّسات القديمة. في هذه المناسبات، تؤثِّر العولمة في طلب وعرض الحكم. لقد عمَّقت العولمة بواسطة التغيرات في النِّظام السياسي العالمي السوق الاقتصاديَّة العالميَّة وتكنولوجيات النقل

والمعلومات. لقد نتج عن انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية الحرب الباردة حركة عالميَّة باتجاه الديمقراطية. ووجدت الأَنظمة الجماعية السابقة التي حافظت علىٰ نفسها، علىٰ الأقل بصورة جزئية، بالتصرّف كحلفاء للولايات المتحدة أَو المعسكر السوفياتي، وجدت نفسها فجأة مكشوفة بانهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية الحرب الباردة. لقد أَصبحت هذه الأَنظمة معرَّضة للهجوم من مواطنيها وطلباتها المكبوتة طويلاً لأَنظمة ديمقراطية، ولم تتمكَّن من أن تجد أية مساعدة من القوىٰ التي كانت ذات مرَّة تتنافس من أجلها لتأمين مزايا الحرب الباردة. إن تحوّل السوق إلىٰ سوق عالميَّة، الذي أثارته حرية انتقال رأس المال والتكنولوجيا، خلق الثروة الجديدة والتفاؤل في جميع أنحاء العالم. لكنه ترك أولئك الذين في أسفل السلم الاقتصادي والاجتماعي عرضة للإستغلال، حتى عندما كانت الأمور علىٰ ما يرام، وللآمال الخائبة عندما كانت دورة العمل أَو سوء الإدارة الاقتصاديَّة قلَّصت النمو الاقتصادي. لقد أكَّد الانتقال السريع للناس وللمعلومات عبر الكرة الأرضية الأحوال المادِّيَّة والسياسيَّة غير المتساوية بشكل كبير التي كان يعيشها سكَّان العالم، وأثارت طلباً واسعاً للمساواة في السياسة والاقتصاد إضافة إلىٰ معنى أوسع لاعتمادنا المتبادل في الاقتصاد والسياسة والأخلاق.

لقد أسهمت هذه المتغيرات في تبديل التوازن في أدوار الدّولة والسوق والمجتمع المدني في الدّولة المفردة وفي الاقتصاد السياسي العالمي. في الماضي، عندما كان المرء ينظر إلىٰ الاقتصاد السياسي العالمي كان يستنتج أن العوامل المسيطرة بشكل واضح هي دول السيادة. كانت هذه الدّول تبدو مسؤولة عما يجري ضمن حدودها. وما كان يجري عبر حدودها ـ في الأراضي الدّولية ـ كان يبرز من التفاعل بين الدّول المفردة. ولكن في العقد الماضي اتسعت السوق وتقلَّص دور الدّولة في دول كثيرة، في الغرب والشمال وكذلك في الشرق والجنوب. إن التحول إلىٰ اقتصاد كبير مفتوح قد قلَّل من سلطة

الدّول المفردة في إدارة مصائرها الاقتصاديَّة. ولما كانت المصائر الاقتصاديَّة هامَّة غالباً في التأثير في استقرار الأَنظمة السياسيَّة، فقد تأكَّد ضعف الحكومات المحلية أمام الاقتصاد العالمي. وقد نشأت حركات في وجه القوىٰ الاقتصاديَّة الجبَّارة التي كانت تشكِّل العالم، وعجز الدّول عن تقديم حماية كافية، نشأت لتأمين نوع من الاستجابة. وكانت هذه الحركات أحياناً سطحية في أجزاء معينة من دول نامية معيَّنة. وفي أوقات أُخرىٰ انتشرت هذه الحركات السطحية لتصبح حركات قومية. وفي أوقات أُخرىٰ أيضاً، تحالفت الحركات القومية مع منظَّمات عالميَّة لتساعدها علىٰ تحقيق أهدافها القومية أو لتساندها بوزنها في الجهود العالميَّة[5].

تعطي العولمة المعلومات والأَفكار التي لم تكن متوفرة لكثير من الناس. فتنقلها إلىٰ إمكانيات جديدة من الوعي العالمي والكوني. يساهم التدفق المتزايد من المعلومات والناس في التجانس العالمي (الأمركة) في الذوق والمبادئ والاهتمامات. فالهامبرغر من ماكدونالدز متوفر في بكين وبونس أيريس، وزادت مستوردات اللغة والموسيقى من غضب الأوصياء علىٰ الثقافة في باريس وسنغافورة. وفي الوقت نفسه، يستطيع هجوم الأَفكار والقِيَم الخارجيَّة أن يوحي بدفاع قوي من القِيَم وطرز الحياة التقليديَّة. قد تستطيع المنظَّمات غير الحكومية أن تعبِّر عن وتساعد في خلق وجهات نظر كونية وعالميَّة، ويمكنها أيضاً أن تعبر وتدافع عن قِيَم وهموم المواطنين المتغربين من وجهة نظر عالميَّة و«مستوردات» ثقافيَّة. وهكذا تستطيع المنظَّمات غير الحكومية أن تعبِّر عن العولمة وتمكنها، وقد تقاوم العولمة بغضب عن طريق الطائفية ضمن وعبر الحدود القومية (مثلاً حركات الميليشيات الإسلامية).

المجتمع المدني والمنظَّمات غير الحكوميَّة كعوامل ناشئة في الاقتصاد السياسي العالمي

لقد تَمَّ تعريف مفهوم «المجتمع المدني» بطُرق كثيرة[6]. وإننا نركِّز

لأغراض هذا الفصل علىٰ أن المجتمع المدني منطقة ارتباط وعمل مستقلة عن الدّولة والسُّوق، يستطيع المواطنون فيها تنظيم ومتابعة أهدافهم الهامَّة بالنسبة لهم منفردين ومجتمعين[7]. تشتمل عوامل المجتمع المدني علىٰ الجمعيات الخيرية ودور العبادة ومنظَّمات الجوار والنوادي الاجتماعيَّة وجماعات حقوق الإنسان وروابط الأولياء والمعلمين والاتحادات والهيئات التجاريَّة ووكالات كثيرة أُخرىٰ.

يمكن أن نميز عوامل المجتمع المدني عن الحكومة وقطاعات الأَعمال وذلك من بضعة أبعاد[8]. بينما تسعى الحكومة لتأمين النِّظام العام والخير العام وتستخدم سلطتها لجمع الأموال وتخلق الأوضاع المرغوب فيها، وتقوم قطاعات الأَعمال بتأمين البضائع والخدمات الخاصَّة من خلال آليات تبادل طوعية، فإن عوامل المجتمع المدني تسعى إلىٰ إعطاء قوة لقِيَم المواطنين وأهدافهم من خلال الجهود الطوعية المستقلة إضافة إلىٰ التأثير الذي تستطيع مجموعات المواطنين ممارسته علىٰ العمل والحكومة.

إذا كانت الحكومة تحرك الموارد من خلال القسر التشريعي وفرض الضرائب، وكانت الأَعمال تحرِّك المصادر من خلال المبادلات، فإن المجتمع المدني يحرِّك الموارد من خلال الاحتكام إلىٰ القِيَم والأهداف الاجتماعيَّة. وبينما تتجه الأَعمال إلىٰ المصالح الخاصَّة، وتتجه الحكومات إلىٰ المصالح العامة، فإن عوامل المجتمع المدني تركِّز علىٰ مصالح المجموعات الاجتماعيَّة ضمن المجتمع بمن فيها تلك المجموعات المحرومة بسبب الترتيبات الموجودة.

نحن مهتمون اهتماماً أولياً بوكالات المجتمع المدني، وغالباً ما يشار إليها بالمنظَّمات غير الحكوميَّة التي تركِّز علىٰ رفع الفقر، وحقوق الإنسان، والانحدار البيئي وقضايا أُخرىٰ كالتنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة. وتنفذ هذه المنظَّمات غير الحكومية مجموعة من الأنشطة كتأمين الخدمات

للناس الفقراء، أَو بناء القدرة المحلية للمساعدة الذاتية، أَو تحليل ومساندة السياسات التي تدعم الجماهير المحرومة أَو ترعىٰ البحث وتوزِّع المعلومات[9]. تركِّز بعض المنظَّمات غير الحكومية علىٰ خدمة أعضائها، ويركِّز البعض الآخر علىٰ خدمة الزبائن خارج المنظَّمة. ويعمل بعضها في المجال المحلي في مشاريع يشعر بآثارها من مستوىٰ القرية إلىٰ السياسة القومية وإلىٰ الساحات العالميَّة. وتشمل الأمثلة من العالم النامي:

- مصرف الغارمين الذي بدأ كمنظَّمة غير حكومية في بنغلاديش كتجربة في تقديم قروض صغيرة إلىٰ أصحاب الأَعمال الفقراء الذين ليس لديهم ضمانة للقروض المصرفية. وبعد العرض بأن المجموعات الصغيرة التي شاركت بمسؤوليَّة القروض قد أخذت نسبة تسديد للديون أعلىٰ من كثير من الذين يقدمون القروض عادة، وسع مصرف الغارمين عملياته ليخدم أكثر من مليونين من السكان الفقراء، الذين كانت غالبيتهم من النسوة صاحبات الأَعمال في بنغلاديش وحفز حركة القروض الصغيرة في العالم تدعمها مؤسَّسات متبرعة حول العالم[10].

- (النارمادا باكاو أندولان)، منظَّمة تمثِّل آلاف الناس «المطرودين» من أراضيهم بسبب مشروع الهند لبناء سد نارمادا، تحدت وبصورة ناجحة قرارات الحكومات المحلية والاتحادية الهندية والبنك الدولي لبناء سد مخالف لسياسات البنك في إعادة توطين السكان المطرودين. إن التحالف عبر الأُمم الذي نظمته (نارمادا باكاو أندولان) قد ساهم في إعادة التفكير علىٰ المستوىٰ العالمي في قيمة السدود الكبيرة، وتغيير سياسات وممارسات البنك الدولي، وتأسيس هيئة السدود العالميَّة لمراجعة تنفيذ السدود الكبيرة حول العالم[11].

يصف المثالان المبادرات التي بدأتها منظَّمات غير حكومية في الدّول النامية واتسعت لتؤثِّر في السياسات والبرامج العالميَّة. فتعد حركة الإقراض

الصغير برعاية المشاركة السطحية في الاقتصاد النامي، والصراعات حول السدود الكبيرة أنتجت تغيرات في السياسات العالميَّة ومؤسَّسات صنع القرار ذات التأثيرات التي تجاوزت أية دولة مفردة أو أي إقليم منفرد[12].

لقد انطلقت مبادرات عالميَّة كثيرة أُخرىٰ من المنظَّمات غير الحكوميَّة من العالم الصناعي. فقد نجحت جهود حديثة للإئتلاف العالمي لتحريم الألغام الأرضية في خلق معاهدة عالميَّة علىٰ الرغم من معارضة حكومات كثيرة. وأثمر أخيراً صراع طويل حول بيع صيغة تغذية لأمهات الأطفال في العالم النامي، اتفاقية في الأُمم المتَّحدة بما يشبه الإجماع علىٰ قانون سلوك لبيع غذاء الأطفال. وحيثما بدأت مبادراتها فإن هذه المبادرات الأربع شملت مشاركة المنظَّمات غير الحكوميَّة وعوامل المجتمع المدني من الدّول النامية والصناعية وبذلك اختارت مجالاً واسعاً من المعلومات ووجهات النظر حول القضايا موضوع السؤال.

إن المنظَّمات غير الحكوميَّة التي تسعى إلىٰ توسيع آثارها إلىٰ ما وراء المبادرات المحلية والقومية تواجه مشكلات تنظيمية هامَّة. أحد الخيارات هو تأسيس منظَّمة غير حكومية عالميَّة INGO تنظم لتعمل عبر الحدود القومية[13]. منظَّمة الشفافية العالميَّة Transparency International مثلاً، تضم منظَّمات أعضاء في أكثر من ثلاثين دولة تعطي الدعم القوي للمبادرات العالميَّة لتعريف الفساد وتقليله. الطريقة الثانية لتنظيم عمل عالمي هي خلق شبكة عبر الأُمم يشترك أعضاؤها بقِيَم ومعلومات وخطاب مشترك يمكنهم من تنسيق أعمالهم[14]. ومثال علىٰ الشبكة عبر الأمم هو بروز روابط واسعة الانتشار بين المنظَّمات غير الحكومية وعاملين آخرين مهتمين بقضايا البيئة خلال العقدين الماضيين. تسمح هذه الشبكات بتبادل المعلومات والاستراتيجيَّات، ولكنَّها أقل فائدة في تنسيق النشاط الدائم أو تحريك أعداد كبيرة من الناس من أجل سياسات متضاربة. والخيار الثالث هو خلق ائتلاف عبر الأُمم بين العوامل لتنسيق الاستراتيجيَّات

والأساليب المشتركة للتأثير في صانعي القرار المقصود. فالإئتلاف بين المنظَّمات غير الحكوميَّة القومية والعالميَّة والمهتمة بالبيئة مع مدراء البنك الدولي، أنتج إصلاحاً في سياسات البنك للوصول إلىٰ المعلومات، وكذلك لخلق هيئة تفتيش لتحقق بالشكاوىٰ حول آثار مشاريع البنك[15]. وأخيراً، شكل تنظيم رابع هو منظَّمات الحركات الاجتماعيَّة عبر الأمة، يربط العوامل ذات الأهداف المشتركة عبر أقطارها لتحريك أعضائها نحو العمل. وهذا هو أكثر هذه الأشكال أهمية ومتطلبات بين منظَّمات المجتمع المدني ويبقى نادراً جداً[16]. وتقترب حركة النساء العالميَّة من أن تكون حركة اجتماعيَّة عالميَّة، علىٰ الأقل في بعض القضايا التي تستطيع تحريك الأعضاء بشأنَّها لتحدي خصومها في عدد من الدّول، وتعطي صيغ التنظيم المختلفة قدرات مختلفة للعمل العالمي بالإضافة إلىٰ زيادة الطلبات من أجل تنسيق الموارد والالتزامات.

في حين لم تكن منظَّمات المجتمع المدني ظاهرة جديدة، فقد حدثت زيادة كبيرة في أهميتها في مجالات كثيرة في العقدين الماضيين. لقد وصف هذا التغيير باحث واحد علىٰ الأقل علىٰ أنَّه «ثورة الجمعيات العالميَّة» والذي كان هاماً في نهاية القرن العشرين كأهمية نشوء دولة الأمة قبل قرن مضىٰ[17]. وبحسب تعداد الكتاب السنوي للمنظَّمات العالميَّة، فقد زاد عدد المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة أكثر من أربعة أمثال في العقد الماضي[18]. وعلىٰ الرغم من الاختلاف الكبير من حيث الحجم والنشاط الموجود في المجتمع المدني عبر الدّول، فإن القطاع ينمو نمواً سريعاً في دول وأقاليم كثيرة. يقدّر عددها مثلاً بأكثر من 1000000 منظمة مجتمع مدني ظهرت في أوروبا الشرقية منذ سقوط جدار برلين، وأكثر من مليون منظَّمة غير حكومية تعمل في الهند[19]. ويتعلَّق ظهور منظَّمات المجتمع المدني بشكل جزئي، وخاصة المنظَّمات غير الحكومية المهتمة بالتنمية، بتوفر الموارد التي تدعمها. إن الاهتمام المتزايد من المؤسَّسات، والمتبرعين العالميين وحتى الحكومات المهتمة بدعم الوكالات

غير الحكومية، جعلت الأموال متوفرة وخلقت الحوافز للمدراء بتشكيل منظَّمات غير حكومية تستطيع استخدام هذه الأموال. وكانت النتيجة في دول كثيرة تكاثر المنظَّمات غير الحكوميَّة التي تم تنظيمها حتى تستفيد من تلك الموارد أكثر من أن تنجز مهماتها القائمة علىٰ القِيَم المسماة. ليست جميع عوامل المجتمع المدني متساوية من حيث الجدية بإنجاز مهماتها الاجتماعيَّة أو الأهداف العامَّة، ولا تشترك جميعها في قِيَم التسامح والتبادل واللاعنف التي يناقش البعض علىٰ أنَّها مركزية في تعريف المجتمع المدني[20]. وكما نما المجتمع المدني، فإنَّه أنتج تنوعاً كبيراً يدفع الآن باتجاهات كثيرة ومختلفة وحتى متنافسة. من السهل أن تضطرب عوامل المجتمع المدني حول شرعيتها ومسؤوليَّتها، كما تستطيع التركيز علىٰ القضايا منفردة لاستبعاد فهم السياق الأوسع، كما يمكن أن تكون أفضل في إيقاف المبادرات الواسعة النطاق من تنفيذها. لكنها عوامل ذات تأثير متزايد.

تأثيرات العولمة في المنظَّمات غير الحكوميَّة والمجتمع المدني

ما هي الطرق التي تؤثِّر بها العولمة في المجتمعات المدنية ضمن حدود الأمة وخارجها؟ بينما يكون تركيزنا الرئيسي علىٰ المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة ونشوء المجتمع المدني عبر الأمَّة، نبدأ بمناقشة تأثيرات العولمة علىٰ المنظَّمات غير الحكوميَّة المحلية والمجتمعات المدنية القومية، والسبب هو أن المبادرات العالميَّة غالباً ما تكون جذورها في القضايا القومية وتبدأ حولها عوامل المجتمع المدني بالتنظيم، ومن ثم تجد هذه العوامل أن المبادرات العالميَّة مطلوبة لمهاجمة المشكلات المشمولة. وحتى حينما تبدأ حركات عالميَّة بمنظَّمات غير حكومية عالميَّة، فإنَّها غالباً ما تكون بحاجة إلىٰ منظَّمات غير حكومية محلية لتعطيها القاعدة السياسيَّة والشرعية التي تحتاج إليها لتستمر وتكون فاعلة. وقد يكون من الأشياء الجيدة أن بعضاً من أكثر التأثيرات أهمية لأنشطة المنظَّمات غير الحكوميَّة هي تأثيرها في المجتمعات المدنية المحلية.

العولمة والمنظَّمات غير الحكوميَّة القومية

تختلف الدّول كثيراً من حيث المدىٰ الذي تكون فيه منظَّمات المجتمع المدني نشيطة في الحياة القومية، وكذلك من حيث انفتاحها لتأثيرات العولمة[21]. يبدو أن بعض الأَنظمة مصممة علىٰ البقاء معزولة عن التأثيرات الخارجيَّة (مثال كوريا الشمالية أَو بورما)، بينما تلتزم أَنظمة أُخرىٰ بالتحكم بأية وكالات لا تتبع للدولة والتي قد تشكّل تهديداً لسلطة الدّولة (مثال الصين). ولكن عندما تفتح الدّول أبوابها للمعلومات والتجارة والسفر، فقد تكون التأثيرات عميقة في المجتمع المدني ومنظَّماته، فتيار المعلومات المتوفرة الآن عبر وسائل الإعلام والڤيديو والفاكس والإنترنت يستطيع أن يزيد وبسرعة فائقة وعي الناس من كل المستويات الاجتماعيَّة بالآخرين، كيف يعيشون. وينشر أفكاراً عن العوامل التي تعيق حياتهم وحياة جيرانهم، ويبث بدائل كثيرة للممارسات الماضية. فالوعي المتزايد بالعالم الأوسع لا يمكن تجنّبه تقريباً[22].

إن التعرض لهذا الفيض من المعلومات يستطيع أن يتحدَّى المعتقدات القديمة والتوقعات، أَو أن يوقظ الولاء للقِيَم والشخصية الاجتماعيَّة القديمة، أَو أن يثير مناقشات معمَّقة لمفاهيم عالية الثمن مثل «تحرير المرأة» أَو «الأرض لمن يحرثها» أَو «التطهر العرقي». ويمكن لتدفق المعلومات الذي يتردد صداه مع قِيَم اجتماعيَّة أن يكون أساساً لنشوء منظَّمات المجتمع المدني أَو الحركات الاجتماعيَّة التي تتحدَّث بأصوات جديدة وقوية في السياسة القومية وعمليات الحكم[23]. إن التماس مع العالم الأوسع قد يضخِّم الحقيقة ويزيد الوعي بالاختلافات الاقتصاديَّة. ويستطيع التكامل الاقتصادي أن يؤمِّن سلعاً أكثر بتكاليف أقل للأفراد أصحاب الموارد، وقد يوفِّر العمل في شركات تغير من مواقعها للاستفادة من العمالة الأُخرىٰ. ولكن قد ينتج تسريحات لموظفي الدّول في استجابة لبرامج تعديل البنية، ويهمش مجموعات معتمدة علىٰ التصدير

المنهار أَو تعرض من خلال إخفاق الأَعمال صعوبة تلبية مقاييس المنافسة العالميَّة. فعندما يصبح «الفقراء أكثر فقراً»، فإن الزبائن الذين تخدمهم أَو تحركهم المنظَّمات غير الحكومية سيزدادون عدداً وتزداد حاجاتهم.

تستطيع قوىٰ العولمة عند المستوىٰ القومي أن تنقص من ضوابط الدّولة علىٰ الاقتصاد، أَو أن تزيد الضغط من أجل مسؤوليَّة ديمقراطية، أَو أن تثير أسئلة حول سيادة الدّولة. وتستطيع هذه التطورات أن تخلق حيزاً سياسياً لمنظَّمات المجتمع المدني كمصادر بديلة للخدمات التي كانت تقدِّمها الدّولة، وحراساً ودعاة لتشكيل سياسة الحكومة وتنفيذها، ومدراء سياسيين أَو منفذين مع شركاء من الدّولة، ومجددين اجتماعيين يقودون الخدمات المتطورة. وعندما توسع العولمة الحيِّز السياسي فقد تبرز عوامل المجتمع المدني لتستجيب لهموم المجموعات الفقيرة والمهمّشة التي بقيت لا صوت لها في الأَنظمة السابقة.

لا يتضح فوراً إن كانت الوجوه السياسيَّة والثقافيَّة والاقتصاديَّة للعولمة تتغير معاً بالضرورة أَو يقوي الواحد منها الآخر. ولن تسلِّط العولمة الضوء في الوقت نفسه علىٰ أهمية القيَم الثقافيَّة الجوهرية، أَو تفتح حيِّزاً سياسياً أكبر لمبادرات المجتمع المدني، أَو تخلق نتائج اقتصاديَّة تزيد من الفقر. قد تفتح الحكومات الأبواب للسوق العالميَّة بينما تحاول ضبط الآثار السياسيَّة للعولمة أَو العكس صحيح. وقد تغلق حدودها في وجه التأثيرات الثقافيَّة. ولكن بشكل عام، كلما زاد انفتاح الدّولة للعولمة، كلما زاد توقع المرء أن تصبح المنظَّمات غير الحكومية عوامل قومية هامة. هذه العملية ذات ثلاثة عوامل: للعولمة آثار في الوعي قد يعبر عنها من خلال المنظَّمات غير الحكوميَّة؛ ويحتمل أن تضع العولمة تأكيدات علىٰ الأَفكار السياسيَّة كالفردية والحرية والحقوق المتساوية التي تكون المنظَّمات غير الحكوميَّة نتاجاً لها وقدوة في آنٍ معاً؛ وتدعو العولمة العوامل العالميَّة (المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة والوكالات العالميَّة) التي تشجع وتقوي نشوء المجتمعات المدنية القومية.

العولمة والمنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة

إن الزيادات في تدفق المعلومات وانتقال الإنسان والتجارة المرتبطة بالعولمة جعلت المعلومات وعمليات المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة أسهل وأقل كلفة. لقد انخفضت تكاليف المنظَّمات والتعاون العالمي انخفاضاً كبيراً بتقلص العالم[24]. وأسهمت العولمة أيضاً في ظهور المشكلات الجديدة التي قد تكون المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفاتها متعلقة بها. وظهور المشكلات البيئية عبر الأُمم، كالتسخين الأرضي ونفاد الأوزون والتلوث عابر الحدود قد أثقلت كاهل قدرات الترتيبات المؤسسية بين الدّول[25]. لقد ظهرت المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفاتها لتستجيب إلىٰ المشكلات المتعلقة بالعولمة من جوانب عدَّة: تقديم الخدمات والاستجابة للكوارث وتحليل البدائل السياسيَّة والدعوة لها وتنشيط التعليم.

كانت المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة تستجيب للكوارث وتقدِّم الخدمات لعدد من السنين، ولا يزال هذا هو الدعم الأعم للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة. لقد تأسّس معظم هذه المنظَّمات في الدّول الصناعية؛ وكثير منها له منظَّمات فرعية ومشاريع كبيرة في الدّول النامية. وعرّف مؤخراً مؤتمر عقد بين إحدىٰ عشرة منظَّمة من أكبر المنظَّمات العالميَّة للإسعاف والتنمية (مثل كير CARE وأوكسفام OXFAM)، لقد عرّف بعض التحديات المرتبطة بالعولمة[26]. مع نهاية الحرب الباردة مثلاً زاد تكرار الصراعات بين الدّول مما زاد من تدفق اللاجئين في الداخل، وأدَّت التخفيضات العامة إلىٰ تقلص قدرة وكالات الدّولة علىٰ التعامل مع الصراعات والأزمات الإنسانية. لقد زادت العولمة الفقر في أقاليم عدة، وزاد تقلص المساعدات المالية للتنمية المنافسة بين المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة علىٰ

الموارد. نتيجة هامَّة لهذه الاتجاهات هي زيادة الطلب علىٰ المعونات زيادات كبيرة، وتقلّص خطير في القدرة علىٰ تلبية ذلك الطلب. باختصار، بالنسبة للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة لتقديم الخدمات، إن العولمة تزيد من الحاجات للخدمة بينما تتراجع الموارد. وتشعر وكالات كثيرة بضغط من المتبرعين الأفراد والعموم لأن تصبح أكثر «كمشروع عمل» و«تهتم بالنتائج» في الرد علىٰ التأكيد الواسع علىٰ معالجة الإدارة بناء علىٰ حاجة السُّوق[27]. إن نشوء منظَّمات المجتمع المدني في كثير من الدّول النامية يضغط أيضاً علىٰ المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة للخدمات لتنقل العمليات المحلية إلىٰ المنظَّمات غير الحكوميَّة الجنوبية. ويهدد هذا التغيير بإعادة تعريف مهماتها الأولية ويجعل العاملين فيها مهملين بشكل كبير. وهكذا إن من آثار العولمة ضغطاً كثيراً من المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة للخدمات لأن تجري تغييرات أساسية.

بالنسبة للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة وتحالفاتها التي تركِّز علىٰ تحليل السياسة والدعوة لها، إن كافة شبكات الاعتماد المتبادل العالمي، التي خلقتها العولمة، زادت من تنوع القضايا التي تؤثِّر في المجتمع المدني. في بعض الأحيان تتشكَّل المنظَّمات الأولية علىٰ المستوىٰ المحلي ثم تبنى تحالفات من المنظَّمات غير الحكوميَّة علىٰ المستوىٰ القومي والعالمي. إن شبكات الدفاع عبر الأُمم والمهتمة بالبيئة والفساد، وحقوق الإنسان مثلاً، قد بدأتها منظَّمات غير حكومية عالميَّة، ثم تحالفت في ما بعد مع شركاء قوميين ومحليين[28]. وفي حالات أُخرىٰ، بنت المنظَّمات غير الحكومية القومية ائتلافات مع حلفاء عالميين لتؤثِّر في صانعي السياسة القومية والعالميَّة. فعلىٰ سبيل المثال، بحثت الحركة الشعبية في الإكوادور عن حلفاء عالميين في صراعها للإصلاح الزراعي، وتحالفت مجموعات مماثلة في البرازيل مع عوامل عالميَّة لإيقاف بناء سد مقترح[29]. في كلتا الحالتين كان التحالف من القمة إلىٰ الأسفل. ومن

الأسفل إلىٰ الأعلىٰ، لقد بنت عمليات العولمة وعياً لاحتمالات التحالف، ومكّنت من تبادل المعلومات بسهولة، وأسهمت في الاتصالات الشخصية بين العوامل الرئيسية. لقد تحدت أهداف حملات الدفاع (مثلاً البنك الدولي) شرعية المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة التي تدعي أنَّها تمثِّل المكونات السطحية وبذلك تسهم في بناء ائتلافات أصيلة عبر الفروقات الكبيرة في الثروة والسلطة والثقافة.

التركيز الثالث بالنسبة للعدد المتزايد من المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفاتها هو التعليم داخل المنظَّمات وحل المشكلات. لقد ظهرت هذه التحالفات والمنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة، بصورة جزئية، لتستجيب لظهور المشكلات العالميَّة التي تعتمد علىٰ المدخلات من وجهات نظر مختلفة وكثيرة. فهيئة السدود العالميَّة مثلاً تعتمد علىٰ مفاهيم مختلفة لكثير من العاملين المهتمين في تقييم آثار السدود الكبيرة في النواحي الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة. الندوة العالميَّة حول بناء استطاعة المنظَّمات غير الحكوميَّة قد ولدت International Forum on NGO Capacity Buiding تقييماً للاستطاعات والحاجات في المنظَّمات غير الحكوميَّة في ثلاث قارات واقترحت مبادرات حلول للمشاكل مشتركة مع المتبرعين والحكومات لتستجيب إلىٰ تلك الحاجات. ومكّن تبادل المعلومات والارتباط بالمشاورات عوامل المجتمع المدني من التعرّف علىٰ طبيعة المشكلات والموافقة عليها، وأن تكتشف الأسباب وتقدر الخيارات وتوافق علىٰ الحلول وخطط التنفيذ عبر الحدود الجيوسياسيَّة والثقافيَّة التي كان يمكن أن تعيق مثل هذه الأعمال قبل عقد مضىٰ.

هذه الاتصالات عبر الثقافات غالباً ما تشمل اختلافات إدارية، وفي المبادئ والقِيَم التي يمكن أن تبدأ بسوء تفاهم وصراعات. وبما أنَّها منظَّمات مبنية علىٰ القِيَم، فغالباً ما تكون المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات

المنظَّمات غير الحكوميَّة حسَّاسة جداً إزاء هذه الصراعات. تستطيع أن تلعب أدواراً حاسمة في صياغة وتركيب القضايا عبر الاختلافات في القِيَم، وبذلك تساعد في تحريك العامَّة نحو الاهتمامات والمشكلات العالميَّة. فالشبكات العالميَّة في موضوع العنف ضد النساء مثلاً ساعدت في تعريف وإضاءة المواضيع العامَّة في الحركات المركزة على مشكلة العنف في العالم، وفيات المهر في الهند، وختان المرأة في أفريقيا، اضطهاد الزوجة في شمال أمريكا والاغتصاب وتعذيب السجناء السياسيين في أمريكا اللاتينيَّة.

المجتمع المدني والحكم العالمي

تؤثر عمليات العولمة بصورة واضحة في المجتمعات المدنية والمنظَّمات غير الحكوميَّة على المستوى القومي والعالمي وفي تحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة. هل لهذه الآثار نتائج في الحكم العالمي وصناعة السياسة؟ يقترح بحث جديد أن المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة أو تحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة تساعد في وضع وتنفيذ عدد من القرارات والسياسات العالميَّة[30]. ولقد شكَّلت الأحداثَ العالميَّة بالطرق التالية على الأقل:

- تعريف النتائج الإشكالية للعولمة ولولا ذلك لكان ممكناً تجاهلها؛
- صياغة قِيَم ومبادئ جديدة لإرشاد وفرض ممارسات عالميَّة؛
- بناء تحالفات عبر الأُمم للدعوة إلى بدائل ولولا ذلك لكان تجاهلها؛
- تغيير المؤسَّسات العالميَّة للاستجابة إلى حاجات لم تتم تلبيتها؛
- نشر تجديدات اجتماعيَّة ذات تطبيقات عالميَّة؛
- مناقشة قرارات للصراعات والاختلافات العالميَّة؛
- ونقل الموارد والعمل مباشرة بالمشكلات العامة الهامَّة، من خلال هذه الأنشطة كانت المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة تبني مواقف ومؤسَّسات للمجتمع المدني عبر الأُمم الذي يجعل نوعاً مختلفاً من الحكم العالمي أمراً ممكناً.

إن العاملين في المجتمع المدني هم في الغالب أول من يستخدم شبكات المعلومات العالميَّة للتعرف علىٰ المشكلات العالميَّة التي لا تُثار ولا تحل بالترتيبات العالميَّة الموجودة. إن المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة المشمولة في أنشطة الخدمات أَو الدفاع غالباً ما تكون علىٰ أتصال وثيق بالسكان، الذين لولا ذلك لكانوا بدون صوت، وبذلك تتعرَّف علىٰ المشكلات التي تبقى دون أن تراها العوامل الأُخرىٰ. وحيث إن دعمها المادي يعتمد علىٰ رؤية الناس للمشكلات فإنَّها تطور روابط مع وسائل الإعلام لإثارة وعي الناس بالمشكلات الحسَّاسة. فمثلاً، تثير الشفافية العالميَّة الوعي بمشكلات الفساد في العالم وآثارها في التنمية. وغالباً ما تكون إثارة الوعي العام بالمشكلات ضرورة متقدمة علىٰ العمل، وتستطيع مبادرات المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة أن تخلق حواراً عالمياً حول المشكلات التي تظهر.

للمؤسَّسات غير الحكومية دور ثانٍ في الساحة العالميَّة، هو المساعدة في بناء قِيَم ومبادئ عالميَّة تستطيع توجيه السياسات العالميَّة في المستقبل وممارستها[31]. تثير الاعتماد المتبادل الكثيف قضايا ذات آثار مبدئية غير واضحة أَو متنوعة عبر الثقافات. وتستطيع المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المجتمع المدني أن تساعد في صناعة قِيَم ومبادئ لتفسر المشكلات الجديدة كقضايا حماية البيئة، ولتعد الممارسات كتقدير الآثار البيئية، ولتقود السياسات المستقبلية.

كانت تحالفات المجتمع المدني عبر الأُمم وبصورة متزايدة في العقد الماضي مركزية في الحملات لتشكيل ودعم السياسات العامة العالميَّة للاستجابة إلىٰ مشكلات حسَّاسة[32]. وغالباً ما زادت هذه الحملات حيث لم تكن الترتيبات العالميَّة الموجودة، أَو لم تستطع الاستجابة للمشكلات التي تظهر. فمثلاً، أثمرت حملة تغذية الأطفال العالميَّة قانون سلوك تبنته الأُمم المتَّحدة، وكانت شبكة ريفرز العالميَّة International Rivers Network حسَّاسة في تقدير آثار

السدود[33]، وكانت تضغط باتجاه سياسات عالمية لتقليل آثارها المدمِّرة. وغالباً ما أَصبحت التحالفات من أجل هذه الحملات مصادر هامَّة لحملات مستقبلية لقضايا أُخرىٰ[34].

دور رابع للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة هو خلق أَو إصلاح المؤسَّسات العالميَّة لتحسين الاستجابة للمشكلات العالميَّة. فالبنك الدولي مثلاً كان هدفاً لتحالفات عبر الأُمم مهتمة بتخفيض سرية عملياتها، وخلق طرق للمشاركين المحليين للاحتجاج علىٰ مشاريع البنك التي تخالف سياساته الخاصَّة به[35]. تستطيع مثل هذه الحملات خلق ترتيبات مؤسَّساتية من أجل استجابات أكثر. وفي حالات أُخرىٰ خلقت الحملات ترتيبات موضعية جديدة لحل المشكلات البارزة. فهيئة السدود العالميَّة مثلاً ـ وهي نتيجة لسلسلة من الحملات ضد السدود الكبيرة ـ تقيِّم بصورة منتظمة الأداء الفعلي للسدود.

قد تؤثِّر المنظَّمات غير الحكوميَّة في آثار العولمة وذلك بخلق ونشر تجديدات اجتماعيَّة تؤثِّر في طرق الحكم العالمي. فالتظاهرات عند اجتماع منظَّمة التجارة العالميَّة في سياتل هي العرض الأخير فقط «لتجمعات المنظَّمات غير الحكوميَّة» التي أحضرت مئات الآلاف من المنظَّمات غير الحكومية إلىٰ اجتماعات عالميَّة شوهدت بشكل كبير في العقد الماضي، مثل قمة الأرض في ريو، أَو اجتماع النساء في بكين. تضع هذه الجهود المناقشات في هذه الاجتماعات تحت الضوء العالمي، وتقدِّم فرصاً للحوار والدفاع إلىٰ شعوب العالم وكذلك إلىٰ ممثلي الحكومات[36]. إن الشبكات المتسعة والمكثَّفة للاعتماد المتبادل عبر الحدود القومية والإقليمية سهَّلت انتشار التجديدات من بنك الغارمين أَو استراتيجيَّات لتؤثِّر في السياسة من حركات الناس الأصليين في الإكوادور.

خلافاً لأدوارها كشمعات احتراق للتغيير والمجابهة فقد تلعب المنظَّمات

غير الحكومية دور الوسيط أَو المحفِّز لحل الصراعات علىٰ المستويين القومي والعالمي. لقد لعبت المنظَّمات غير الحكوميَّة دوراً في السعي لإدارة صراعات خطيرة ذات تأثيرات إقليمية في غواتيمالا وسريلانكا كمصادر للإنذار المبكر أَو للعمل الوقائي[37].

وبصورة أعمَّ لقد أظهرت المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وشبكات المنظَّمات غير الحكوميَّة قدرة علىٰ تحريك الناس ومصادر العمل العالمي في مشكلات عامة وهامة. في بعض الحالات لعبت المنظَّمات غير الحكوميَّة أدواراً رئيسيَّة في تحديد المشكلات أَو في صياغة أحوال قيمة ما؛ وفي حالات أُخرىٰ، قامت بعمل مباشر لتخترع حلولاً للمشكلات أَو لتضغط من أجل تلك الحلول. وكانت تحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة مركزية، مثلاً، في تحريك الدعم لتبنِّي حظر عالمي للألغام الأرضية علىٰ الرغم من مقاومة حكومات قومية كثيرة.

إن ارتباط المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة بصنع القرارات العالميَّة وبناء المؤسَّسات يزيد من تنوّع العوامل الواعية والنشيطة في الحكم العالمي. فمجموعات المجتمع المدني الذين ذهبوا إلىٰ سياتل وسّعوا القضايا التي ستناقشها منظَّمة التجارة العالميَّة وذلك بالضغط من أجل اهتمام أكبر بحقوق العمال وتعليمات البيئة. ويمكن لعوامل المجتمع المدني أيضاً أن تساعد في صياغة القِيَم والمبادئ والبدايات الحسَّاسة لثقافة عالميَّة مشتركة. والحكم العالمي في عالم معولم يستجيب بصورة متزايدة إلىٰ المدىٰ الواسع من العوامل والمصالح[38].

المجتمع المدني والحكم العالمي المستقبلي

لقد ناقشنا أن العولمة قد أسهمت في النهوض الدرامي لمنظَّمات المجتمع المدني حول العالم علىٰ الرغم من أن آثارها لم تكن مستوية في كل الدّول والقضايا. كانت بعض الدّول منفتحة عملياً للتنمية المرتبطة بالعولمة ـ

اتصالات سريعة وانتشار واسع للمعلومات، أَو سرعة في السفر والانتقال، أَو التحول إلىٰ الديمقراطية والتجزئة السياسيَّة، أَو دينامية اقتصاديَّة وتركز للثروة أَو للتجانس الثقافي والاستقطاب ـ التي تدعم ظهور منظَّمات المجتمع المدني كعوامل هامَّة. وكذلك ناقشنا أن المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة وتحالفات المجتمع المدني أظهرت قدرتها علىٰ الارتباط بمناقشات تؤثِّر في الحكم العالمي. لقد زادت المبادرات الماضية من وصول المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة إلىٰ المناقشات السياسيَّة ومؤسساتها. لكن أدوارها في هذه المجالات تعتمد إلىٰ حد كبير علىٰ كيفيَّة حل الأسئلة حول شرعيتها ومسؤوليتها.

شرعية ومسؤوليَّة المنظَّمات غير الحكوميَّة

بالنسبة للمدافعين عن المنظَّمات غير الحكوميَّة المحلية والعالميَّة، يوجد شك بسيط بأن ظهورها وتزايد تأثيرها متوافق مع أهدافها النهائية في تعزيز نوعية الحكم الديمقراطي والمسؤوليَّة الديمقراطية لقرارات ومؤسَّسات الحكم العالمي. وبالنسبة لكثيرين في مراكز القوة الذين تتحداهم المنظَّمات غير الحكوميَّة ـ بما فيها منظَّمات الحكم العالمي والدّول ومنظَّمات الأعمال القومية والعالميَّة ـ تبدو شرعيَّة المنظَّمات غير الحكوميَّة في موضع الاتهام. قد يكون وراء ظهور حركات الجماهير الشعبية أفراد أصحاب سحر وجاذبية تدعمهم منظَّمات ذات وجهات نظر خاصة في المصالح العامَّة. فمن تمثل هذه المنظَّمات غير الحكومية يا ترىٰ؟ هل يجب أن تصنع القرارات التي تؤثِّر في مصالح كثيرة لبلايين الناس غالباً، أم توقف أَعمالها؟

إن كان ظهور المنظَّمات غير الحكوميَّة المحلية، واشتراكها الفعَّال في عمليات صنع السياسة يجب أن ينظر إليه علىٰ أنَّه تقدّم في نوعية الحكم الديمقراطي، فإنَّه يبدو أَنَّه يعتمد بصورة حاسمة علىٰ نوع الإدعاءات التي يدَّعونها لتحميل المسؤوليَّة للحكومات المحلية وترتيبات الحكم العالمي. ومن

المحتمل أن يكون من الأفضل اعتبار «المسؤوليَّة» كعلاقة: فالقول إن وكالة ما مسؤولة يعني أنَّه يوجد شخص ما يستطيع مطالبتها بأن تؤدي التزاماتها تحت طائلة العقوبة إن هي فشلت بتحقيق ذلك[39]. تبقى المسؤوليَّة في التزامات عامل ما تجاه الآخر، والشخصية الحقيقية لهذه الالتزامات، والوسائل التي يمتلكها الآخر ليؤكِّد أن هذه الالتزامات سوف تلبَّىٰ. إن بعض علاقات المسؤوليَّة طبقية (مثلاً علاقة الرئيس بالوكيل) والتركيز علىٰ مسؤوليَّة الوكيل تجاه الرئيس؛ والعلاقات الأخرىٰ «متبادلة» وذلك لأنَّها تتضمَّن ادعاءات تبادلية (مثال العقود التي تؤسّس الالتزامات لكلا الطرفين)[40]. المسؤوليَّة مرغوب بها لأنَّها تزيد من الحوافز للعوامل لتؤدي ما هو متوقع منها، والمسؤوليَّة تحسن الأداء وكذلك العلاقات بين جميع الأطراف.

المسؤوليَّة موضع خلاف علىٰ الأقل في طريقين عندما تشترك عوامل المجتمع المدني في عمليات الحكم العالمي. أولاً، هل تقوم المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة بزيادة أَو إنقاص المسؤوليَّة الديمقراطية في تحديها للمؤسَّسات العالميَّة التي تقوم بصياغة وتنفيذ السياسات العالميَّة أَو حلول المشكلات؟ فإن كانت هذه التحالفات تمثِّل مواطني العالم (أَو حتى جزءاً هاماً منهم)، فإن تدخلها قد يزيد المسؤوليَّة الديمقراطية لدىٰ المؤسَّسات المستهدَفَة. لكن هذا التمثيل يصعب الادعاء بتحقيقه. وقد تقلص تحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة المسؤوليَّة الديمقراطية إن هي شجَّعت السياسات التي تسير ضد مصالح جماهيرها.

قد تتأسَّس المسؤوليَّة الديمقراطية في الإدعاء بأن هذه المنظَّمة تمثِّل أهدافاً سامية أكثر مما تمثِّل مجموعات أَو أفراداً معينين. من وجهة النظر هذه، توجد حقوق ملحّة كالتحرر من الاضطهاد السياسي أَو التهديد بالجوع أَو المرض الخبيث أَو ظلام الأمية وهكذا، وهي أساسية لحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون المسؤوليَّة الديمقراطية حول قدرة الكيان الحاكم علىٰ التعامل مع هذه

الحقوق الأساسية. والمنظَّمات غير الحكوميَّة التي تصطف مع هذه القضايا تجعل الحكم الديمقراطي يتقدم. قد لا يوجد حكم ديمقراطي محلي أَو عالمي عندما ينقص المواطنين الشروط اللازمة لممارسة الحقوق والمسؤوليَّات بالمشاركة الديمقراطية.

إدعاء آخر للشرعية، هو أن المؤسَّسة موضوع النقاش فشلت في أن تعيش من أجل سياساتها ومقاييس ممارساتها. لقد ناقش ائتلاف المنظَّمات غير الحكوميَّة عبر الأُمم أن البنك الدولي في قرضه لمشروع سد نارمادا فشل في تحقيق سياسة البنك القاضية في إعادة توطين الناس الذين يهجّرهم السد، ووافقت هيئة مستقلة للتفتيش أخيراً علىٰ أن تلك المقاييس لم تتم تلبيتها. في هذه الحالة تكون شرعية التحدي نمت من سياسات البنك، أكثر من تمثيل الإئتلاف أَو الدفاع عن الحقوق الأساسية، علىٰ الرغم من أنَّه يمكن طرح أسئلة عن موقف الإئتلاف في إثارة القضية.

تدور مجموعة ثانية من القضايا حول المسؤوليَّة الدستورية للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة أَو تحالفاتها، إلىٰ أي حد تستطيع العوامل الأُخرىٰ إخضاع التحالفات إلىٰ العقوبات في حال فشلها في تحقيق التزاماتها؟ هذا سؤال صعب علىٰ المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة لأن مهماتها غالباً ما تلزمها بخدمة جماهير متنوعة (من المتبرعين، والحلفاء وكذلك الزبائن) من مستويات مختلفة (محلية، وقومية، وعالميَّة). ولهذه الجماهير قدرة متفاوتة جداً علىٰ فرض العقوبات بسبب الإخفاق في تلبية الالتزامات. قد تجد المجموعات السطحية صعوبة في التأثير في المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة حتى عندما تكون جزءاً إسمياً من نفس التحالف. تبني التحالفات الناجحة بين المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة «سلسلة» من المسؤوليَّة تنتشر فيها التأثيرات والعقوبات من خلال روابط كثيرة (مثلاً من المحلية إلىٰ الإقليمية إلىٰ القومية وإلىٰ العالميَّة) لتصل المسافة التنظيميَّة بين المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة والمجموعات السطحية.

والمسؤوليَّة تنفتح علىٰ تعاريف واضحة لتوقعات الأداء من قِبل أطراف علاقة المسؤوليَّة. تختلف أشكال التحالف المختلفة في كيفيَّة وضع الأهداف والاستراتيجيَّات والمسؤوليَّات بصورة صريحة. إن الشبكات المنتظمة حول قِيَم مشتركة وتركز علىٰ المشاركة بالمعلومات تركيزاً شديداً، تخلق تركيزاً أقل علىٰ المسؤوليَّة مما تخلقه الإئتلافات التي تشترك بالاستراتيجيَّات وخطط العمل. لكن منظَّمات الحركات الاجتماعيَّة هي أكثر وضوحاً بشأن الأهداف والأساليب والتوقعات المشتركة في الصراع مع خصوم أقوياء. وحيث إن تحالفات عبر الأُمم تصبح أكثر تركيزاً علىٰ الاستراتيجيَّات والأساليب المشتركة، يمكن أن نتوقع نهوض استثماراتها في تبادل التأثير والمسؤوليَّة.

إذا كان ارتباط المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة يشجِّع المسؤوليَّة الديمقراطية في حل مشكلات القطاعات العالميَّة المتعدِّدة يعود بشكل جزئي إلىٰ المدىٰ الذي تطور فيه قدراتها للمسؤوليَّة المؤسَّساتية تجاه أعضائها وحملة رهاناتها. لقد لفتت قضية مسؤوليَّة المجتمع المدني وأهميتها بالنسبة لأدوارها في المستقبل في صنع القرارات العالميَّة مع عوامل من قطاعات أُخرىٰ، لفتت انتباهاً متزايداً لدىٰ طلاب المجتمع المدني وتحالفات العالميَّة. وتصبح هذه القضايا مركزيَّة بصورة متزايدة لأن عوامل المجتمع المدني تبحث عن طُرق لتعمل بصورة فعَّالة مع عوامل الحكومة والأَعمال.

علاقات القطاعات المتعددة: المجتمع المدني والدّولة والسُّوق

إذا كانت المنظَّمات غير الحكوميَّة تستطيع أن تصبح قوىٰ فاعلة في المسؤوليَّة الديمقراطية المتطورة وفي حل المشكلة العالميَّة، فإن ذلك يعتمد بشكل حاسم ليس علىٰ كيف تحسن وتدير شؤونها فقط، ولكن، وهذا هو الأهم، كيف تتفاعل مع قطاعات قوية أخرى تدعي أَنَّها تمثِّل مصالح عامَّة وتتابع أهدافاً عامة. تدل خبرة العقد الماضي علىٰ أن المنظَّمات غير الحكومية

العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة هي في الغالب أكثر فاعلية في إعاقة القرارات منها في دفع العمل علىٰ نطاق واسع إلىٰ حل المشكلات الحرجة. يعكس هذا النِّظام جزئياً المزايا المقارنة والمختلفة للقطاعات: الدّولة والسُّوق أفضل إعداداً من الداخل للمبادرات واسعة النطاق، تماماً كما أن المجتمع المدني يمكن أن يكون أفضل إعداداً للتجارب المحلية والتجديد علىٰ نطاق ضيق.

في الكثير من القضايا تستطيع القطاعات المختلفة أن تستخدم أنشطتها دون الارتباط في ما بينها. لكن توجد قضايا كثيرة تسعى فيها الأَعمال والحكومات ومنظَّمات المجتمع المدني لتؤثر الواحدة منها بالأخرى. لسوء الحظ، إن خلجان المصالح ووجهات النظر التي تفصل القطاعات تجعل سوء الفهم بين القطاعات والصراعات أمراً شائعاً جداً. وسوء الفهم محتمل عندما تكون القطاعات منفصلة أيضاً بواسطة الفروق الملاحظة من حيث القوة، وكذلك بواسطة التفاسير الإيديولوجية لهذه الفروق. قد تكون قطاعات المجتمع المدني ـ سيما تلك التي تخدم المجموعات العاجزة والمهمَّشة ـ حسَّاسة بصورة خاصة لفروق القوة ولتصادم القِيَم.

إن الصيغة العامَّة للعلاقات ما بين القطاعات، التي قد تبرز من الخلافات حول المصالح والقِيَم هي نوع من الاستقطاب ما بين القطاعات، وهي تتصف بنمطية مثقلة بالقِيَم والصراعات علىٰ السلطة والموارد ومقاومة العمل المشترك، حتى حينما تكون بعض المصالح مشتركة بشكل واضح. في هذه الصيغة، يؤكِّد كل قطاع علىٰ مصالحه ووجهات نظره ويرىٰ شرعية صغيرة أَو صلة وثيقة بقِيَم الآخرين أَو طموحاتهم أَو مواردهم، ويسعى لتحقيق أهدافه علىٰ الرغم من أَو علىٰ حساب الآخرين حتى عندما توجد مكاسب هامَّة من العمل التعاوني.

يستطيع الاستقطاب بين القطاعات أن ينتج صراعات لضبط القرارات في المجالات التي يكون فيها لعدد من العوامل جوائز هامَّة. فالحكومات

والمنظَّمات في ما بين الحكومات قد تسعى لاستبعاد الشركات متعددة الجنسيات وتحالفات المجتمع المدني العالميَّة من الإسهام في عمليات صنع القرارات العالميَّة الهامَّة، حتى عندما يكون لديها معلومات هامَّة حول القضايا أَو يكون لها فوائد كبيرة من نتائج القرارات. في الواقع، يركِّز الكثير من نظرية العلاقات العالميَّة وبشكل حصري تقريباً على الدّول كعوامل شرعية كبيرة في الحكم العالمي. في حالات أُخرىٰ، قد تشكِّل الشركات متعددة الجنسية والأَسواق المالية القرارات العالميَّة وتسعى لاستبعاد قوىٰ الحكومات والمجتمع المدني. يناقش بعض المحلِّلين أن النهوض الحديث للسوق العالميَّة قد أسَّس بصورة كبيرة أن «الشركات تحكم العالم» وأن قوىٰ الحكومات والمجتمع المدني أَصبحت وبصورة كبيرة غير ذات صِلة بكثير من القرارات العالميَّة الحاسمة. ويناقش آخرون أن المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة أَصبحت الآن ذات قوة تسد الطريق على عدد من القرارات العالميَّة الهامَّة. بينما يجعل التنوع الكبير لقوىٰ المجتمع المدني واستقلالها الشديد الطغيان العالمي المتجانس لواحد أو أكثر من عوامل المنظَّمة غير الحكومية أمراً غير محتمل، يقول بعض المراقبين إن بعض القضايا الآن تخضع لنوع من شبكة المصالح الخاصَّة التي تجعل فيها المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة القرارات والتقدم العالميين أمراً مستحيلاً.

ربما كانت بعض الاختلافات والصراعات من أجل التأثير في بعض القضايا الخلافية بين القطاعات أمراً ضرورياً. وبالفعل، إن بعض الخصام مرغوب فيه لتطوير تحليل كاملٍ للقضايا وتوليد حلول خلاَّقة للمشكلات. وصف محلِّلو الصراع والتفاوض عدداً من الطرق لحسم الخلاف، بما فيها التوفيق بين مصالح الأطراف، والنظر في الحقوق المشمولة، أَو إقرار أيُّ الأطراف له القوة لفرض إرادته. تختلف طرق المعالجة هذه بالتكاليف التي

تفرضها: تكلف المفاوضات التي توفق بين الاختلافات أقل مما تكلف معارك المحاكمات لإقرار الحقوق أو صراع القوة لإثبات التفوق. قد تكون المحاكمات والمنافسات ضروريَّة عندما تختلف الأطراف حول ما هي الحقوق التي تطبّق أو من الذي يملك قوة أكبر؟ لكن هذه الطُّرق قد تكون أكثر كلفة من نواحٍ عدة.

إن المفاوضات على أساس المصالح وحل المشكلات الناجمة عن الخلافات القطاعية قد استُخدمت لتوجد حلولاً لمشكلات كثيرة في العقدين الماضيين في العالم الصناعي والدّول النامية. يتصف التعاون بين القطاعات المتعددة أنَّه ذو تأثير مشترك بين القطاعات ورغبة في التفاوض على اتفاقيات تأخذ بعين الاعتبار هموم وقدرات أطراف كثيرة. في هذه الصيغة من التفاعل بين الحكومات والشركات وعوامل المجتمع المدني يستطيع إنتاج تقييم الواحد لهموم وطموحات الآخر، واعتراف الواحد بموارد الآخر، والاتفاقيات التي نُوقشت ويعتبرها الجميع عادلة ومقبولة. لقد كان التعاون بين القطاعات مفيداً لأغراض التنمية في أماكن مختلفة من العالم، مثلاً:

- في مدغشقر الريفيَّة كان الوصول إلى مراكز التسوق محدوداً بسبب نقص الطرق وموارد الحكومة القليلة التي لا تكفي لبناء الطرق وصيانتها. فبمساعدة من متبرعين عالميين، طوَّرت الحكومة مشاركة مع منظَّمات اجتماعيَّة محلية وشركات تجاريَّة لبناء الطرق وذلك لبناء مئات الكيلومترات من الطرقات الريفيَّة وصيانتها. في هذه المشاركة، تبني الشركات الخاصَّة الطُّرق وتعلم المنظَّمات الاجتماعيَّة صيانتها؛ وتفوض الحكومة المجتمعات بجمع رسوم من مستخدمي هذه الطرق؛ وتقوم المجتمعات بصيانة الطرق بعمالها ومن أموال الرسوم. فتستخدم في مثل هذه المشاركة المزايا النسبية لأطراف مختلفة لإنتاج مكاسب لهم جميعاً.
- كانت مدينة كليفلاند، أوهايو مثالاً شنيعاً من التقهقر المدني في

السبعينيَّات نتيجة لهجرة الصناعات المحلية إلىٰ خارجها، ولسلسلة من أعمال الشغب والتوتر العرقي وصراعات القوة بين قوىٰ الحكومة والشركات وعدد آخر من العوامل. نظمت الحكومة المحلية وقيادات الأَعمال بضع قوىٰ ولجاناً جديدة من القطاعات المتعددة للبحث في طرق من أجل فهم المشكلات فهماً أفضل، وبناء التزامات مشتركة بين المؤسَّسات والقطاعات الكثيرة لحلّها، وتنفيذ جميع المبادرات الجديدة التي ظهرت من خلال مناقشاتهم. خلال العقد الثاني ظهرت المدينة التي كانت «الخطأ علىٰ البحيرة» كمثال للتجديد والإصلاح المدني علىٰ أساس المبادرات المشتركة التي وحدت قطاعات وطبقات ومجموعات عرقية وخلفيات ثقافيَّة كثيرة ومختلفة.

بينما يصبح التعاون بين القطاعات عاماً بصورة متزايدة علىٰ المستوىٰ القومي في دول كثيرة، فإنَّه لا يزال غير شائع علىٰ المستوىٰ العالمي. ويعود السبب إلىٰ أن التعاون بين القطاعات صعب بحد ذاته فلا يحتمل أن تتصارع الأطراف مع تحدياتها إذا بقيت قضايا الحقوق والقوة غامضة، والبدائل لحل الخلافات بالتوفيق بين المصالح في مفاوضات القطاعات المتعددة. . في الساحة العالميَّة غالباً ما يبدو غامضاً إن كان الميل إلىٰ الحقوق أَو إلىٰ القوة سيبقى أكثر فاعلية في خدمة مصالح الأطراف من مناقشة المصالح. لكن في بعض الساحات لقد ثبت من الصراعات الطويلة بين الحكومات والشركات ومنظَّمات المجتمع المدني أن تكاليف المحاكم وصراع القوة قد تكون عالية جداً، وأن مناقشة المصالح أَصبحت بديلاً جذَّاباً. وهكذا فإن اللجنة العالميَّة للسدود التي تضم ممثلين من القطاعات الثلاثة قد أَصبحت ساحة يمكن أن تناقش فيها السياسات والقرارات الهامَّة وتتطوّر لأَنَّها ـ جزئياً ـ تقدِّم بديلاً من تاريخ الصراعات التي كانت عالية الكلفة بالنسبة لجميع المشاركين. وحيث إن المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة تشترك في

حملات ناجحة أكثر للتأثير في الحكم العالمي، فإن الترتيبات التي تجعل التعاون بين القطاعات ممكن التوقع قد تتزايد لأن حقوق وقوة عوامل المجتمع المدني أصبحت مفهومة أكثر ومقبولة. يصف الآن باحثون من أنظمة مختلفة نهوض التعاون بين القطاعات في مواطن كثيرة.

إن الحكم المؤسّس في صنع القرارات في ما بين القطاعات قد يعقد القضايا الشائكة لقياس الأداء والمسؤوليَّة. ما هي المعايير التي قد تستخدم لتقدير أداء المبادرات بين القطاعات؟ هل من المهم استخدام معايير تعكس الهموم الجوهرية لكل قطاع في هذا التقدير؟ هل يجب استخدام معايير أُخرىٰ تعكس القيمة التي نشأت عبر القطاع؟ إن القائمة التالية تبيِّن المعايير المشتقة من السوق والدّولة وقطاعات المجتمع المدني إضافة إلىٰ إمكانية عبر القطاع نهائية:

- استخدام أمثل للموارد. هل تمكن المبادرة بين القطاعات المتعددة من تحريك فعَّال للموارد والمعلومات لحل المشكلة حلاً فعَّالاً وقابلاً للبقاء؟
- المسؤوليَّة الديمقراطية. هل تشجع المبادرة بين القطاعات المتعدِّدة الاستجابة والمسؤوليَّة للمشاركين الرئيسيين في القضية؟
- تحقيق القِيَم الجوهرية، هل تعترف المبادرة بين القطاعات المتعدِّدة وتعبر وتدعم القِيَم الجوهريَّة والمبادئ الخاصة بالمشاركين؟
- التعليم الاجتماعي. هل تشجع المبادرة بين القطاعات المتعددة الفهم الأفضل والتجديدات التي تخدم المشاركين في مجال المشكلة؟

إن التعاون بين القطاعات المتعددة أمر صعب ومكلف. فهو غير مناسب لكل القرارات. ولكن يمكن أن يكون السعي لمعالجة بعض المشكلات دون مشاركة من القطاعات المتعددة أكثر كلفة علىٰ المدىٰ الطويل. سوف تتحدىٰ منظَّمات المجتمع المدني وحلفاؤها وبصورة متزايدة وسوف تعيق صنع السياسة العالميَّة التي لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح أعضائها ووجهات نظرهم. ويستطيع

التعاون بين القطاعات المتعددة أن يوفّق مصالح عوامل المجتمع المدني ويحرّك مزاياهم النسبية مع تلك الوكالات في ما بين الحكومات والشركات متعددة الجنسيات في بعض الظروف وتساهم في تعلم اجتماعي أكثر سرعة واستجابة أيضاً.

الخاتمة

لقد ناقشنا أن منظَّمات المجتمع المدني تتزايد أَهميتها في الساحة العالميَّة وفي أُمم كثيرة. وظهورها في العقود القليلة الماضية مرتبط بالعولمة وناجم عن قوىٰ العولمة. لم يكن ظهور منظَّمات المجتمع المدني متساوياً في جميع الدّول، علىٰ الرغم من أن الانفتاح علىٰ العولمة يبدو عموماً مرتبطاً بقوة وتنوُّع متناميين في المنظَّمات غير الحكوميَّة ومنظَّمات المجتمع المدني الأُخرىٰ. فنمو المنظَّمات الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة قد شكلته العولمة أيضاً بآثار خاصة يراها الذي يقدمون الخدمات والإغاثة من الكوارث، والتحليل السياسي والدفاع والتعليم الاجتماعي وحل المشكلات، علىٰ المستوىٰ العالمي. لقد تعرَّفت المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة علىٰ المشكلات البارزة، وصاغت قِيَماً ومبادئ جديدة، وخلقت أَو أصلحت الإجراءات المؤسسية، وتعهدت التجديدات في الممارسات العالميَّة، وساعدت في حل الصراعات وإدارة الاختلافات. هذه الإسهامات في الحكم العالمي بدورها سلَّطت الضوء علىٰ مشكلات المسؤوليَّة المحلية والمؤسَّساتية للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة وإمكانيات التعاون بين القطاعات المتعددة لحل المشكلات المعقدة للحكم العالمي.

إن الاعتراف المتنامي بعوامل المجتمع المدني كعوامل شرعية وقيِّمة في الحكم العالمي قد يكون مقدِّمة لاستخدام مزيد من التعاون بين القطاعات

المتعددة لمعالجة قضايا الحكم العالمي. بما أن الحكومات والشركات تقبل عوامل المجتمع المدني على أنّها تمثّل حقوقاً حقيقيّة وتمارس قوة حقيقيّة، فقد تشجع التكاليف الأقل للتوفيق بين المصالح بطرق تعاونية، جهوداً أكبر كثيراً للعمل المشترك. لكن قوة الوصول وموارد القطاعات الأُخرىٰ تشكّل تهديداً قوياً وهاماً للحكم الذاتي واستقلال عوامل المجتمع المدني. إن إيجاد طرق لتتعاون القطاعات الثلاثة معاً، بينما تحتفظ بهوياتها المميزة وقدراتها، هو تحدٍّ هام للمستقبل.

ملاحظات

(1) جوزيف آ. شومبيتر (Joseph A. Schumpeter)، «Capitalism, Socialism, and Democracy, 3rd ed.». (Harvard and Row, 1950) ص 84.

(2) انظر روبرت كيوهين وجوزيف ناي (Robert Keohane, Joseph Nye)، «Power, Independence, and Globalism» in «Power and Independence», (Addison Wesley) سيصدر.

(3) انظر مارغريت م. كيك وكاثرين سيكنك، «Activists withot Borders» (Cornell University Press, 1998).

(4) كيوهين وناي «Power Idependence & Globalism».

(5) مارك لندينبرغ (Marc Lindenberg) وج. باتريك دوبل (J. Partick Dobel)، «The Challenges of Globalization for Northern International Relief and Development NGOs», Non profit and voluntary Sector Quarterly, vol. 28, No. 4 supplement (1999) ص 4 ـ 24.

وجيسيكا مايثور (Jessica Mathews)، «Power Shift» في «Foreign Affairs» vol. 76 (1997) ص 50 ـ 61.

(6) انظر مثلاً جين ل. كوهين وأندرو آراتو (Jean L. Cohen, Andrew Arato)، «Civil Society and Political Theory,», (MIT Press, 1997),

مايكل ڤالزر (Michael Walzer)، «The Idea of Civil Society»، في (Dissent، الربيع 1991) ص 293 ـ 304.

مايكل براتون (Michael Bratton)، «Beyond the State: Civil Society and Associational Life in Africa,» (World Politics, vol. 41, No. 4 (1989) ص 407 ـ 430.

(7) مراجعات هذه المفاهيم طورها روبرت وثناو (Robert Wuthnow): «Between States and Markets: The Voluntary Sector in Comparative Perspective,» (Princeton University Press, 1991);

ڤالزر (Walzer)، «The Idea of Civil Society»، وكذلك راجيتس تاندن (Rajesh Tandon) وك. نيادو (K. Niadoo)، «The Promise of Civil Society»، في كتاب من إعداد نيارو «Civil Society in the Millenium» (West Hartfor, Conn: Kumarian Press, 1999) ص 1 ـ 16 .

(8) ل. داڤيد براون (L. David Brown) وداڤيد كورتن (David Korten)، ورقة عمل 258 «Understanding Voluntary Organizations», Public Sector Management and Private Sector Development. (Washington: World Bank, 1989):

وعادل نجم، «Understanding the Third Sector: Revisiting the Prince, The Merchant, and the citizen,» (Non profit Management and Leadership vol. 7, no. 2, (1996) ص 203 ـ 219.

(9) انظر آنا سي ڤاكيل (Anna C. Vakil)، «Confronting the Classification Problem,» (World Development, vol. 25. (1997 ص 2057 ـ 2070.

وجون كلارك (John Clark)، «Democratizing Development: The Role of Voluntary Organizations (West Hartford, conn.: Kumarian Press 1991).

(10) محمد يونس، «The Crameen Bank Story,» in (Anirudh Krishna, M. Uphoff, (Mohammad Yunus) and Miton Esman ed: «Reasons for Hope» (West Hartford, conn. Kumarian Press, 1997).

(11) لوري اودال (Lori Udal)، «The World Bank and Public Accountabilitys Has Anything changed?» في كتاب من إعداد: آ. فوكس (A. Fox) وول. داڤيد براون: «The Struggle for accountability: NGO, Social Movements, and the World Bank,» (MIT Press, 1998).

(12) اليزابيث راين (Elizabeth Rhyne) وم. أوتيرو (M. Otero)، «Financial Services for Microenterprises: Principles and Institutions,» (World Development, vol. 20, no. 11 (1992)) ص 1561 ـ 1571.

وأودال (Udall)، «The World Bank and Public Accountability».

(13) يعرف الكتاب السنوي للمنظَّمات العالميَّة المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة بالمشاركة بالتصويت من ثلاث دول على الأقل.

(14) كيك وسيكينك: «Activities without Borders»،
يصفان «الشبكات عبر الأمم والدفاع عنها» والتي لعبت أدواراً رئيسية في الكفاح من أجل سياسة بيئيَّة، ومن أجل حقوق المرأة وحقوق الإنسان.

(15) أودال (Udall)، «The World Bank and Public Accountability».

(16) انظر سانييف خاغرام (Sanjeev Khagram) وكاثرين سيكنك (Kathryn Sikkink) «Restructuring World Politics: Transnational Social Movements, Networks and Coalitions and International Norms» في كتاب من إعداد المؤلفين إضافة إلى جيمس ريكر (James Riker): «Restructuring the World Politics: The Power of Transnational Agency and Norms», (Cornell University Press,) (سيصدر).

(17) ليستر م. سلامون (Lester M. Salamon)، «The Rise of Nonprofit Sector,» (Foreign Affairs, vol. 73, no. 4 (1994) ص 109 ـ 116.

obeikandl.com

لقد قدمت دراسات جون هوبكنز للقطاع الذي لا يبغي ربحاً في دول كثيرة القاعدة لتحليل مقارن عبر عدة أقاليم. وكأحد قادة هذه الدراسات، يستطيع سلامون أن يضع قاعدة لهذا التقدير على مقادير كبيرة من المعطيات. انظر أيضاً: ليستر سلامون وهيلموت آنهير (Helmut Anheier) «Social Origins of Civil Society,» (Voluntas, vol. 9. No. 3 (1998) ص 17 ـ 46.

(18) في الإيكونوميست، Citizen's Groups: The Nongovernmental Order, Will NGOs Democratize or Merely Dispute Global Governance?» الإيكونوميست 11/ 12/ 1999؛ وجون بولي (John Boli) وجورج توماس (George Thomas)، «Constructing World Culture: International Nongovernmental Organizations since 1875» (Stanford University Press, 1999) ص 14.

(19) جاكي سميث (Jackie Smith)، تشارلز تشاتفيلد (Charles Chatfield) ورون بانغوكو (Ron Bagnucco) إعداد: «Transnational Social Movements and Global Politics: Solidarity beyond the State,» (Syracuse University Press, 1997).

(20) كارينا قسطنطينو ـ داڤيد (Karina Constantino-David) وصفت المنظّمات غير الحكومية التي ظهرت استجابة للظروف المتغيرة في الفيلبين. كتبت كارينا «Scaling up Civil Society in the Philippines,» وذلك في كتاب من إعداد مايكل إدواردز (Michael Eduwards) وداڤيد هولم (David Hulme) بعنوان: «Making a Difference» (London: Earthscan, 1992) ص 137 ـ 148.
ومعظم التحاليل كانت تفضل تعاريف العاملين في المجتمع المدني الذين يشملون عوامل متنافسة، وأخرون مثل تاندون ونايدادو، «The Promise of Civil Society» يستبعدون المنظمات التي لا تلتزم بقِيَم المجتمع المدني الجوهرية كالتسامح واللاعنف والتبادلية.

(21) سلامون وأنهيلير، «Social Origin of Civil Society».

(22) يركز برنامج كبير لتعليم البالغين والذي ظهر من جهود ضميرية سطحية في البرازيل على مساعدة الفقراء للتفكير في وضعهم السياسي والقوى التي تجعلهم فقراء. انظر باولو فرير (Paolo Friere) «Pedagogy of the Oppressed» (Herder and Herder, 1971).
إن نمو التلفزيون وأشكال المعلومات وتقنيات الاتصالات الأُخرى غيرت من الوعي السياسي لأولئك الذين كانوا في عقود سابقة لا يعرفون ما يجري في العالم الأوسع.

(23) خاغرام وسيكنك، «Restructuring World Politics».

(24) بولي وتوماس، «Constructing World Culture»، وانظر أيضاً كيك وسيكينك، [Activists Without Borders; وكذلك فوكس وبراون «The Struggle for Accountability».

(25) او. ر. يونغ (Young)، «Global Governance: Drawing Insights from Environmental Experience» (MIT Press, 1997).

(26) لندنبرغ ودوبل، «The Challenges of Globalization».

(27) انظر م. ادواردز، «International Development NGOs: Agents of Foreign Aid or Vehicles for International Cooperation,» (Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, vol. 28, supplemnt (1999) ص 26 ـ 37.

وت. دتشر، «Appeasing the Good's Sustainability» في كتاب من إعداد داڤيد هولم ومايكل إدوادز بعنوان: «NGOs, States and Donors»، (London: Macmillan, 1997).

(28) انظر كيك وسيكينك، «Activists without Borders».

(29) كي تريكل (Kay Treakle)، «Ecuador: Structural Adjustment and Indigenous and Environmentalist Resistance,» في كتاب فوكس وبراون «The Struggle for Accountability; وانطوني هول «From Victims to Victors» في كتاب من إعداد إدواردز وهولم بعنوان: «Making a Difference», (London: Earthscan, 1992)، ص 148 ـ 158.

(30) فوكس وبراون، «The Struggle for Accountability»؛
كيك وسيكنك، «Activists without Borders»
بولي وتوماس: «Constructing World Culture»
خاغرام وريكيت وسيكنك إعداد: «Reconstructing World Politics» (Cornell University Press 2000)
وسميث وتشاتفيلد وباغنوكو: «Transnational Social Movemnts and Global Politics».

(31) كيك وسيكنك، «Activists Without Borders». وخاغرام وآخرون: «Reconstructing World Politics».

(32) خاغرام وسيكنك، «Reconstructing World Politics».
وفوكس وبراون، «The Struggle for Accountability».

(33) دوغلاس جونسون «Confronting Coprorate Power: Strategies and Phases of the Nestle Boycott», وذلك في كتاب من إعداد ل. بريستون وبوست بعنوان: «Research in Corporate Social Performance and Plicy, vol. 8 (Green wich, Conn.: JAI Press) ص 323 ـ 344.
وأودال: «The World Bank and Public Accountability»

(34) جوناثان فوكس وداڤيد براون، «Assessing the Impact of NGO Advocacy Campaigns on the World Bank» في كتاب فوكس وبراون بعنوان: «The Struggle for Accountability» ص 485 ـ 552.

(35) أودال، «The World Bank and Public Accountability».

(36) مارثا تشين (Marth Chen) «Engendering World Conference: The International Women's Movement and the United Nations», (Third World Quarterly, vol. 16, No. 3 (1995) ص 477 ـ 493.

(37) روبرت روتبرغ (Robert Rotberg)، «Vigilance and Vengeance: NGOs Preventing Ethnic Conflict in Divided Societies (Brookings, 1996).

(38) انظر ماثيوز، «Power Shift»؛ وكيوهين وناي، «Power, nterdependence, and Globalism».

(39) انظر مارك مور، «Toward a Normative Theory of Nonprofit Sector,» أوراق عملية (Harvard University, Hauser Center on Nonprofit organizations, 1999).

(40) انظر: ي سي فاما وم. سي جنسن، «Separation of Ownership and Control», (Journal of Law and Economics, vol. 26 (1983)) ص 301 ـ 325.

13

كاري كوغليانيس
Cary Coglianese

العولمة وتصميم المؤسَّسات العالميَّة

تجلب فترة العولمة الحالية معها دعوات للتنسيق العالمي والعمل الجماعي. وتقود الأسواق المتسعة إلىٰ تعميق الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وإلىٰ تنمية الطلب علىٰ التنسيق في سلسلة المناطق النظامية التي تشمل سلامة الغذاء والمصارف ومقاييس المنتجات. إن زيادة سرعة الاتصالات العالميَّة وتقلّص كلفتها تعتمد بجزء كبير علىٰ عمل عالمي متناسق لتؤكِّد تلاؤم الشبكة. المشكلات البيئية العالميَّة كتغيّر المناخ مرشحة بارزة لعمل جماعي علىٰ نطاق عالمي. وحيث إن حظوظ الناس وأقدارهم في العالم تصبح أكثر ارتباطاً، فسوف يكون العمل المستمر مطلوباً لمعالجة المشكلات العالميَّة المتنوِّعة.

غالباً ما تركّز الجهود لحل المشكلات العالميَّة علىٰ إبداع صِيغ متنوِّعة من المؤسَّسات العالميَّة. وأعني «بالمؤسَّسات» كلاً من القواعد العالميَّة والمنظَّمات العالميَّة[1]. يمكن أن تكون المنظَّمات العالميَّة غير حكومية وحكومية، مع أن تركيزي الأول في هذا الفصل علىٰ المنظَّمات الحكومية. إذ تصورناها علىٰ أنَّها منظَّمات وقواعد، فإن المؤسَّسات العالميَّة كانت موضوعاً لهيئة بحث هامَّة في ميدان المؤسَّسات العالميَّة. وركَّز كثير من البحث المؤسسي علىٰ لماذا خُلقت

المؤسَّسات العالميَّة، وإن كانت تستطيع أن تؤثِّر بصورة مستقلَّة في السلوك السياسي في عالم تسيطر عليه الدّول القومية التي تمتلك قوة لا تُضاهىٰ، ومصالح متشعِّبة، وسياسات محلية معقَّدة[2].

في هذا الفصل، إنني أعمل علىٰ فَرَضية أن المؤسَّسات تستطيع بالفعل أن تؤثِّر في النتائج وتتقدَّم لتطرح، ما كان استكشافه أقل، ولكن ليس أقل أهمية، سؤالاً: كيف يؤثِّر اختيار شكل المؤسَّسة في فعالية المؤسسة في حل مشكلات تنظيمية متعلِّقة بالعولمة؟ هدفي أن أقترح أن التصميم العريض للمؤسَّسات العالميَّة يستطيع التأثير في فعاليتها في معالجة المشكلات العالميَّة، وأكثر أهمية، ودعمها من الدّول القومية التي تخلفها. إذا كانت جميع الأشياء متساوية، يمكن توقع أن تفضل دول الأمة التصاميم المؤسَّساتية التي تفرض قيوداً أقل علىٰ سلطة سيادتها القانونية. لكن بعضاً من أقل أشكال المؤسَّساتية قيوداً يحتمل أن يظهر غير فعَّال في معالجة أنواع خاصة من المشكلات العالميَّة، سيما تلك التي تُعالج مشكلات عامة أَو مشكلات تتعلَّق بحقوق الإنسان. سوف يكون التحدي في هذه الحالات هو خلق البُنى المؤسَّسية التي تعطي تأكيداً كافياً للدول القومية التي تجعل اهتماماتها غير مستقلَّة، بينما في الوقت نفسه تُلبس المؤسَّسات بالاستقلال الذي تحتاجه لتكون فعَّالة في تنشيط العافية العالميَّة.

العولمة والمشكلات العالميَّة

تجلب الشدة المتزايدة والمدىٰ المتزايد للتفاعلات العالميَّة معها تحديات متنوعة للحكم. نستطيع تمييز ثلاثة أنواع من المشكلات التي تصاحب العولمة وتحفِّز الدعوات لعمل عالمي: مشكلات تنسيق، ومشكلات عامَّة، ومشكلات قِيَم جوهرية مثل حقوق الإنسان[3].

مشكلات التنسيق

أول نوع من المشكلات يتعلَّق بتنسيق الروابط العالميَّة، أَو تبادل

المعلومات والبضائع والخدمات عبر الحدود القومية. عندما يعني اجتياز الحدود مجابهة احتياجات أَو تقنيات غير متلائمة، فإن ذلك سوف يحدد التبادل العالمي الذي يحتاج إليه الناس لولا ذلك. إن بعض مشكلات التنسيق يشبه إقرار أي جانب من الطريق يجب أن يستخدمه سائقو السيارات أَو تبنّي وحدة الوقت[4]. فعلىٰ سبيل المثال إن التقدُّم التكنولوجي الذي جعل الاتصالات العالميَّة رخيصة تعتمد علىٰ قدرة عمل الشبكات في ما بينها وعلىٰ خدمات الاتصالات في مختلف أجزاء العالم. مثال آخر، هو الهم الحالي حول ما يعرف بالتواقيع الإلكترونية لعمليات الإنترنت، إذ تسمح التواقيع الإلكترونية للشركات بتصديق هوية الشركاء المتعاقدين. توجد الآن تكنولوجيات إلكترونية عدة للتصديق، وسوف يتم تطوير عدد آخر في المستقبل. إذا طلبت الدّول المختلفة تكنولوجيات مختلفة للتصديق، فسوف تصبح التجارة الإلكترونية عبر الحدود موضع شكّ أكبر، وإعاقة أكثر مما لو تبنَّت الدّول طريقة مشتركة.

ومشكلات التنسيق بالغة الأهمية للصناعيين الذين يواجهون مقاييس تنظيمية قومية مختلفة. تحكم التعليمات القومية كلاً من تصميم وأداء المنتجات التي تُباع ضمن الدّولة (مقاييس المنتجات) وكذلك الطُّرق التي يتم بها صنع المنتجات (مقاييس العمل). ويمكن لمقاييس المنتجات أن تختلف من حيث تصميم الملامح المطلوبة كتلك التي من أجل السلامة أَو الأداء، وكذلك في الاختبار والإجراءات الأُخرىٰ المستخدمة لعرض أن المنتج يلبي الحاجات الكبيرة. ويستطيع اختلاف مقاييس التصميم أن يجبر الصناعيين أحياناً علىٰ تغيير منتجاتهم للأسواق المختلفة، وبذلك يقلِّلون من اقتصاد المقياس. حتى لو كانت مقاييس التصميم متماثلة، فإن إجراءات الاختبارات المختلفة قد تسبِّب نفقات إضافية. فعلىٰ سبيل المثال، يذكر صانعو السيارات الأوروبيون والأمريكيون أن التكاليف المتعلِّقة بالتقيد بالمقاييس المختلفة تصل إلىٰ عشرة بالمائة من تكاليفهم في الهندسة والتصميم[5].

طبعاً يمكن تبرير التكاليف الإضافية المتعلقة بالمقاييس المختلفة بسهولة إن كانت تعوض بمزايا إضافية. واختلاف المقاييس قد يعكس أحوالاً أَو أَعمالاً مختلفة ضمن دول الأمة التي تقوم بأكثر من تبرير المقاييس المختلفة بل وحتى غير المتلائمة. وفي غياب الفوائد التعويضيَّة تتجه الاختلافات في المقاييس التنظيمية إلىٰ تخفيض المنافسة وتقود إلىٰ نقص الكفاءة[6]، في هذه الأحوال، قد تصل الاختلافات في مقاييس المنتجات بشكل أساسي إلىٰ عائق للدخول، لأن الشركات المحلية في الأسواق تتحمَّل مقاييس مكلفة بشكل متزايد قد تكون ذات ميزة في تلك السوق علىٰ الشركات الأجنبية. وفي حالات أُخرىٰ، إن الشركات التي تعمل في أسواق ذات مقاييس متراخية أكثر من اللازم للعمليات التصنيعيَّة ـ كالدّول التي فيها تعليمات ضعيفة بخصوص البيئة وسلامة العمَّال ـ قد تكون ذات ميزة غير عادلة بالنسبة للشركات المؤسسة في دول ذات مقاييس أعلىٰ ومناسبة اجتماعياً. في غياب تبرير سليم للمقاييس التنظيمية المختلفة في أَنظمة قضائية مختلفة، إن التكاليف المتعلقة بالمقاييس المختلفة يمكن أن تؤدي إلىٰ عدم الكفاءة في التخصيص العالمي للصناعة والتجارة.

المشكلات العامَّة

النوع الثاني من المشكلات المرتبطة بالعولمة هو النوع المعروف بحماية الموارد العامَّة أَو البضاعة العامَّة. والبضائع العامَّة أَو الموارد العامَّة هي بضائع لا منافس لها ويستحيل استبعاد أي شخص من استعمالها. وبالتالي ليس من المناسب استخدام نظام السُّوق الحرة تماماً لتخصيص استعمالها. مثلاً، لقد ازداد إصدار غازات البيت الزجاجي مع استخدام الوقود العضوي، فظهر تسخين الكرة الأرضية كمشكلة عامة[7]. فجميع الدّول تستخدم الغلاف الجوي كمكان تطلق فيه الغازات، وجميعها تستفيد من تخفيض غازات البيت الزجاجي بغض النظر عما إذا كانت تساهم في تخفيضها. ونتيجة لذلك، يوجد حافز قوي للاستفادة من (ظاهرة) الركوب المجاني. في مثل هذه الأحوال، قد تتمكَّن

المؤسَّسات العالميَّة، إن هي نُظِّمت بشكل كاف، من التغلّب على مشكلة الركوب المجاني.

مشكلة متعلقة بالتأثيرات عبر الحدود والتي لولاها لبقيت الأَنشطة محلية. الصناعة في دولة ما مثلاً تولد تلوث الهواء الذي ينتقل إلى دولة أُخرى. أَو قانون ليِّن في دولة ما قد يجعلها جنة لمهربي المخدرات أَو للإرهابيين الذين يضعون عملياتهم في الدّول الأُخرى. في هذه الأحوال، ينتج العمل الداخلي (أَو عدم العمل) أشياء سلبية للخارج تفرض على الدّول الخارجيَّة. ولأن التكاليف يتحمّلها الآخرون بشكل غير متناسب، فإن من ينتجونها لديهم الحافز الصغير للاستثمار في الإجراءات المطلوبة لمنعهم. وبالتالي قد يكون العمل العالمي مناسباً في هذه الظروف أيضاً.

القِيَم الجوهريَّة

النوع الثالث من المشكلات العالميَّة يشمل حماية القِيَم الجوهريَّة أَو السامية. يمكن القول إن المبادئ الأخلاقية كالمساواة والحرية والديمقراطية تسمو على تيار الممارسات السياسيَّة[8]. إن المطالب المبدئية حول الحقوق بالتعامل بكرامة واحترام هي من الصفات الأصلية في الإنسان كإنسان، لا كمواطن في دولة معينة. وبالتالي فإن تأمين حد أدنى، على الأقل، من احترام حقوق الإنسان مشكلة عالميَّة في الغالب من حيث التعريف. وفضلاً عن ذلك، فإن الفترة الحالية للعولمة قد تخلق شروطاً تصبح بموجبها القِيَم الاجتماعيَّة مقبولة بصورة أوسع عبر العالم. تجلب العولمة معها سهولة متزايدة في انتشار المعلومات والأَفكار حتى في الأَنظمة السياسيَّة المغلقة حتى الآن. ويتزايد عدد الناس في العالم الذين لهم اتصال بصور وأَفكار من خارج دولهم أكثر مما كان سابقاً.

قد يُسهم الانتشار المتزايد لتبادل الأَفكار حول القِيَم الثقافيَّة والسياسيَّة في زيادة قبول حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية إسهاماً جيداً، بغضّ النظر عن

الحقوق الإيجابية التي تحميها (وغالباً لا تحميها) دول معينة. وحيث إن الدّول القومية لا تمتلك العدالة بصورة متماثلة ولا تحمي حقوق شعوبها، فقد تكون الحاجة إلىٰ المؤسَّسات العالميَّة الفعَّالة لتساعد في ضمان الحد الأدنى من حماية حقوق الإنسان بين جميع الأُمم.

المشكلات العالميَّة والطلب علىٰ المؤسَّسات العالميَّة

لقد ذكرت ثلاثة أنواع رئيسية للمشكلات التي تبرر في بعض الأحوال قيام مؤسَّسات عالميَّة: مشكلات التنسيق، والمشكلات العامَّة وحماية القِيَم الجوهريَّة. وإلىٰ الحد الذي تزداد فيه هذه المشكلات خلال فترة ما من العولمة، عندئذ يمكن توقع ازدياد الحاجة إلىٰ عمل عالمي. لكن هذا لا يعني أن المؤسَّسات العالميَّة سوف تنشأ آلياً حيثما توجد حاجة لها. فمن المتوقع أن الدّول القومية لا تزال تحمي سيادتها ومصالحها. بالفعل، في الوقت الذي يصبح العالم أكثر اتصالاً بصورة متزايدة علىٰ النطاق العالمي، فإن دولاً كثيرة تشهد انتعاشاً مدهشاً للاهتمام بالمحلية واللامركزية. في عدد من الأَنظمة الاتحادية كانت توجد حركات لنقل صناعة السياسة من المستوىٰ القومي إلىٰ الدّولة أَو المستوىٰ المحلي. في الاتحاد الأوروبي، أَصبح مبدأ نقل القرار رمزاً للمؤسَّسات القومية والمحلية التي يبدو أن الوحدة الأوروبية تهددها. يثير المرشحون السياسيون الإنعزاليون في الدّول حول العالم، يثيرون المقاومة للمؤسَّسات العالميَّة الجديدة. وقد يكون من الجيِّد أنَّه عندما تسرع خطى العولمة، تصبح الدّول القومية والشعوب المحلية أكثر حماية لأدوات الحكم المحلي فقط.

يمكن توقع عوائق أُخرىٰ للتعاون العالمي أيضاً، كحوافز الركوب المجاني. توجد تكاليف عمليات خلق المؤسَّسات العالميَّة. وتحتاج الدّول إلى معلومات موثوقة لتقرر أن التعاون سيخدم مصالحها[9]. إضافة إلىٰ ذلك، فهي تواجه الوقت والنفقات للتفاوض مع دول أُخرىٰ. علىٰ الرغم من هذه العوائق

الحقيقيَّة، فإن عدد المؤسَّسات العالميَّة يزداد مع ذلك بشكل كبير خلال الفترة الحالية للعولمة. لقد شهدت الخمسون سنة الماضية نمواً كبيراً في الإجراءات المختلفة لبناء التعاون العالمي والمؤسسة العالميَّة بما فيها الزيادة الكلية للتبادل في ما بين الحكومات، والمعاهدات والمنظَّمات الحكومية العالميَّة[10]. علىٰ الأقل في الفترة القريبة، نستطيع توقع الاهتمام المستمر في تنمية وتقوية المؤسَّسات العالميَّة لتستجيب للمشكلات في عالم يتزايد الاعتماد المتبادل فيه حتى لو كان بناء هذه المؤسَّسات لن يحدث بدون صعوبة أَو معارضة.

أشكال المؤسَّسات العالميَّة

كيف يجب أن تصمّم المؤسَّسات العالميَّة؟ للدول القومية خيارات في الاستجابات للمشكلات العالميَّة. فهي تستطيع اختيار ألا تقوم بعمل وترك الاحتمالات مفتوحة لأن تتطور المبادئ أَو آليات التنسيق الأُخرىٰ من خلال السُّوق أَو من خلال شبكات المنظَّمات الحكومية. وفي أوقات أُخرىٰ، تستطيع هذه الدّول السعي لمواجهة المشكلات العالميَّة من خلال تشريع محلي إما بفرض مقاييس محلية علىٰ المنتجات التي تدخل في التجارة، وإما بتنسيق التعليمات المحلية مع تلك التي في الدّول الأُخرىٰ. وفي أوقات أُخرىٰ أيضاً، تستطيع الدّول أن تتعامل مع دول أُخرىٰ مباشرة لتطوير استراتيجيَّات للتعرف علىٰ المبادئ الداخلية في كل منها، أَو لتأسيس مبادئ عالميَّة مقبولة بصورة مشتركة. بالإضافة إلىٰ ذلك، تخلق الأمم أيضاً في بعض الأحيان منظَّمات عالميَّة تمتلك سلطة مفوضة لدراسة المشكلات العالميَّة والتوصّل إلىٰ توصيات أَو سياسات أَو وضع برامج أَو تفرض قواعد وتسوي الخلافات.

تختلف هذه الاستجابات بمقدار السلطة التي تبقى موكولة إلىٰ دولة الأمة بالمقابل مع ما قد تحول إلىٰ دول أُخرىٰ أَو إلىٰ منظَّمات عالميَّة. يلخص الجدول 13 ـ 1 ستة خيارات رئيسيَّة أَشكال مؤسَّساتية تستطيع الدّول اختيارها لتستجيب للمشكلات العالميَّة، وكل شكل مذكور بحسب مقدار السلطة

السياسيَّة التي تبقى في دولة الأمة. وعند صنع الاستجابات للمشكلات العالميَّة، تستطيع هذه الدّول الاختيار من سلسلة الخيارات هذه، وأي دولة مفردة تستطيع أن (وسوف) ترتبط بعدد من هذه الخيارات في أي وقت. إذا زادت العولمة الحاجة إلىٰ العمل العالمي، فيجب أن نتوقّع أن نرىٰ استخداماً أكبر لهذه الخيارات سيما تلك التي تشتمل علىٰ التعارف المتبادل والإجماع والتفويض. ولكن نستطيع في البداية أن نتوقع أن الدّول سوف تتجه إلىٰ الخيارات التي تفرض أقل ما يمكن علىٰ سيادة الدّول.

العمل الذي لا تقوم به الدّولة

إن أول خيار للدول القومية هو ألا تقوم بأي عمل مهما كان، وبذلك تترك المشكلة العالميَّة دون حل أَو تسمح لقوىٰ غير رسمية أن تحاول حلّها. إن غياب تدخل الدّولة لا يعني بالضرورة أن المشكلة العالميَّة سوف تستمر دون معالجة لأن الأسواق والمبادئ الاجتماعيَّة عبر الأُمم والمنظَّمات الخاصَّة لوضع المقاييس قد تتخذ خطوة لمحاولة حل المشكلات العالميَّة أَو تمنع بعض أنواعها[11].

الجدول 13 ـ 1

أشكال المؤسَّسات للاستجابة للمشكلات العالميَّة

البند	وصف الشكل المؤسَّساتي	السلطة القانونية المتبقية في مستوىٰ دولة الأمَّة
عمل لا تقوم به الدّولة	منظمات غير دولية، أَو شبكات سياسيَّة تخلق مبادئ السلوك	الجميع
التحكم الداخلي	تمارس دولة الأمة السلطة من خلال سياسات توضع داخلياً	الجميع

البند	وصف الشكل المؤسَّساتي	السلطة القانونية المتبقية في مستوىٰ دولة الأمَّة
الاعتراف المتبادل	توافق دول الأُمم علىٰ الاعتراف بشروط معينة بكافة السياسات الموضوعة من قِبل دول أُمم أُخرىٰ، هي بالمقابل تعترف بسياساتها.	الجميع باستثناء ما توافق عليه دولة الأمة تحت شروط معينة لسلطات دولة أُخرىٰ
قواعد التراضي	توافق دول الأُمم علىٰ سياسات عالميَّة تضعها من خلال مفاوضات مع دول الأُمم	الجميع باستثناء السلطة التي حدَّدتها بالمفاوضات مع دول أُمم أُخرىٰ
التفويض	تفوض الدّولة سلطتها السياسيَّة إلىٰ مؤسَّسات عالميَّة. ويمكن أن يكون التفويض فضفاضاً أَو ضيقاً	بعض السلطة
الانسحاب	تتخلَّى الدّولة عن سلطتها السياسيَّة كاملة إلىٰ دولة أُخرىٰ أَو مؤسَّسة أُخرىٰ	لا شيء

تستطيع آليات السُّوق أحياناً أن تقود إلىٰ عمل تنسيقي. وفي غياب أية مقاييس رسمية للمنتجات، قد تستقر الأسواق علىٰ المقياس الصناعي الواقعي. فسيطرة نظام التشغيل (النوافذ Windows) كمعيار لتطور برمجيات الكومبيوترات الشخصية مثلاً قد برزت من خلال سيطرة مايكروسوفت علىٰ السُّوق أكثر من أية مقاييس حكومية خاصة. حتى في وجه المقاييس الحكومية المختلفة، مع ذلك، قد تلتقي الممارسات الصناعية علىٰ أكثر المقاييس شدَّة إن كانت تلبية هذه المقاييس أرخص بالنسبة للشركات من تصميم منتجات مختلفة.

تستطيع المبادئ الاجتماعيَّة أيضاً أن تخدم وظيفة تنظيمية[12]. في المجال العالمي، تستطيع شبكات المحترفين والنخبة الآخرين أن تنشر المبادئ حتى في غياب تدخل الدّول القومية. يمكن أن تتولَّد المبادئ أَو يحافظ عليها من قِبل الجماهير المحلية. فالاحتجاجات الجارية ضد شروط العمل في معامل الألبسة في دول العالم الثالث لها القوة بإثراء المبادئ المتعلقة بمعاملة العمال من قِبل الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الدّول النامية.

ومنظَّمات وضع المقاييس الخاصة تشجع التنسيق بين الشركات العالميَّة دون تدخّل من الدّولة. إن الهيئة العامَّة للتكنولوجيات الإلكترونية، والهيئة العالميَّة للمواصفات كلاهما منظمتان لوضع المقاييس عالميتان وغير حكوميتين. «وتحكم» مقاييس الإيزو سلسلة واسعة من المنتجات وممارسة الأعمال من سرعة الفيلم إلىٰ أَنظمة إدارة البيئة المادِّيَّة.

حتى وإن كانت المبادئ غير الرسمية التي تبرز من هيئات خاصة لوضع المقاييس والأَسواق والشبكات الاجتماعيَّة، فهذا لا يعني أن هذه المبادئ سوف تتَّبع بشكل دائم. بدون مشاركة الدّولة وفرضها لآليات ومبادئ فقد يكون من السهل نسبياً تجاهلها، سيما عندما تكون تكاليف التوافق معها عالية جداً. ومع ذلك، فإلىٰ المدىٰ الذي تخترق فيه المبادئ الشبكات الاجتماعيَّة وتصبح داخلية بواسطة القادة والشعوب عبر العالم، فإن آثارها القوية يمكن أن تكون هامَّة جداً[13].

التحكّم الداخلي

الخيار الثاني هو ممارسة دولة الأمة السيطرة من خلال إجراءاتها الداخلية الخاصة لصناعة القانون. تحافظ هذه الطريقة علىٰ أكبر مجال لسيادة سلطة دولة الأمة، لكنها محدودة بالتناول القومي لشرعية تلك السيادة، وباحتمال أن الدّول المختلفة تتبنَّى مقاييس مختلفة. إن المشكلات التي ذكرناها سابقاً في هذا الفصل والسبب الدقيق هو أن الدّول القومية بحد ذاتها غير مجهزة لأن تطور

التنسيق وتحافظ على الأشياء العالميَّة المشتركة وتحمي القِيَم الجوهريَّة.

هذا لا يعني أن التحكُّم الداخلي لا يستطيع أبداً أن يؤثِّر في المشكلات العالميَّة. يمكن استخدام تشريع بعيد المدى أحياناً لمد السلطة المحلية لدولة الأُمَّة إلى ما وراء حدودها فتنظم شركات خارجيَّة ترتبط بعمليات مع المقيمين. إضافة إلى ذلك، في بعض الظروف قد تتمكَّن دولة الأُمَّة من تنسيق سياساتها المصنوعة داخلياً وذلك باتباع ما تفعله دولة أُخرى. وقد تعمل الدّول ذات الاقتصاد الكبير أَو ذات الشهرة الخاصَّة والكبيرة بالحكم الفعَّال كقادة للتنظيم تتبعهم دول أُخرى، وبذلك ينتج التقاء تنظيمي في التنسيق العالمي دون جهود رسمية[14]. لكن التجانس بدون تعاون عالمي مستهلك للوقت ومرهق معاً. ولا توجد أية ضمانات بأن الدّول ستضع سياساتها مع بعضها بعضاً.

حتى وإن كان التحكم الداخلي محدداً في وجه المشكلات العالميَّة، تبقى أعمال الحكومة القوية حيوية لكل تناولٍ تقريباً في معالجة المشكلات العالميَّة. وحتى عندما يُراد من المؤسَّسات العالميَّة أن تسمح للدول بحل المشكلات العالميَّة، فإن هذه المؤسَّسات تعتمد دائماً على القرارات القومية لاستخدامها[15]. فمثلاً، تحتاج المعاهدات إلى تشريع تنفيذي غالباً، والحكومات القوية هي المسؤولة غالباً عن مراقبة وفرض القواعد العالميَّة ضمن حدودها. ويكون من غير الصحيح إذن وضع التحكُّم الداخلي في مواجهة التحكُّم العالمي. فما يميِّز التحكُّم الداخلي عن الأشكال العالميَّة الباقية هو غياب أيَّة آلية تنسيق عالميَّة مؤسَّساتية كالاتفاقيات أَو المعاهدات أَو المنظَّمات الحكومية العالميَّة.

الاعتراف المتبادل

يشمل الشكل الثالث للمؤسَّسات العالميَّة، وهو الاعتراف المتبادل، قبول الدّول القومية مبادئ التنسيق، ومنها أن تعترف بالسياسات التي تتبنَّاها دول قومية أُخرى، في ظروف معيَّنة[16]. يقدم هذا التناول الأساس لتقرير أية قواعد

يجب أن تطبق على العمليات التي تشمل شركات أو أفراداً من دول مختلفة. تحتفظ كل دولتين (أو أكثر)، تتبنيان اعترافاً متبادلاً بينهما، بالتحكُّم الداخلي ضمن حدودهما، لكنهما توافقان على مجموعة مبادئ تحكم الحالات التي تشمل عمليات في ما بين هاتين الدولتين. فمثلاً، توافق الدولة (أ) على السماح ببيع المنتجات التي تلبي مقاييس السلامة في الدولة (ب)، حتى وإن كانت لا تلبي المقاييس الدقيقة في الدولة (أ) للمنتجات التي تُنتج ضمن حدودها. ويكون الاعتراف متبادلاً عندما توافق الدولة (ب) على السماح ببيع منتجات الدولة (أ) داخل الدولة (ب).

إن اتفاقيات الاعتراف المتبادل تستخدم بشكل ملحوظ في أوروبا حيث تعترف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالمنتجات المصنَّعة بحسب تشريعات بعضهم بعضاً. وتابع الاتحاد الأوروبي أيضاً الاتفاقات الثنائية مع أستراليا ونيوزيلندا وكندا واليابان والولايات المتحدة. وفي الوقت الحاضر، تتجه مفاوضات الاعتراف المتبادل إلى التركيز على المفاوضات الثنائية حول منتجات معينة كالأغذية والأجهزة الطبية ومعدات الاتصالات[17]. في هذه المفاوضات تكون القضية الأساسية بالنسبة للدول أن تتأكَّد من وجود معيار المساواة في المقاييس التنظيمية في الدول التي تخضع لاتفاقية الاعتراف المتبادل. وبالتالي، فإن الاعتراف المتبادل خيار متوافر بشكل رئيسي لتلك الدول التي حقَّقت مقياساً للالتقاء التنظيمي.

قواعد التراضي

قواعد التراضي ـ المعاهدات ـ هي الشكل الرابع للمؤسَّسات العالميَّة. فمن خلال معاهدات ومؤتمرات عالميَّة، تلزم الدول القومية نفسها لا بالاعتراف بالقواعد المحلية في ما بينها فقط، بل وبخلق مجموعة جديدة من قواعد عامة عبر الأمم[18]. وحيث إن المعاهدات نادراً ما تساندها آليات فرض رسمية[19]، فإنَّها تبقى صيغة تستعمل في الغالب للتعاون العالمي. إن أكثر من 34000

معاهدة مسجلة لدىٰ الأمم المتحدة، وأكثر من 500 معاهدة من هذه المعاهدات هي معاهدات رئيسيَّة ومتعدِّدة الجوانب[20].

حيث إنَّه يتوجب علىٰ كل دولة أن توافق علىٰ السياسات التي تشملها المعاهدات، فإن السلطة السياسيَّة لا تزال باقية ضمن دولة الأُمَّة[21]. وبالممارسة فإن كل قرار أمَّة يواجه إعاقة إلىٰ درجة ما بعملية التفاوض، لأن ما يبرز من معاهدة ما قد لا يماثل الخيار السياسي الأول لكل أمَّة. وتميل الدول القوية أيضاً إلىٰ السيطرة علىٰ الدول الضعيفة. ولكن لا تزال كل دولة تملك السلطة الكاملة لتقرّر إن كانت توافق علىٰ المعاهدة. ويأتي الحفاظ علىٰ السلطة هذا بثمنه طبعاً لأن صناعة القرار القائم علىٰ الإجماع يمكن أن تكون استهلاكاً للوقت، وخاضعة لأقل الآثار العامَّة المسيطرة، ومنحازة لصالح الوضع الراهن[22].

التفويض

الشكل الخامس للمؤسَّسات، وهو التفويض، شكل خاص من صناعة القرار الرضائي، يحافظ نظرياً علىٰ الوعد بالتغلّب علىٰ التحديات الأصيلة في مفاوضات المعاهدات متعددة الجوانب. فعندما تفوض الدولة السلطة فإنَّها توافق علىٰ تحويل السلطة إلىٰ منظمة عالميَّة تقوم بأعمال محدّدة خاصة[23]. تستطيع المنظَّمة أن تقوم بالأعمال بموافقتها هي، لذا لا تحتاج الدول إلىٰ مناقشة لغة المعاهدة لتحكم كل قرار لازم لمعالجة مشكلة معقَّدة. بهذه الطريقة تستطيع المنظَّمات العالميَّة تجهيز تجمع للتعاون العالمي المستمر. وفي منتصف التسعينيَّات أوجدت الحكومات القومية أكثر من 250 منظَّمة حكومية عالميَّة[24]. ومن بينها المنظَّمات المشهورة كالأُمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي ومنظَّمة التجارة العالميَّة، مع منظَّمات أقل شهرة مثل هيئة المقاييس الغذائية CIC (التي تصدر مقاييس السلامة الغذائية العالميَّة)، والهيئة العالميَّة للاتصالات (التي تضع المقاييس لخدمة الاتصالات). لقد أسَّست الدول القومية هذه

المنظَّمات العالميَّة وغيرها لتتخذ سلسلة من الأعمال، من دراسة المشكلات وإصدار التوصيات، إلىٰ وضع أو تنفيذ سياسة بين الأُمم، وإلىٰ فرض سياسة وتسوية خلافات بين الدول.

لا يعني التفويض أن تتخلَّى دولة الأُمَّة عن سلطتها كاملة في قضية سياسيَّة إلىٰ المنظَّمة العالميَّة. وبالفعل، يُتوقع من القادة القوميين أن يتأكَّدوا من أن مصالح دولهم لن تقلِّل من أهميتها أية منظَّمة جديدة هم يخلقونها علىٰ المستوىٰ العالمي[25]. وهكذا سوف تقوم الدول بالتفويض بشكل حذر وتنتبه إلىٰ شروط أي تفويض، وإلىٰ بنية صنع القرار في المؤسسة الجديدة. في هذا المجال، لا تختلف اهتمامات القادة القوميين حول تفويض السلطة إلىٰ المنظَّمات العالميَّة عن هموم المشرِّعين بتفويض السلطة إلىٰ وكالة إدارية، ولا عن هموم أي عامل خاص يفوِّض الأَعمال أَو سلطة صنع القرار إلىٰ طرف ثالث. في مثل هذه الحالات، يمكن أن ينشأ توتر بين مصالح الأمم التي تفوض سلطتها وبين مصالح المنظَّمات التي تتلقَّى هذه السلطة. وهذا هو الإشكال المشهور بين الموكل والوكيل، حيث توجد الإمكانية بأن يتصرّف الوكيل بطُرق لا تناسب أهداف الموكل. فأهداف منظَّمة التجارة العالميَّة مثلاً قد تتركَّز علىٰ المحافظة علىٰ أسواق متنافِسة أكثر مما تقبل به بعض الدول الأعضاء وجماهيرها، سيما إذا كان تنشيط التجارة يأتي علىٰ حساب بعض القِيَم الاجتماعيَّة الأُخرىٰ كالثقافة البيئية أَو الثقافة الأصيلة. بالنسبة لأية دولة، يبرز سؤال قبل أن تتخلَّى عن سلطتها إلىٰ المنظَّمة العالميَّة، هو إلىٰ أي مدىٰ يختلف القرار الذي تتَّخذه المنظَّمة عن المصالح الكلية للدولة؟

حيث إن المنظَّمات العالميَّة توجدها موافقة الدول التي ستكون خاضعة لسلطة المنظَّمات، نستطيع أن نتوقَّع أن تحمل بنية المنظَّمات العالميَّة ما يُشبه سلطة التفويض في مجالات أُخرىٰ، كالتفويض التشريعي للوكالات الإدارية[26]. فللتقليل من قوة الوكلاء علىٰ التصرّف بطريقة لا تتناسب مع

مصالح الموكلين، غالباً ما يشمل التفويض إجراءات مصحّحة تجعل الموكلين يتحكّمون بأعمال وكلائهم[27].

إن تفويض السلطة الحكومية غالباً ما يصاحبه واحد أو أكثر من الشروط التي توضع لضبط حرية تصرّف المنظّمة التي تحوّلت إليها السلطة. وهذه الشروط يمكن جمعها في أربعة أقسام: الوصف، والرقابة، والمساهمة، والمعكوسية[28]. يشير الوصف إلىٰ وضع المقاييس أو المبادئ في تشريع المنظّمة، مجالها، واجباتها، ووظائفها. وتحيط الرقابة بكل الإجراءات التي تؤكّد أن صناعة القرار شفّافة وأنّها تحتاج إلىٰ إجراء بعض التحليلات وكتابة التقارير قبل اتخاذ القرارات. وتعطي ترتيبات المساهمة والتمثيل للدول الأعضاء في عملية صنع القرارات في المنظمة. وأما المعكوسيَّة فتشير إلىٰ مواد الهروب التي بواسطتها تستطيع الدّول الانسحاب من تشريع المنظّمة في ظروف معينة.

إن الطريقة التي يُبنى فيها كل من هذه الملامح أو الشروط في حالات خاصَّة سوف تؤثّر علىٰ ما يمكن اعتباره «شدة التفويض». يمكن أن يكون التفويض ضيقاً أو فضفاضاً بالاعتماد علىٰ طبيعة الوصف، والرقابة، والمساهمة، والمعكوسية. فقد يكون الوصف محدداً أو عامّاً. ويمكن للرقابة أن تكون واسعة أو محدودة. كما يمكن لترتيبات المساهمة أن تتطلّب موافقة جميع الدّول الأعضاء أو شيئاً أقل من التمثيل الكامل أو الإجماع. ويمكن أن تكون شروط المعكوسية تُلبَّىٰ بسهولة أو قد تتطلّب حالة إجبارية. فكلما زاد التفويض ضيقاً، كلما حافظت الدّول علىٰ تحكّمها بقرارات واتجاهات المنظّمات العالميَّة أكثر؛ وكلما كان التفويض فضفاضاً أكثر، كلما زادت حرية تصرُّف المنظّمات.

الانسحاب

شكل أخير من أشكال المؤسَّسات يستحق الملاحظة، ربما من ناحية تنظيمه النظري أكثر من استعماله في الممارسة. يقع خيار الانسحاب في الطرف

المقابل من طيف خيارات تكون فيه السلطة القانونية بمفردها في الدّول القومية. فبالانسحاب تتخلّى دولة الأُمَّة أَو تحول ادعاءها بالسلطة بشكل كامل. إما أن تتخلّى عن ممارسة السلطة أَو تضع تفويضاً كاملاً غير قابل للرجوع إلىٰ مؤسَّسة أُخرىٰ. والأمثلة الرئيسيَّة علىٰ حدوث الانسحاب عندما تندمج دول الأمم، أَو تخضع لدولة أُخرىٰ كما حصل في إعادة توحيد ألمانيا مؤخراً[29]. وإلاَّ فإن خيار الانسحاب يبقى بصورة كبيرة طموحاً لأولئك الذين ينادون بما يسمى حكومة عالميَّة كبديل لنظام الحكم القائم علىٰ الدّول القومية.

اختيار شكل المؤسَّسة وأثره

لدول العالم خيارات تستجيب بها للمشكلات العالميَّة. وكما ذكرت تستطيع الدّول أن تختار من بين ستة أقسام عريضة من الأشكال المؤسَّساتية. وفي كلٍّ من هذه الأشكال المؤسَّساتية العريضة يوجد عدد كبير من خيارات السياسة المحددة. لم أقل شيئاً عملياً، مثلاً عن «مادة» المعاهدات: الأنواع المختلفة من المتطلبات التي تستطيع الدّول أن توافق عليها في سعيها لحل أنواع مختلفة من المشكلات. فالمتطلبات المحدّدة في المعاهدات، كما هو واضح، موضوع مفاوضات معمَّقة، ونحن نعرف أن بعض أنواع المتطلبات أكثر فاعلية من غيرها. لقد بيَّن رونالد ميتشل Ronald Mitchel أن في معاهدة معدة لمنع تلوث ناقلات النفط، كانت النصوص التي تطلب من ناقلات النفط تركيب معدات خاصة أكثر فاعلية في تشجيع الانصياع لها من النصوص والأحكام التي وضعت حدود التفريغ[30]. فخيارات كهذه ـ بين المقاييس المعتمدة علىٰ التكنولوجيا وبين المقاييس المعتمدة علىٰ الأداء أَو بين عدد من أنواع التناول التنظيمي الأُخرىٰ ـ ستكون هامَّة بالتأكيد في التأثير في أداء القوانين العالميَّة. ولكن من أجل هذا التحليل، أود أن أميِّز هذه الأنواع من الخيارات «العملياتية» والخيارات حول الأشكال المؤسَّساتية الأعرض. علىٰ كل حال، إن المقاييس علىٰ أساس الأداء أَو المقاييس علىٰ أساس التكنولوجيا يمكن تبنيها من حيث

المبدأ في التشريع المحلي، أَو الاعتراف بها في اتفاقيات الاعتراف المتبادل، أَو كتابتها بمعاهدة، أَو أن تقترحها منظَّمة حكومية عالميَّة. والسؤال الذي أريد أن أطرحه هنا، هو عما إذا كانت هذه الأشكال المؤسَّساتية الأعرض تهم، إذا تساوت كل الأشياء، من حيث جدواها في حل المشكلات العالميَّة.

وأقصد بجدوى الشكل المؤسَّساتي المدىٰ الذي يساهم فيه تصميم المؤسَّسات العالميَّة في حل المشكلات العالميَّة، التي أُعدِّت للمساعدة في حل (الجدوىٰ السياسيَّة) والشرعية للمؤسَّسة والدعم الذي تكسبه من الحكومات القومية وجماهيرها المحلية (الجدوىٰ السياسيَّة) ألفت الانتباه إلىٰ الشرعية كمفهوم منفصل عن الجدوىٰ لأن المؤسَّسات التي تنقصها الشرعيَّة يحتمل أن تكون قادرة علىٰ العمل بفاعلية من حيث المفهوم الأول. هذه هي الحالة الخاصة بالمؤسَّسات العالميَّة التي تعتمد علىٰ الحكومات القومية في وجودها المستمر لتنفيذ وفرض القوانين العالميَّة.

أحاول الآن جمع الأنواع الثلاثة من المشكلات العالميَّة التي نُوقشت في الجزء الأول من هذا الفصل مع الأَشكال المؤسَّساتية التي نُوقشت في الجزء الثاني. لقد بيّنت أن بعض الأَشكال المؤسَّساتية تبدو أكثر ملاءمة لبعض أنواع المشكلات العالميَّة وافترضت أن هذه الملاءمة تؤثِّر في الجدوىٰ السياسيَّة للمؤسَّسات العالميَّة. وأقترح أيضاً أن الشكل المؤسَّساتي متعلِّق بالجدوىٰ السياسيَّة أَو الشرعيَّة، للمؤسَّسة. وكما هو الحال مع أي ادعاء حول جدوىٰ السياسات والمؤسَّسات، فإنَّها تخضع كلها للاختبار بالبحث التجريبي[31]. لكن الخطوة الأولىٰ علىٰ الطريق نحو اختبار تجريبي لتوليد فرضيات حول كيفية ربط شكل المؤسَّسة العالميَّة بجدوىٰ السياسة والشرعيَّة السياسيَّة.

تلاؤم الشكل والمشكلة

في الجزء الأول من الفصل ميّزت بين مشكلات التنسيق والمشكلات العامة والقِيَم الجوهريَّة التي تظهر بصورة حادة في فترة العولمة. إن كان شكل

المؤسَّسة يشكِّل اختلافاً في كيفيَّة حل المؤسَّسات العالميَّة لهذه المشكلات بصورة فعَّالة، فسوف يحتاج المحلِّلون وصانعو السياسة إلىٰ الاهتمام في اختيار شكل المؤسَّسة التي سوف تستخدم في معالجة أنواع المشكلات المختلفة. بعبارة أُخرىٰ، سوف يحتاجون إلىٰ التأكّد من أن الشكل المؤسَّساتي يلائم المشكلة التي يجب حلّها.

ليس من المحتمل أن تُحلّ مشكلات التنسيق بسهولة بالشكل الأول والشكل الثاني المبينين في الجدول (13 ـ 1): العمل غير الرسمي والتحكُّم الداخلي. بينما يكون من الممكن أن يتطور سلوك تنسيقي دون اتفاقيات عالميَّة مهما كانت، فإن مشكلة التنسيق هي الأبرز عندما تتبنَّى الدّول القومية داخلياً تنظيمات غير متلائمة[32]. وعندما تكون المقاييس مختلفة وعندما كان الاختلاف غير مبرر فإن الدّول القومية قد تحتاج إلىٰ شكل ما من أَشكال العمل الجماعي إن كان عليها أن تحل مشكلة عدم التلاؤم. قد يُفلح صنع معاهدة رضائية لأن الاتفاق علىٰ لغة المعاهدة (دون أي تحفّظ هام) سوف يصنع مجموعة مقاييس عامة. لكن سيكون من الصعب في بعض الحالات التوصل إلىٰ إجماع علىٰ مقاييس عامة سيما إذا كانت هذه الدّول تسعى إلىٰ التوفيق بين أكثر من مقياسين مختلفين في معاهدة عامة. إن تفويض مهمة التنسيق إلىٰ مجموعة من الخبراء قد تفتح الطريق المسدود، بفرض أن الاتفاق علىٰ كيفيَّة إنشاء هيئة الخبراء يمكن التوصل إليه.

لعل أكثر الطرق قوة وجدوىٰ قيام الدّول القومية بالتفاوض مع بعضها بعضاً من أجل معاهدات الاعتراف المتبادل. وكما لُوحظ سابقاً يستطيع الاعتراف المتبادل أن يطلب تغييراً في درجة اللقاء التنظيمي. ما دامت المقاييس المختلفة متساوية تقريباً، فقد ترغب الدّول في استخدام الاعتراف المتبادل لتحقيق تجارة متناسقة. ومن المحتمل أن تكون اتفاقية الاعتراف المتبادل أسهل تحقيقاً لأنَّها لا تتطلَّب من الدّول القومية أن تغيِّر مقاييسها الموجودة أَو اختبار

الإجراءات أَو تطلب من المفاوضين أن يصلوا إلىٰ التقاء فكري كامل علىٰ مجموعة كاملة من المقاييس المُفصلة.

من الأصعب أن نرىٰ كيف يستطيع الاعتراف المتبادل أن يساعد علىٰ مواجهة المشكلات العامَّة أَو مشاكل القِيَم الجوهريَّة. طبعاً لا يمكن أن نتوقع من الحكم الداخلي أن يحل هذه المشكلات إما لأن المشكلات ذات جذور في أعمال الدّول القومية، وإما أن تسمح بنفاد مصلحة عامة أَو مخالفة قيمة جوهريَّة.

والاحتمال الأقل في المشكلات العامَّة أن تقوم الدّولة القومية منفردة، ومن جانب واحد، بإضفاء صفة الذاتية علىٰ التكاليف الاجتماعيَّة لأعمالها. والخيار الواعد أكثر من غيره للمشكلات العامَّة، وربما لمشكلات القِيَم الجوهريَّة أيضاً، يبدو في صنع معاهدة يمكن أن تضع قواعد موثوقة (وربما عقوبات مفروضة) لتسهيل التعاون. وليس مدهشاً أن تكون هذه الاستراتيجيَّات التي اتبعتها الدّول القومية مؤخراً في القضايا البيئية مثل (الأوزون وتغير المناخ) فتؤدي بالنتائج المختلطة إلىٰ بروتوكول مونتريال وبروتوكول كيوتو علىٰ التوالي[33]. وفي مجال مفاوضات تغيير المناخ، جاءت الوفود (بشكل مؤسَّسات) لتقوم بدور في إنشاء منظَّمات كالهيئة الحكومية حول تغيّر المناخ التي تقدِّم معلومات التقديرات العملية التي يمكن استخدامها في مجال المفاوضات أكثر من أجل معاهدة. والوفود إلىٰ المنظَّمة تم تكليفها بالدراسة وإعداد التوصيات وقد تساعد في توليد معلومات يمكن أن تفيد في إجراءات تأليف أشكال مؤسَّساتية أُخرىٰ.

وكما لُوحظ سابقاً، تبقى القرارات الداخلية للدول القومية هامة لنجاح السياسة حتى عندما تخلق مؤسَّسات عالميَّة لمواجهة المشكلات العالميَّة. ففي مجال حقوق الإنسان والقِيَم الجوهريَّة الأُخرىٰ، قد تدخل هذه الدّول في معاهدات عالميَّة ولكن لا تنفذها عندما تعالج صراعات محلية ساخنة، أَو كما

في بعض الحالات، حتى في مجرىٰ الشؤون العادية. قد تنشأ هذه التحديات بالطبع خارج مجال حقوق الإنسان أيضاً، لكن طبيعة النظام العالمي الذي يحمي السيادة القومية في الشؤون «الداخلية»، يستطيع أن يجعل من الصعب بصورة خاصَّة لفرض المعاهدات التي تحمي المواطنين بشكل رئيسي من حكوماتهم. لهذه الأسباب وكذلك لأسباب أُخرىٰ كما في مشكلة أخفض مستوىٰ عام، تستطيع أَشكال المؤسَّسات العالميَّة أحياناً أن تبين أَنَّها ضعيفة وغير مؤثِّرة. قد يكون، في مثل هذه الحالات، ممكناً أن أفضل خيار متوافر هو العودة إلىٰ العمل غير الرسمي كاستراتيجيَّة قوية وفعَّالة وذات عمر طويل. إن ضغط العوامل غير الحكومية، وقبول القانون الليِّن والمبادئ غير الرسمية من قِبل النخبة المحلية والجمهور قد يستغرق وقتاً وقد يبين تقدماً قليلاً، لكن هذه المعالجة قد تبقى في النهاية أكبر وعد لخلق شروط أفضل لحل المشكلات العالميَّة وبناء مؤسَّسات عالميَّة فعَّالة.

الشكل والشرعيَّة

إن أهمية دولة الأُمَّة في خلق واستخدام المؤسَّسات العالميَّة تجعل التأييد السياسي والشرعيَّة أحد الوجوه الرئيسيَّة في فعالية المؤسَّسات. لكن المؤسَّسات العالميَّة ليست فريدة عندما يحتاج الأمر إلىٰ أخذ السياسة بعين الاعتبار. إن صناعة السياسة المحلية هي أيضاً إلىٰ حد بعيد فن الممكن وتهدف إلىٰ أكثر السياسات فاعلية بين تلك السياسات المجدية سياسياً. وأكثر من ذلك، في كل من المجال المحلي والمجال العالمي تكون السلطة الأكثر فاعلية عندما تعتبر أَنَّها شرعيَّة. وعلىٰ الرغم من أن الحكومات القومية جعلت الشرطة والمحاكم أجهزة مركزية، فإنَّها لا تستطيع مراقبة كل حركة لكل شخص. وتتأثَّر المطاوعة بوجود واستخدام الرقابة والعقوبات بصورة أكيدة، لكنَّها تتأثَّر أيضاً بالمبادئ الذاتية وبشرعيَّة المؤسَّسة التنظيمية المفهومة[34].

فشرعيَّة المؤسَّسة أَو دعم الشعب يمكن لكليهما أن يكونا محددين

ومنتشرين[35]. تشير الشرعيَّة الخاصة إلىٰ قبول النتائج التي تولِّدها المؤسَّسة في مواقف خاصة. فالشخص الذي لا يتفق مع منظمة التجارة العالميَّة حول عملها بسمك الروبيان في الولايات المتحدة، قد يرىٰ أن الهيئة التجاريَّة ذات شرعية محددة وقليلة في هذه القضية[36]. لكن هذا الشخص نفسه يرىٰ منظَّمة التجارة العالميَّة ذات شرعيَّة واسعة إذا توصلت إلىٰ أن الإجراءات المتخذة من قِبل الهيئة عادلة ومعقولة، أَو أن النتائج مع مرور الزمن هي، وستبقى، النتائج الصحيحة حتى وإن ارتكبت منظَّمة التجارة العالميَّة أخطاء في بعض القضايا الأُخرىٰ. إن التحدي الكبير لمنظَّمة التجارة العالميَّة في الوقت الحالي هو كيف تقوي وتوسِّع دعمها المنتشر بين الشعوب خلال وقت عندما كانت تصدر قرارات كانت تلقى نقداً كبيراً.

نحتاج إلىٰ بحث أكبر لفهم المدىٰ الكامل للعوامل الحاسمة في انتشار شرعيَّة المؤسَّسات العالميَّة. أحد العوامل التي تؤثِّر في دعم المؤسَّسات العالميَّة هو درجة السيادة التي تحتفظ بها المؤسَّسة لدولة الأُمَّة أَو تحميها. ويمكن للمرء أن يتنبأ أَنَّه ـ إذا تساوت كل الأشياء ـ فهذه الجهود لبناء المؤسَّسات التي تفرض أقل القيود علىٰ سيادة الدّولة سيتم فهمها علىٰ أنَّها أكثر شرعيَّة. وبالتالي، فإن الأَشكال المؤسَّساتية التي تحافظ علىٰ السيادة أكثر، هي التي تتجه إلىٰ كسب أكبر تأييد سياسي من الدّول القومية. وبالتالي، فإن التحكُّم الداخلي سيكون مفضلاً عموماً علىٰ الاعتراف المتبادل، وتكون صناعة القوانين الرضائية مفضلة علىٰ التفويض. ليست الأمور متساوية دائماً بالطبع فقد توجد أوقات ترىٰ فيها الدّول أن فوائد تفويض السلطة إلىٰ منظَّمات عالميَّة تنظيمية أعظم من التكاليف، كما حدث مع منظَّمة التجارة العالميَّة. ولكن، برز نقاش عميق حول طبيعة البنية المؤسسية لمنظَّمة التجارة العالميَّة (سواء كان صحيحاً أم خطأ) وعما إذا كانت المؤسَّسة ذات سلطة مستقلة. لأن آثار المؤسَّسات العالميَّة يمكن أن تكون صعبة التقرير ـ لأنَّه ليس لدينا جماعة تحكم بأَشكال مؤسَّساتية

مختلفة ـ فالتحدي هو القرار إن كانت منظَّمة التجارة العالميَّة تستطيع تحقيق أهدافها في التجارة الحرَّة بشكل فعَّال لو كان بنيانها المؤسَّساتي أكثر شفافية ومترابط بشكل أقوىٰ.

معضلة التفويض

إن الجدل الحديث حول منظَّمة التجارة العالميَّة بكل بساطة يلقي الضوء علىٰ تحدٍّ أكثر عمومية حول التفويض كشكل مؤسسي. تنمو الحاجة إلىٰ التفويض في العالم الأكثر استقلالاً وذلك كي يستجيب بسرعة أكبر للمشكلات العالميَّة. ولكن تفويض السلطة إلىٰ منظَّمات عالميَّة يصطدم بقيدين قويين: أولهما هو أن المنظَّمة يمكن أن تُعاق أيضاً. فكلما ضاق وصف سلطة المنظَّمة مثلاً، كلما كان من الأصعب علىٰ المنظَّمة الاستجابة للمشكلات التي تتغيَّر مع مرور الوقت، أَو مواجهة المشكلات غير المتوقعة التي لا تتلاءم مع الأقسام الموصوفة تلاؤماً أنيقاً. وثمة طريقة أُخرىٰ يمكن لمنظَّمة ما أن تعاق وهي ما مدىٰ استقلالها في اتخاذ القرارات. في المنظَّمات التي تكون فيها السلطة مشتركة (أي حيث يجب أن تحوز قرارات المنظَّمة موافقة جميع الدّول الأعضاء) يمكن أن تصبح معاقة لأن المنظَّمات المشتركة لا تمتلك السلطة المفوضة أبداً. فهي ببساطة تقدم منتدىٰ لتحدث فيه الموافقة العالميَّة. إن الحاجة إلىٰ موافقة جماعية من جميع الدّول الأعضاء في منظَّمة ما تجعل من مشكلات العمل الجماعي مؤسَّسة يمكن للتفويض أن يحلها[37]. والمنظَّمات التي تُعاق بشكل قوي بهذه الطُّرق هي أقل قدرة علىٰ الاستجابة للمشكلات بشكل فعَّال وملائم.

ثاني هذين القيدين القويين للتفويض هو أَنَّه غير مقيد أبداً. فإن تخلت دول الأمم عن كثير من سلطاتها غير المقيدة، فإن المنظَّمات العالميَّة ستكون في وضع أفضل للاستجابة إلىٰ المشكلات الجديدة والمتحدية بصورة فعَّالة. لكنها ستكون في وضع أقوىٰ أيضاً لترتكب الأخطاء وتتصرَّف بشكل يخالف

مصالح بعض الدّول الأعضاء. والمنظَّمات العالميَّة القوية جداً والتي تمارس سلطاتها بلامبالاة، يمكن أن تفقد شرعيتها بين الدّول التي صنعتها. ولذلك تستطيع الدّول القومية أن تقاوم عمل المنظَّمات التي أَصبحت قوية أكثر من اللازم، أَو قد تثير أحكاماً معاكسة لتنسحب من نطاق هذه المؤسَّسات.

بعبارة أُخرىٰ، قد يوجد في الغالب توتر في المنظَّمات العالميَّة الحكومية بين فعالية السياسة والفعالية السياسيَّة. ويجب تحقيق توازن بين خلق المنظَّمات المستقلَّة بصورة كافية لتعمل بصورة فعَّالة، وتحافظ علىٰ دعم الدّول القومية (وشعوبها) التي تحذر (حذراً مفهوماً) من القوىٰ التي تمتلكها المنظَّمات الجديدة. أية سلطة لمنظَّمة جديدة يجب أن تكون حرَّة بصورة كافية تجعل المنظَّمة قادرة علىٰ حل المشكلات العالميَّة، ولكن يجب أن تكون معاقة بصورة كافية تجعل المنظَّمة مقبولة لدىٰ الدّول القومية التي يجب أن توافق وتحافظ عليها. ولتقريب هذين البُعدين من الكمال، تستطيع هذه الدّول أن تسعى لاستخدام أي تجمّع للصفات الأربع للتفويض التي ذكرتها في ما تقدم: الوصف والرقابة والمساهمة والمعكوسيَّة. فمثلاً يمكن التنبؤ بأن ما تحتاج إليه هذه الدّول هو أقل مساهمة في قرارات المنظَّمات التي تحتوي علىٰ تشريع يوصف بالمحدوديَّة. ونتيجة لذلك، فالمنظَّمات المؤسَّسة لمواجهة مشكلات عالميَّة محدودة نسبياً تستطيع أن تعتمد بصورة أقل علىٰ السلطة المشتركة أَو الرقابة. ولكن المنظَّمة المؤسَّسة لمواجهة قضايا سياسة واسعة المدىٰ ـ مؤسَّسات كالاتحاد الأوروبي ـ ستكون قائمة علىٰ ترتيبات أكثر اتساعاً لمشاركة السلطة مع الدّول الأعضاء.

الخاتمة

سوف يستغرق وقتاً طويلاً إيجاد توازن بين التحكم وحرية التصرف في تفويض السلطة إلىٰ المؤسَّسات العالميَّة وذلك للتجريب والتعلّم. وبالفعل، قد لا يمكن إيجاد مثل هذا التوازن أبداً لأن المشكلات الجديدة سوف تبرز، ويبدو

أَنَّها تحتاج إلىٰ تحكم أكثر أَو حرية تصرّف أكثر، وسوف تتغير الأفكار حول الموقع المناسب في سياسة السلطة. بالطبع إن وجود التغيّر الذي سيجعل من الممكن اختيار أَشكال مؤسَّساتية أكثر أهمية. في عالم ذي مشكلات متغيرة وأفكار متغيِّرة حول كيفية حلّ هذه المشكلات، فإن الترتيبات التي ستشتد الحاجة إليها والتي تجعل الدّول القومية تخلق قواعد عالميَّة ومنظَّمات عالميَّة، كما أَنَّها ستوجد ترتيبات تعطي الدّول القومية مرونة في إعادة توجيه هذه المؤسَّسات عندما تبرز الحاجة إلىٰ تغير يناسب المشكلات القائمة بصورة أفضل.

يجب أن نتوقع أن بناء المؤسَّسات العالميَّة ينتج استخدام أَشكال متنوعة من المؤسَّسات. يؤمِّن مثل هذا التغيير فرصاً لبحث أكثر، لأَنَّه لن تعمل كل الأَشكال المؤسَّساتية جميعاً بصورة متساوية مع مشكلات عالميَّة مختلفة الأنواع. إن الانتقال من نظام للسيطرة قائم علىٰ سلطة دولة الأمة إلىٰ نظام قائم علىٰ علاقات عالميَّة أكثر تعقيداً واستقلاليَّة قد بدأ الآن، ولكنه سيستمر في التحرّك بصورة متقطعة علىٰ الرغم من أن شروط العولمة تبدو أَنَّها تعمل بصورة متزايدة في مصالح الدّولة لتتعاون أَو ربما لتفوض سلطتها إلىٰ المؤسَّسات العالميَّة، وسوف يحتاج قادة الأمم إلىٰ الاقتناع بأن المؤسَّسات الجديدة لا بدّ من استخدامها لمصلحة الأمم جميعاً. يمكن أن نرىٰ أهمية أكبر تُعطى لاتفاقيات الاعتراف المتبادل والمعاهدات والمنظَّمات العالميَّة. ولكن عندما تنتج المؤسَّسات العالميَّة قرارات غير مألوفة تؤثِّر بصورة عكسية علىٰ الدّول القومية ـ حتى لو كانت هذه القرارات في صالح العالم كلّه ـ من المحتمل أن يكون لها تأثير في تطور مؤسَّسات عالميَّة إضافيَّة في المستقبل وبطريقة مماثلة، عندما تظهر المؤسَّسات العالميَّة غير مؤثِّرة في وجه المشكلات العالميَّة الضاغطة، فسوف يكون لذلك أيضاً أثره في تطوير المؤسَّسات في المستقبل. إن أي انتقال إلىٰ ما يُسمَّى بنظام العالم الجديد لن يكون انتقالاً سهلاً، ولكن

مع مرور الوقت يمكن أن نأمل أن الأَشكال المؤسَّساتية سوف تستخدم بطرق تبدو أنَّها ستوجد التوازن الملائم بين فعالية السياسة والفعالية السياسيَّة، علىٰ الأقل لفترة طويلة.

ملاحظات

(1) انظر بيتر هاس، وروبرت كيوهين ومارك ليفي، «Institutions for the Earth: Sources of Effective International Environmental Protection (MIT Press, 1993)، (تعريف المؤسَّسات علىٰ أنها تشمل المنظَّمات ومجموعة من القواعد والقوانين، مرمزة في معاهدات وبروتوكولات كانت الدول قد قبلتها) ص 5.

(2) لمناقشة أثر المؤسَّسات في السياسة الدولية انظر جون ج ميرشايمر (John J. Mearsheimer)، «The False Promise of International Institutions,» (International Security vol. 19) الصفحة 5 ـ 49 (شتاء 94 ـ 1995).

وروبرت كيوهين وليزا مارتن، «The Promise of Institutionalist Theory» (International Security, vol. 20) صفحة 39 ـ 51 (صيف 1995).

جون ج ميرشايمر، «A Realist Reply»، (ص 82 صيف 1995) (International Security, vol. 20).

(3) مع أن هذه الأقسام الثلاثة يبدو أنها تشمل عدداً كبيراً من المشكلات الكبيرة التي تنشأ من جراء العولمة، فإنها ليست شاملة لكل شيء. ويلاحظ أيضاً أنني أحتفظ بذهني بمشكلات تنظيمية في هذا الفصل وأترك بصراحة إلىٰ التفكير الجانبي أموراً هامة أُخرىٰ كالأمن العالمي.

(4) لمناقشة مشكلات التنسيق، انظر كاس سانستاين (Cass Sunstein)، «After the Rights Revolution: Reconceiving the Regulatory State», (Harvard University Press, 1990) ص 53.

(5) انظر، «Product Standards, Conformity Assessment and Regulatory Reform», (Paris: OECD, 1997) في تقرير OECD حول الإصلاح التنظيمي.

(6) روجر نول (Roger Noll)، «Internationalizing Regulatory Reform,» في كتاب من إعداد بيترو نيقولا: Comparative Disadvantages Social Regulations and the Global Economy,» (Brookings, 1997).

(7) لمناقشة واسعة للاقتصاد السياسي لمناخ متغير، انظر جوناثان وينر، «On the Political Economy of Global Environmental Regulation,» (Georgetown Law Journal, vol. 87) ص 749 (شباط 1999).

obeikandl.com

(8) لمجادلة حول المبادئ السياسية الأساسية التي ستحترمها كافة الدول المنظمة جيداً، انظر جون راول، «The Law of the Peoples»، (Harvard University Press, 1999).

(9) لكن عندما توجد المؤسَّسات، فإنَّها قد تساعد في تخفيض هذه التكاليف. هاس، كيوهين وليفي: «Institutions for the Earth».

(10) داڤيد هيلد وآخرون، «Global Transformations»، (Stanford University Press, 1999) (ص 52 ـ 57).

لكن النمو النادر لبعض المؤسَّسات، سيما المنظَّمات الحكومية العالميَّة، لا يتناسب مباشرة مع خطوة العولمة. فمثلاً، لقد تراجع عدد المنظَّمات الحكومية العالميَّة منذ الثمانينيات. انظر جيمس هاودن، «Emerging Organizational Forms: The Poliferation of Regional Intergovernmental Organizations in Modern World-System» (GreenWood Press, 1996) ص 13.

وشيريل شانكس، وهارولد جاكوبسن، وجيفري كابلان، «Intertia and Change in the Constettation of International Governmental Organizations, (1981 - 1992)» (International Organization) vol. 50 ص 593 (خريف 1996).

(11) انظر لورانس ليسيغ، «The New Chicago School», (Journal of Legal Studies vol. 27 (June 1998)) ص 661.

(12) البحث في المبادئ الاجتماعية واسع. لمناقشة حديثة للمبادئ في الأدبيات القانونية، انظر:

روبرت سي إيلكسون، «Order without Law: How Neighbors Settle disputes» (Harvard University Press, 1991).

وكاس سانستاين، «Social Norms and Social Roles»، (Columbia Law Review, vol. 96) (أيار 1996، ص 903).

(13) انظر جوزيف ناي الابن «Soft Power»، (ص 153 خريف 1990) (Foreign Policy, vol. 80).

(14) انظر داڤيد ڤوغل، «Trading Up: Consumer and Environmental Reglation in a Global Economy», (Harvard University Press, 1995).

(15) انظر هاس، كيوهين وليفي: «Institutions for the Earth» (ص 16 ـ 17).

(16) انظر كاليبسو نيكولايديس، «Mutual Recognition of Regulatory Regimes: Some Lessons and Prospects,» in OECD, (Regulatory Reform and International Market Opennes» (Paris Organization for Economic Cooperation and Development, 1996).

(17) انظر «Product Standards, Conformity Assessment and Regulatory Reform» في تقرير OECD عن الإصلاح التنظيمي؛ ومجلس البحث القومي، «International Standards, Conformity Assessment, and Trade: Into the 21st Century (Washington: National Academy Press, 1995).

obeikandi.com

(18) طبعاً، في المعاهدات متعددة الجوانب يمكن دائماً لدول الأمة أن تتبنى تحفظات على المعاهدة، بحيث إن الالتزامات التي تفرضها المعاهدة يمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى. لمناقشة التحديات التي توجدها هذه التحفظات، انظر داڤيد م. ليڤ، «International Regulatory Regimes,» (Lexington Books, 1976) ص 135 ـ 152.

(19) انظر آبرام شايس وأنطونيا هاندلر شايس، «Compliance Without Enforcement: State Behaviour under Regulatory Treaties», (Negotiation Journal, vol. 7) ص 311 (تموز 1991).

ونفس المؤلفين، «On Compliance»، (International Organization vol. 47) ص 175 (ربيع 1993).

(20) بسبب التقدم في الاتصالات العالميَّة، أودعت قاعدة بيانات بجميع المعاهدات لدى الأمم المتحدة ويمكن الوصول إليها في الشبكة (http://untreaty.un.org/English/access.asp) (5 آب 2000).

(21) روبرت كيوهين، «The Demand for International Regimes» في كتاب من إعداد ستيفن كراسنر وعنوانه: «International Regimes» (ص 141) (Cornell University Press, 1983).

(22) انظر كاري كوغليانيس، «Is Consensus an Appropriate Basis for Regulatory Plicy?» في كتاب من إعداد إيريك أورتس وكورت ديلتيلاري عنوانه: «Environmental Contracts: Comparative Approaches in Regulatory Innovation in the United States and Europe», (London: Kluwer Law International, 2000).

(23) في هذا القسم، إنني مهتم بصورة خاصة بالمنظَّمات الحكومية العالميَّة، لأن المنظَّمات غير الحكومية لا تعتمد على السلطة المفوض بها من دول الأمم.

(24) هيلد وآخرون، ص 53، «Global Tranformations».

(25) يمكن توقع أن القادة يحمون سلطاتهم المؤسَّساتية، وهذا يجعلهم حذرين من خلق مؤسَّسات عالمية قوية. وهموم العامة المحلية حول نقص السيادة والمسؤوليَّة الديمقراطية قد تشجع القادة على أن يكونوا حذرين من تأسيس مؤسَّسات عالميَّة.

(26) انظر مثلاً، داڤيد ايبستاين وشارين أوهالوران، «Delegating Powers: A Transaction Cost Politics Approach to Policy making under Separate Powers», (Cambridge University Press, 1999).

ماثيوز ماك كوبينز، روجر نول، وباري واينغاست: «Administrative Procedures as Instruments of Political Control», (Journal of Law, Economics, and Organization, vol. 3 (Fall 1987) ص 243.

ماثيو ماك كيو باين، روجر نول، وباري واينغاست، «Structure and Process, Politics and Policy: Administrative Agencies and Political Control», (Virginia Law Review, vol. 75) ص 431 (آذار 1989).

openkandil.com

(27) لمراجعة كاملة، انظر جون برات وريتشارد زيكهاوسر، في كتاب لنفس المؤلفين بعنوان: «Principals and Agents» An Overview,» «Principals and Agents: The Structure of Business» (Harvard Business School Press, 1985).

(28) لمناقشة هذه الملامح الأربعة في سياق الاتحادية، انظر كاري كوغليانيس وكاليبسو نيكولايديس، «Securing Subsidiary: The Institutional Design of Federalism in the U.S. and Europe»، في كتاب من إعداد كاليبسو نيكولايديس وروبرت هاوس بعنوان: «The Federal Vision: Legitimacy and Levels of Governance in the U.S. and the EU (Oxford University Press) (سيصدر).

(29) المعاهدات العالميّة التي تنكر ادعاء السيادة على قارة القطب الجنوبي والفضاء الخارجي تكون قريبة من الانسحاب، مع أن في هذه الحالات ليس لأية دولة سيادة كاملة على هذه الأراضي في المكان الأول. انظر، «The Antarctica Treaty» (12 U. S. T. 794 (Dec. 1. 1959)).

ومعاهدة الفضاء الخارجي «The Outer Space Treaty, 18 Us. T. 2410 (1967 /1 /27).

(30) رونالد ميتشيل، «Regime Design Matters: International Oil Pollution and Treaty Compliance,» (International Organization, vol. 48) (صيف 1994) ص 425.

(31) قد تكون هذه الاختبارات صعبة الإجراء كما لاحظ روبيرت كيوهين وليزا مارتن: «نادراً سوف تختلف المؤسّسات بينما «تبقى بقية العالم ثابتة». وروبرت كيوهين وليزا مارتن: «The Promise of Institutionalist Theory,» ص 47.

(32) روبرت آكسلرود، «Evolution of Cooperation», (Basic Books, 1984)

(33) «Montreal Protocol on Substances That Deplete The Ozone Layer, 1522 U. N. T. S. 3 (1/ 1/ 1989) اتفاقية إطار تغير المناخ، الأمم المتّحدة (FCCC/CP/7/Add.1) صدرت 25 آذار 1998، وأعيدت طباعتها (1998).

(34) من أجل مناقشة أوسع للمطاوعة، انظر توم تايلر، «Why People Obey the Law (Yale University Press, 1990).

(35) إن التمييز بين الشرعيّة المحددة والمنتشرة أمر مألوف في تقييم المؤسّسات الحكومية المحلية، كما المحكمة العليا. ومن أجل نقاش حديث حول شرعيّة المحكمة العليا، انظر جيمس جيبسون،

«Understandings of Justice: Institutional Legitimacy, Procedural Justice, and Politecal Tolerance», (Law and Society Review, vol. 23) ص 469 (آب 1989).

وتوم تايلر وكينيس رانزنسكي، «Legitimacy, and the Acceptance of Unpopular U. S. Supreme Court Decisions: A Reply to Gibson,» Law and Society Review, vol. 25 ص 621 (آب 1991).

وجيمس جيبسون، «Institutional Legitimacy, Procedural Justice, and Compliance with

Supreme Court Decisions: A Question of Causality.» Law and Society Review, vol. 25 ص 631 (آب 1991).

(36) منظَّمة التجارة العالميَّة، منع استيراد الولايات المتحدة لبعض أنواع الروبيان ومنتجات الروبيان 12/ 10/ 1998 (WT/DS 58/ AB/ R) أعيدت طباعتها في (وتم تبنيها (6/ 11/ 1998)) (كانون الثاني 1999) (International Legal Materials, vol. 38) ص 118 ـ 121. في هذا العمل، وجدت هيئة منظَّمة التجارة العالميَّة أن جهود الولايات المتحدة لحماية السلحفاة البحرية قد خالفت قواعد التجارة.

(37) انظر هاس، كيوهين وليفي: ص 417 «Institutions for Earth».

opeikandl.com

obeikandl.com

14

آرثر آيزاك آبل بوم
Arthur Isak Applbaum

الثقافة والهويَّة والشرعيَّة

السبب الوحيد الذي يعطى للخوف من العولمة هو أنَّها تهدد بتدمير الثقافات القومية والعرقية المميزة. وتسير الحجة على هذا الشكل: سوف يقلِّل انتشار اللغة الإنكليزية وقِيَم وطراز الحياة في شمال الأطلسي من أهمية لغات محلية وكذلك القِيَم والعادات، وتبدل الارتباطات القومية والعرقية والدينيَّة المتنوعة بنوع من الإسبرانتو Esperanto الثقافيَّة تنطق بلهجة أمريكية. إن امتلاك المرء خلفية ثقافيَّة غنية خاصة شرط لازم للعيش حياة ذات معنى، وبذلك يعطى عالمه معنىً ويكون له هويَّة شخصية سليمة. وخسران المرء ثقافته أشد الإصابات خطراً يمكن أن يتلقاها الشخص لأنَّها تدمِّر شخصيته ذاتها. والمعنى في أن يكون للمرء خلفية ثقافيَّة سليمة ضرورية لشخصيته، فهي ضرورية لتحقيق المنافع الأُخرىٰ أَو الحريات القيِّمة للأشخاص. لذلك فللحقوق الثقافيَّة أفضلية علىٰ حقوق الأفراد. لنقل هكذا، شيء غامض بين الادعاء الغريب جداً أن الثقافات ذات كيانات وبذلك يكون لها حقوق أصلاً (لننسى الأفضلية)، والادعاء الذي ليس غريباً جداً هو أن للأفراد حقوقاً تجاه ثقافاتهم وأن هذه الحقوق للثقافة لها الأفضلية علىٰ كل الحقوق المفترضة من هؤلاء الأَفراد أَو غيرهم. حتى لو كان الادعاء غير الغريب جداً فقط صحيحاً، فمن المبرّر

للحكومات أن تقيد على الأقل بعض حريات الأَفراد الهامَّة لكي تحمي الممارسات الثقافيَّة المميزة من مكبس المجانسة للعولمة.

على سبيل المثال، لحماية الثقافة الكوبيكية من المسموح لكيوبيك أن تشجِّع استعمال الفرنسية. وليس ذلك فقط، بل وتستخدم الوسائل القسرية لمنع سيطرة اللُّغة الإنكليزية. في الوقت الحالي تطلب كيوبيك أن تكتب لافتات المحال بالفرنسية وأن يتعلَّم الأطفال الذين ينحدرون من مهاجرين غير ناطقين بالإنكليزية في مدارس فرنسية. وإن كانت حجة أفضلية الثقافة صحيحة، فقد يمكن تبرير إجراءات أكثر تطرّفاً لمنع انتشار اللُّغة الإنكليزيَّة أيضاً: منع المدارس الإنكليزيَّة منعاً باتاً، تنظيم استيراد الكتب والأفلام والتلفزيون والموسيقى الشعبية باللُّغة الإنكليزيَّة؛ أَو تحديد فرص الثقافة والعمل للناطقين بالإنكليزيَّة. لقد دافعت أمم أُخرى كسنغافورة والصِّين والعربية السعودية وإيران وأفغانستان عن الحمايات غير التحررية لممارساتهم الثقافيَّة على أساسين: الأول، إن مفهومها حول الحياة الجيدة متمثّل في ممارساتهم الثقافيَّة وهي أسمى من قِيَم الثقافات المتحرِّرة؛ والثاني، هو حتى وإن كان الأول غير صحيح ليس للآخرين سلطة شرعيَّة للتدخل في الشؤون الداخلية لمجتمع سياسي ليس مجتمعهم. سوف أناقش هذا الدفاع الثاني قريباً. تعرض المقولة من الحقوق الثقافيَّة دفاعاً ثالثاً، وهو دفاع يحتكم إلى مفاهيم الشخصية التي يقبلها الأحرار. لهذا السبب، يقلق التأثير الثقافي للعولمة كثيراً من الأحرار أصحاب الضمائر الذين يتمتعون بمواقع آمنة جداً في الثقافة العالميَّة.

لا ينبغي أن يقلق الأحرار من هذه النتيجة، لأن مقولة أفضلية الحقوق الثقافيَّة خاطئة في كل خطوة تقريباً. هذا لا يعني أن العولمة لا تقدِّم قلقاً بالطريقة التي تعامل بها الثقافة. بالتأكيد إن التغيّر الاقتصادي والسياسي السريع سوف يفترض أعباء شديدة وأحياناً ظالمة على الكثيرين، وبالتأكيد سيكون بعض هذه الأعباء نتيجة لآثار العولمة في الممارسات اللغوية والثقافيَّة. إن

انتقال الأعمال والبشر بعيداً عن المناطق الريفيَّة لن يفقر أولئك الذين لا يستطيعون أو لا يتعلمون ثقافة الإسبرانتو فقط. فسوف يقلِّل هذا الانتقال من الارتباطات بالحقوق الاجتماعيَّة بطُرق قد تسبِّب التغرّب وعدم الاستقرار على نطاق واسع. وسوف أترك للخبراء في هذا المجال ليتنأوا بالحقائق حول هذه النتائج المؤذية، فلا أرغب بالتقليل من احتمالها أَو شدتها. ما أريد أن أفعله هو التخفيف من غلواء الإدعاءات حول الموقف الأخلاقي لهذه الأضرار. فعلى عكس حجة الحقوق الثقافيَّة، يوجد ما هو أسوأ من أن يُطرد المرء من ثقافته؛ ألا وهو أن تسجنه ثقافته.

الهويَّة

> «عندما يتحدث القوميون من أهالي ويلز، في بريطانيا العظمى، عن بقاء لغة ويلز كشرط لبقاء مجتمعهم، ويفلحون أحياناً في نقل الانطباع أَنَّها شرط لبقاء شعب ويلز وكأنَّ نسيان لغة ويلز أمر مميت أَو مهلك»[1].

سأبدأ بما قد يبدو نقطة صاخبة. على الرغم من أن عبارة «الهويَّة الشخصيَّة» تستخدم لتشير إلى ما يمكن أن يكون القضية عندما تعمل الثقافة، ادعاءات حول الضياع، والدمار أَو شخصيات ممزَّقة هي بالعادة مُبَالغ فيها. لا توجد طرق كثيرة لتدمير الهويَّة الشخصيَّة، إذا فهم هذا على أنَّه استطاعة المرء على قوة موحدة. ما يدمِّرها فعلاً المرض العقلي الكارثي والإصابة الدماغيَّة الشديدة، وكذلك تفعل سيناريوات الخيال العلمي التي تشمل تكرار المخ وما شابه ذلك. ولكن كل شيء آخر تقريباً مُبالغ فيه. لقد غيَّر شاوول Saul بطريقه إلى دمشق اسمه لكنه لم يغيِّر هويته الشخصيَّة. إنني مدرك تماماً أن كثيراً من استخدام «الهويَّة الشخصيَّة» المعاصر إنما يشير إلى الارتباطات والالتزامات أكثر من أي عامل موحد (بالتفكير يؤيِّد أَو يغيّر) له ارتباطات والتزامات. لكن هذا التغيّر يحكم مسبقاً على خطورة التغيّر المرحّب به والتغيّر غير المرحب به في ارتباطات المرء والتزاماته. سأحاول شرح لماذا يهم هذا.

الحقيقة من وجهة نظر الحقوق الثقافيَّة هي أن التحدث بلغة ما والتوصل إلىٰ فهم وممارسة ثقافة هي ضرورية لإقرار وتحقيق أي خطة في الحياة، مهما كان يعتقد المرء أن شيئاً آخر جيد. لكن التحدث بلغة يجب أن يميّز عن التحدث بلغة معينة، وكذلك القدرة علىٰ فهم العالم الثقافي المحيط يجب أن يميز عن كونه محاطاً بعالم ثقافي معين. غالباً ما يكون المنفيون والمهاجِرون محرومين لكنَّهم نادراً ما يكونون عاجزين عن التكيّف الثقافي بطرق تسمح لهم فهم الأشياء ومتابعة الخطط والمشاريع والتمتع بالحماية وفرص الحياة الاجتماعيَّة التي قد لا يكونون اختاروها لكنهم يشاركون بها. فالغرباء في أرض غريبة لا يرجعون إلىٰ كاسبر هاوزر Casper Hausers الصامت والمتوحش.

طريقة واحدة لقول هذا هي أن المرء يستطيع أن يكون له حق بالثقافة دون أن يكون له الحق في ثقافته الخاصَّة به. لكن حتى هذه تخوله الكثير جداً، لأنَّها تقترح صورة للثقافات أنَّها ثابتة، وللعضوية الثقافيَّة علىٰ أنَّها محددة أيضاً. لكن «ثقافة المرء» هدف متحرِّك بطريقتين: إن محتوى وحدود ماذا تكون الثقافة موضوع البحث غالباً ما تناقش وهي في حركة دائماً، وما يأخذه المرء علىٰ أنَّه ثقافته الخاصة عندما تكون درجات متفاوتة من الارتباطات العالميَّة والانفصالات العالميَّة ممكنة، تقوم بدورها غالباً، إن كانت هاتان الحركتان لا تعملان، فإن تهديدات العولمة الوحيدة التي تضعها للثقافة تكون غير ذكية وخارجية قاسية. لقد أفنى الجدري قبائل كاملة من الأمريكيين الأصليين وكذلك ثقافات تلك القبائل. وقد يسبِّب انهيار نظام مصرفي بطالة كبيرة، وهذه بدورها تسبِّب تخلخلاً واضطراباً اجتماعياً عنيفاً. ولكن لا يحتاج المرء لأن يقول الشيء الكثير عن «الهويَّة الشخصيَّة» لوضع اليد علىٰ ما هو الضرر الذي أنزلته العولمة في هاتين الحالتين.

إن أكثر تهديدات العولمة إثارة للاهتمام (ولا أقول أكثرها أهمية) هي داخلية بشكل كبير ـ نتائج الأعضاء الأَفراد لمجتمع ثقافي، بالتوازن، يعدل كل

منهم نفسه لأعمال الآخرين. الفرنسية في كيوبيك مهدّدة لأن سكان كيوبيك يقرِّرون أكثر وأكثر استخدام الإنكليزيَّة في الكثير من تعاملاتهم، وقراءة المزيد من الكتب بالإنكليزيَّة، ومشاهدة أفلام أمريكية أكثر. إنَّه أمر حاسم أن تصنع بنية صحيحة لمشكلة العمل الجماعي.

يريد القوميون منا أن نعتقد أن كل المتحدثين بالفرنسية ينحدرون لولبياً في لعبة استراتيجيَّة كانوا جميعاً يتمنون تجنّبها. لا أحد يستخدم الإنكليزيَّة لو أنَّه لم يخشَ أن الآخرين سيفعلون ذلك، وكلهم تقريباً ساءت أوضاعهم بسبب تزايد سيطرة الإنكليزيَّة. وتقول السلطات الدينية في المجتمعات التقليديَّة الشيء نفسه عن العلمانية. لكن بنية لعبة تبدو معقولة ظاهرياً هي، للأغلبية، المشاركة في الثقافة العالميَّة الإنغلوسكسونية هي استراتيجيَّة مسيطرة. وهم في وضع أفضل إن استطاعوا الركوب المجاني مع الموالين للفرنسية من الآخرين، وبالتأكيد أن يتركوا متخلفين إذا تحول الآخرون إلىٰ العالميَّة. لكن لا يزال معقولاً ظاهرياً أكثر أنَّه توجد أنواع مختلفة من سكان كيوبيك: الخارجون عن الجماعة إلىٰ الكونية والقوميون. لأنهم غير مهتمّين بضم الآخرين إلىٰ الثقافة الفرنسية، فإن الخارجين عن الجماعة ليسوا راكبين مجانيين. إن ما يريدونه هو أن يكونوا أحراراً لاستعارة مواد ثقافيَّة من أي مكان يريدون، ويدقِّقون ارتباطاتهم والتزاماتهم، ويشتركون في تشكيل ما يهم كفهم مشترك في مجتمع مدني. ولكن إن كان الكونيُّون أحراراً ليفعلوا ذلك، فإنَّهم سيفعلون ذلك بأعداد كبيرة، وبذلك يتغيّر المحتوى والحدود للممارسات الثقافيَّة في كيوبيك. لذلك لا يستطيع مشروع القوميين النجاح ما لم يكبح جماح الكونيين ببعض الإجراءات من خلال ممارسة القسر السياسي.

ما يبرِّر القسر؟ إن كنت علىٰ صواب حول بنية اللعبة فلا يمكن أن تكون الحجة الإلزام الذاتي الجماعي (قواعد تبرير خوذة الهوكي). ولا يمكن أن تكون حجة لمنع الركوب المجاني الظالم (تبرير فرض الضريبة). لذا يجب أن

توضع القضية أن الخسائر التي عانى منها قوميو كيوبيك (أَو الإسلاميون الإيرانيُّون). الذين لم يعودوا قادرين علىٰ أن يعيشوا ما يعتقدون أنَّها الحياة الثقافيَّة الأصيلة بعد غزو الإسبرانتو، جعلوا الأولوية الأخلاقية فوق الخسائر التي تحملها الخارجون عن الجماعة الذين يجب كبت حرياتهم للتعبير والضمير والارتباط. لكن الدعوات للثقافة لها أفضلية علىٰ دعوات الحرية الأساسية لو هُدِّدت شخصية المرء بالذات وقدرته كعامل بالتدمير. إن نسيان لغة ويلز ليست كذلك.

لا يسمح للدول فقط بل ويطلب منها أن تدافع عن مواطنيها من التهديدات الخطرة. وقد تضع العولمة تهديدات خطيرة، ولا شيء مما قلته هنا غير متناسب مع السياسات المالية والتجاريَّة التي تحمي ضد الكارثة الاقتصاديَّة أَو سياسات الصحة العامَّة التي تحمي ضد الوباء. إن كانت تهديدات العولمة للثقافة المحلية حقاً مثل ڤيروس الجدري، وهو غاز كوني غير مرغوب فيه، إذن سيكون مناسباً أن نحاربها كما نحارب الجدري. لكن الآلية التي تعمل بها الثقافة المحلية وتغير استعمال اللُّغة تتوسط من خلال خيارات قيِّمة وذات معنى يختارها الأَفراد حول أي نوع من الحياة يريدون أن يعيشوا وأي نوع من الارتباطات والالتزامات التي يجب القيام بها. من المغري الادعاء أن الناس واقعون في فخ لعبة لا أحد يريد أن يكون فيها وتصف الحماية القسرية للثقافة كحكم للخير العام. ولكن صفتين أخريين هما أكثر احتمالاً: الإدارة الأبوية أَو الجور.

الشرعيَّة

«بما أن لكل كائن قادر علىٰ الإحساس الحق في أن يعيش بحسب تطور ثقافته الطبيعيَّة وأن هذا الحق يعتبر مُقدَّساً، فلا يحق لأي عنصر من أسطول ستار التدخل بالتطور الطبيعي والصحي للحياة الغريبة والثقافة الغريبة. يشمل مثل هذا التدخل تقديم المعرفة

الأسمىٰ والقوة الأعظم، أَو التكنولوجيا إلىٰ عالم فيه مجتمع عاجز عن التعامل مع هذه المزايا بحكمة. ولا يحق لأي من العناصر أن يخالف هذا التوجيه الأول، حتى من أجل إنقاذ حياته أَو السفينة، ما لم يكن يعمل علىٰ تصحيح مخالفة سابقة أَو تلوث عرضي للثقافة المذكورة»[2].

ألتفت الآن إلىٰ الحمايات التحررية للممارسات الثقافيَّة التي ذكرت من قبل، الادعاء بأنَّه ليس للخارجيين أية سلطة شرعيَّة للتأثير في الشؤون الداخلية لمجتمع سياسي غير مجتمعهم. إن أكثر أَشكال هذا الادعاء، غير المعقولة، والتي تُثار بصورة خطيرة في حالة الدفاع عن المجتمعات البدائية في الأمازون مثلاً أَو جنوب المحيط الهادي، الدعوة إلىٰ نوع من قانون حماية الأجناس الثقافيَّة المهدَّدة بالخطر أَو بالتوجيه الأول الذي يشبه السفر إلىٰ النجوم. وبشكل معقول أكثر نوعاً ما يعتقد أنَّه من الخطأ أن تهدف الشركات متعدِّدة الجنسيات أَو الحكومات عامدة إلىٰ تغيير الممارسات الثقافيَّة والسياسيَّة للدولة المستهدَفة من خلال قوىٰ السوق أَو الضغط الدبلوماسي عندما تكون الحكومة المحلية معارضة لمثل هذا التغيير. قد تكون الحكومات المستهدفَة مخطئة في ما يتعلَّق بالخير العميم لممارسة الثقافة المحلية، وقد تكون مخطئة في ما يتعلَّق بخطر تأثير الثقافة الغربية في طرق الحياة المحلية القيِّمة. فإن كانت الحكومات شرعيَّة فإن هذه الأخطاء أخطاؤها. وكما أن الحكومات الشرعيَّة محصَّنة ضد التدخُّل العسكري غير المطلوب. فكذلك أيضاً للحكومات الشرعيَّة حصانة ضد التدخُّل الثقافي غير المطلوب. لذا إن تنظيم استيراد الكتب والأفلام الإنكليزيَّة لحماية اللُّغة المحلية أَو تحديد أنشطة المنظَّمات غير الحكومية التي تسعى من أجل المساواة للمرأة والأقليات لحماية الممارسة الدينية، كلها ممارسات صحيحة للسيادة القومية. والإصرار علىٰ التدخُّل أَو الانتقاد في وجه المعارضة الحكومية هو إظهار لعدم احترام المؤسَّسات السياسيَّة المحلية وكذلك عدم احترام الناس الذين تخدمهم.

إن الصيغة لهذه المقولة التي أحب أن أعتبرها هي أن الحصانة من نوع معيَّن تتطلَّب فكرياً أن تتبعها شرعيَّة الحكومة المحلية. فإن كانت الحكومة شرعيَّة فهي بالضرورة محصَّنة ضد التدخُّل. لأن الحصانة تبنى في فكرة الشرعيَّة، فالقول إن حكومة ما تنقصها الحصانة هو إنكار لشرعيتها. إن القوة الفكرية لهذا الإدعاء واضحة: مهما كانت معايير الشرعيَّة في الحكومة، فهي بالتأكيد أقل شدة من حاجة الحكومة لأن تكون عادلة وجيِّدة. ولكن إن كانت هذه الحكومات شرعيَّة فإنَّها محصَّنة ضد التدخُّل بممارساتها الأقل عدلاً أَو جودة.

هذا الإدعاء خاطئ في خطوتيه الكبيرتين. أولاً، الشرعيَّة لا تستتبع الحصانة، لذا لا يرتكب المرء خطأ فكرياً عندما يقول إن السلطة الشرعيَّة غير محصَّنة ضد التدخل في ممارستها لتلك السلطة. فقضية حصانة الحكومات الشرعيَّة يجب أن توضع ببرهان جوهري معياري، وليس بالاحتكام إلىٰ معنى المفاهيم. ثانياً، قد تكون الحكومات الشرعيَّة أكثر ندرة مما يفترض بصورة عامة، لذا حتى إن وجدت أسباب جوهرية للاستنتاج أن السلطات الشرعيَّة محصَّنة، فيوجد أيضاً أسباب جوهرية جيدة للاستنتاج أن السلطات التي تقصر في حماية الحريات لرعاياها غير شرعيَّة.

نحتاج في البداية إلىٰ أن نميِّز بين أمرين: بين الشرعيَّة التجريبية والشرعيَّة الأخلاقية، وبين مفهوم أَو فكرة الشرعيَّة والمفاهيم الخاصة للشرعيَّة، محتواها ومعاييرها.

كثير من الكتابات المعاصِرة في العلوم الاجتماعيَّة يتبع ماكس ڤيبر Max Weber إذ تستخدم عبارة الشرعيَّة بمعناها التجريبي مشيراً إلىٰ معتقدات الأشخاص حول الممارسة الصحيحة للسلطة. إن السلطة شرعيَّة، بهذا المعنى، ما دام الذين يخضعون لأمرها يعتبرونها شرعيَّة. واضح أن الشرعيَّة التجريبية عالة علىٰ فكرة سابقة، الشرعيَّة الأخلاقية.

لأنَّه عندما تعتقد مواضيع هذا الوصف الاجتماعي العلمي، أَعضاء بعض المجتمعات، أن قانوناً أَو حاكماً شرعياً فإنَّها لا ترتبط في وصف علمي اجتماعي خاص بهم لمعتقدات بعضهم بعضاً. ما تصفه الشرعيَّة التجريبية آراء حول الشرعيَّة الأخلاقية. (وهذا الأمر هو كذلك حتى إن لم تكن الشرعية الأَخلاقيَّة موجودة، ويكون كذلك إن كانت أشكال مختلفة من الفوضوية والعدمية حقيقة. لا يوجد وحيد القرن أيضاً لكن فكرته موجودة).

عندما كتب روسو Rousseau سابقاً، «يولد الإنسان حرّاً لكنه في مكان مقيد بالسلاسل... كيف حصل هذا التغيير؟ لا أعرف. ما الذي يجعل الأمر شرعياً؟ أعتقد أني أستطيع الإجابة عن هذا السؤال». إنَّه يستخدم الشرعيَّة بمعنى معياري كامل، وهو المعنى السابق علىٰ معنى ڤيبر Weber تاريخياً وفكرياً. وهذا ليس للتأكيد أن الحقيقة الاجتماعيَّة في ما يعتبره الناس شرعيَّة أَخلاقيَّة لا يمكن أن تشكِّل الشرط لوجود شرعيَّة أَخلاقيَّة. ليس الأمر غير مترابط منطقياً أن تكون السلطة شرعيَّة أَخلاقيَّاً إذا (وفقط إذا) اعتقد معظم الناس (مهما تكن الأسباب) أن تلك السلطة شرعيَّة أَخلاقياً. لكن لاحظ أن هذا ادعاء حول المعايير لامتلاك شرعيَّة أَخلاقيَّة ـ مفهوم خاص ـ وليس ادعاءً حول معنى الشرعيَّة الأَخلاقيَّة، التي هي مفهوم أكثر بدائية من الحقائق الاجتماعيَّة حول المعتقدات بخصوصها. ومع أن هذا الادعاء مترابط منطقياً فإنَّه خاطئ. في معظم الثقافات في معظم التاريخ اعتقدت النساء أن لأزواجهن سلطة شرعيَّة عليهن، لكن ذلك لم يجعل الأمر كذلك. وبشكل مماثل، إن حقيقة أن الناس في مجتمع ما يعتقدون أن لحكَّامهم السلطة الشرعيَّة، أَو حقيقة أن حكَّام مجتمعات أُخرىٰ يعتقدون أن لحكّام هذا المجتمع سلطة شرعيَّة، لا تجعل الأمر كذلك. يبدو معقولاً ظاهرياً أن تكون الشرعيَّة التجريبية شرطاً لازماً غير كاف للشرعيَّة الأَخلاقيَّة. قد يكون الأمر كذلك إن كانت بعض إجراءات الفاعلية شرطاً لممارسة تحكم قسري مبرّر، وكان إدراك المبرّرات ضرورياً

للفعالية. ومن هنا عندما أشير إلىٰ الشرعيَّة غير المعدلة، أقصد الشرعيَّة الأَخلاقيَّة.

والتمييز الثاني الذي ألمحت إليه هو بين مفهوم الشرعيَّة ـ ما تعنيه ـ والمفاهيم الخاصَّة ـ محتواها ومعاييرها. عندما يدعي شخص أن حاكماً ما شرعي لأنَّه معيَّن من الله، ويدعي آخر أن حاكماً ما شرعي إذا انتخب بشكل حر وعادل بموجب أحكام دستورية عادلة، فإنَّهما يختلفان علىٰ معايير الشرعيَّة الأَخلاقيَّة، لكنهما يتفقان تقريباً علىٰ ما كان الخلاف حوله.

لا يسبِّب المفهوم نفسه أي إشارة رئيسية إلىٰ إجراء أَو إلىٰ أصل، لذا «الحكومة شرعيَّة أخلاقياً إذا (وفقط إذا) كانت أخلاقياً جيدة» هو مفهوم ممكن. لكن المفهوم لا يشير أيضاً إلىٰ أي خير جوهري أَو عدالة أَو كل الأشياء المعتبرة صحيحة أخلاقياً. والمفاهيم الممكنة للشرعية يمكن أن تشير إلىٰ نص سلطوي أَو إلىٰ خط النسب العائلي أَو قوانين هيئة تشريعية. قد تحدد المفاهيم الخاصة للشرعيَّة الأَخلاقيَّة إما إجراء ما أَو صفة جوهرية ما أَو كلاهما كشروط لازمة أَو كافية. أعتقد أن أكثر المفاهيم معقوليَّة يتطلَّب صلة وثيقة كافية بين الحكَّام وإرادة المحكومين وحماية قائمة قصيرة علىٰ الأقل من الحقوق والحريات الأساسية الجوهرية. وربما تكون الحكومات غير الديمقراطية بصورة كاملة والمتحرِّرة بصورة كاملة حكومات شرعيَّة، ولكن ليست الحكومات الاستبدادية أَو التي تخالف حقوق الإنسان الأساسية.

ماذا يبنى في مفهوم الشرعيَّة الأَخلاقيَّة ذاته؟ يناقش جوزيف راز Joseph Raz بصورة مقنعة أن ممارسة عامل للسلطة الشرعيَّة تستتبع بعض التغيير في الحالة المعيارية للآخرين. وخلاف ذلك، لا يستطيع امتلاك السلطة أن يتميز من مجرد امتلاك الحرية. أعتقد أن راز Raz علىٰ حق في هذا، لكن لا يتبع أن هذا التغير في الحالة المعيارية يجب أن يكون إما حاجة أَخلاقيَّة لأن يرضخ الخاضعون للسلطة أَو حاجة أَخلاقيَّة من طرف ثالث بألاَّ يتدخَّل، إن المزية في

التحليل الفكري أن يبحث على أقل المواصفات تحديداً التي لا تزال مفيدة، وإلاَّ فإننا نخاطر بوصف خاطئ للاختلافات الجوهرية الحقيقية كعدم فهم المعنى.

نحتاج إلى العودة إلى القانون التحليلي الذي طوَّره ويسلي هوهفيلد Wesley Hohfeld في أوائل القرن العشرين وذلك للتوصّل إلى ما أعتقد أنَّه وصف فكري صحيح للشرعيَّة الأَخلاقيَّة. لقد ميّز هوهفيلد Hohfeld أربع مزايا قانونية لـ (أ) بالعلاقة مع (ب) التي تؤدي إلى أربع مساوئ لـ (ب) بالعلاقة مع (أ). لو كان (أ) له الحق (أَو أكثر دقة ادعاء حق) ضد (ب)، فإن لـ (ب) واجباً نسبياً لـ (أ). إن كان لـ (أ) امتياز (أَو حرية) بالعلاقة مع (ب)، فإن (ب) ليس له أي حق ضد (أ). إن كان لـ (أ) قوة بالعلاقة مع (ب)، فإن (ب) يواجه مسؤوليَّة من (أ). وإن كان لـ (أ) حصانة ضد (ب)، فإن (ب) عاجز بالعلاقة مع (أ). وكذلك لكل ميزة قانونية عكسها: فامتلاك ادعاء حق عكس عدم امتلاك حق؛ وامتياز عكس واجب، وقوة عكس عجز والحصانة ضد العجز. لقد كان مخطط هوهفيلد hohfeld الأنيق وضع ليري العلاقة بين المفاهيم القانونية لكن ببعض الإصلاحات الطفيفة ينير العلاقات بين المفاهيم الأَخلاقيَّة أيضاً، فإن كان لـ (أ) طلب حق أخلاقي ضد (ب) فإن لـ (ب) واجباً أخلاقياً لتلبية الطلب وهكذا.

علاقات هوهفيلد القانونية

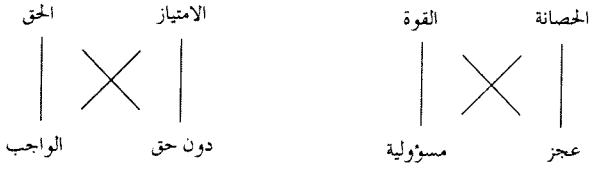

الأزواج العمودية: مترابطة
الأزواج القطرية: متعاكسة

بالنسبة لي، الشرعيَّة صيغة تأليف مبرّرة أَخلاقياً: قوة أَخلاقيَّة لتصنع وتفرض وصفة غير أَخلاقيَّة وحقائق اجتماعيَّة، أي أن القوة الأَخلاقيَّة لمؤلف هي حقوق وواجبات قانونية أَو مؤسَّساتية أَو تقليديَّة، وقوىٰ ومسؤوليَّات وهكذا. فإن صح مخطط هوهفيلد، عندئذ إذا مارس (أ) قوة أخلاقية بالنسبة لـ (ب)، وبذلك فرض علىٰ (ب) واجب مؤسَّساتي فعندئذ يجب أن تكون لـ (ب) مسؤوليَّة أَخلاقيَّة مرتبطة. ما هي هذه المسؤوليَّة؟ إنَّها كون (ب) خاضعاً إلىٰ قوة مبرَّرة أَخلاقياً. لكن المسؤوليَّة الأَخلاقيَّة ليست واجباً أخلاقياً، وليس الواجب المؤسَّساتي واجباً أخلاقياً. إن ما يطلبه راز Raz هو تغير السلطة الشرعيَّة للحالة المعيارية لموضوع تلك السلطة كاف لأن (ب) الآن يخضع للمسؤوليَّة الأَخلاقيَّة، الفرض المبرّر. ليس ضرورياً من الناحية الفكرية أَنَّه إذا مارس (أ) السلطة الشرعيَّة في الفرض علىٰ (ب) واجباً مؤسَّساتياً، فإن (ب) عنده واجب أخلاقي ليتوافق.

مرة أُخرىٰ، إذا صح مخطط هوهفيلد إن امتلاك قوة أَخلاقيَّة ليس مثل، ولا يستتبع، امتلاك حصانة أَخلاقيَّة. عندما يمارس (أ) قوة أَخلاقيَّة علىٰ (ب)، ويفرض علىٰ (ب) واجب مؤسَّساتي، وهذا يفرض علىٰ (ب) مسؤوليَّة أَخلاقيَّة مبررة للفرض، وهي عكس الحصانة الأَخلاقيَّة من الفرض. ولكن لمجرد أن (ب) تنقصه المناعة الأخلاقية ضد (أ)، فإن (أ) لا يمتلك حصانة ضد التدخّل من طرف ثالث (ج). لا يوجد طريق فكري من امتلاك شرعيَّة ـ امتلاك قوة أَخلاقيَّة ـ إلىٰ امتلاك حصانة أَخلاقيَّة. لذلك، لا ينتج فوراً من الحكم أن آليات توليد المبادئ الثقافيَّة ذات سلطة شرعيَّة يجب ألا يتدخل الخارجيون في توليد وفرض تلك المبادئ. ليس التوجيه الأول لستار تريك Star Trek ضرورة فكرية، لذا فحالة الخارجيين الذين يحترمون الممارسات الثقافيَّة المتحرِّرة يجب أن تبنى علىٰ أُسس جوهريَّة.

أحد هذه الأسباب هو أن احترام الممارسات الأقل من عادلة ينبع من

الاحترام الواجب لأعضاء المجتمع السياسي الذين قرَّروا جماعياً، بطريقة مقبولة لهم جميعاً، كيف يحكمون أنفسهم. إن المجتمع السياسي الذي يفشل في امتلاك ممارسات عادلة قد يدعي وبصورة معقولة أن الممارسات المؤذية هي ممارسته وبالتالي ضمن هذه الحدود، إن الأخطاء المُرتكَبة بحق الأوامر العادية هي أخطاؤه. وقلت «ضمن الحدود»: هذه الحدود يحددها إن كان التدخل عدم احترام لأولئك الذين يعاملون بطريقة ظالمة، ما إذا كان معقولاً لأولئك الذين هم مثقلون بالممارسات الثقافيَّة غير المتحرِّرة أن يوافقوا علىٰ الممارسات علىٰ أنَّها ممارساتهم هم. بالتأكيد إن كان هؤلاء المثقلون يعتبرون أن الممارسات الثقافيَّة الثقيلة والمفروضة عليهم واجبات أخلاقية أصيلة، فلا يكون للخارجيين أي سبب للتدخّل من أجلهم.

ولكن لنذكر أن السلطة الشرعيَّة لفرض واجب مؤسسي لا يستتبع واجباً أخلاقياً ليلبي ذلك. فالحكام (أَو الأغلبية أَو الأقوياء) يستطيعون الاتصال بإرادة ومصالح المحكومين (أَو الأقلية أَو الضعفاء) لتخطي عتبة السلطة الشرعيَّة، لكنها لا تتصل بصورة كافية لجعل الممارسات الثقيلة ممارسات للمتعبين، وتولد فيهم واجبات أَخلاقيَّة أصيلة لتقديم الطاعة. إن الأقليات التي تُساء معاملتها يمكن أن يغفر لها رفضها تجسيم الضمير «نحن» في العبارة «نحن الشعب» التي بموجبها تتفاعل إصاباتهم. عندما يكون الأمر كذلك، فإنها لا ترى أن تدخُّل الخارجيين عدم احترام لهم لأن التدخل من أجلهم. فالشرعيَّة الأَخلاقيَّة والحصانة الأَخلاقيَّة تفترقان، والشرعيَّة الأَخلاقيَّة والواجب الأَخلاقي يفترقان، ولذلك فإن الواجب والحصانة يمكن أن يقوما أَو يسقطا معاً. عندما لا تكون الأقليات ولا الخارجيون ملتزمين أخلاقياً بطاعة السلطة الظالمة لكنها الشرعيَّة، فيكون الخارجيون غير عاجزين أخلاقياً عن التدخل من أجلهم للمساعدة[3].

ملاحظات

(1) بيرنارد وليام: الأخلاق: مقدمة في علم الأخلاق Bernard Williams; Morality: An Introduction to Ethics.

(2) بيان سلطة للتوجيه الأول انظر أمر ستارفليت «WWW.sfcommand.com/documents/general-orders.html».

(3) لتقرير رائد عن الحقوق الثقافية ـ انظر Will Kymlicka ويل كيم ليكا «التحرر والمجتمع والثقافة». وكذلك «المواطنية متعددة الثقافات»، وكذلك «سلطة الحق» و«أخلاقية الحرية» لجوزيف راز Joseph Raz، «التحرر السياسي» *The Morality of Freedom* (Oxford University Press. 1986); for a leading account of political liberty, see John Rawls, *Political Liberalism* (Columbia University Press, 1993); and Wesley Newcomb Hohfeld's work is collected in *Fundamental Legal Conceptions as Applied to Judicial Reasoning*(Yale University Press, 1919).

obeikandl.com

15

ديبورا هارلي
Deborah Hurley
فيكتور ماير شون بيرغر
Viktor Mayer-Schönberger

سياسة المعلومات والحكم

سوف تؤثِّر وفرة المعلومات المتزايدة التي أصبحت ممكنة بواسطة أجهزة المعلومات العالميَّة بما فيها الإنترنت في الحكم وفي العملية السياسيَّة[1]. والحكم بدوره سوف يؤثِّر في إبداع المعلومات وتوفّرها وانتشارها واستخدامها في أجهزة المعلومات العالميَّة.

في عصر المعلومات هذا، تُستعمل كلمة «المعلومات» بشكل واسع، ويؤسف بشكل واسع على الفروق في الوصول إلى المعلومات، لكن لا يوجد تعريف مقبول للكلمة. لأغراض هذا الفصل، تعني «المعطيات» تمثيلاً للحقائق أَو المفاهيم أَو التعليمات بطريقة رسمية مناسبة للاتصالات أَو التفسير أَو المعالجة من قِبل الكائنات البشرية أَو بالوسائل الآلية[2]. «المعلومات» هي المعنى المحدّد للمعطيات بواسطة المصطلحات المعدّة لتلك المعطيات[3].

قليلة جداً هي المعلومات التي لها نوعية مطلقة. ففي وقت معيّن أَو في سياق معين يمكن أن تكون المعلومات ضارَّة ينتج عنها موت أَو كارثة. وفي

obeikandl.com

وقت آخر أَو في أي مكان آخر قد تكون المعلومات نفسها ذات أثر حيادي أَو حتىٰ أثر مفيد.

تعكس أَنظمة قانونية كثيرة تسلسل مراتب من المعلومات. ففي الولايات المتحدة مثلاً يعطى الخطاب السياسي معاملة خاصة كما تجسد في التعديل الأول (للدستور)، كنوع من المعلومات التي يجب أن تكون إعاقتها أقل ما يمكن، ولهذا يجب أن توضع الشروط ويحافظ عليها لتضمن سهولة نسبية بالاتصالات. وتولي دول أُخرىٰ أيضاً الخطاب السياسي اعتباراً خاصاً، بالاتجاه المعاكس، كمعلومات ينبغي مراقبتها عن كثب[4].

إن القضايا الرئيسيَّة المتعلِّقة بالمعلومات هي: إنتاجها، والوصول إليها، وتوزيعها واستخدامها. ويمكن أن يشجع إبداع المعلومات كما في حالة الخطاب السياسي أَو أن يثبط كأدب دعارة الأطفال. ويمكن تسهيل الوصول إلىٰ المعلومات أَو إعاقته. وتؤمن قوانين حقوق التأليف في الولايات المتحدة أمثلة علىٰ تشجيع وتقليص الوصول إلىٰ المعلومات. والوثائق التي تُنتجها الولايات المتحدة في المجال الشعبي، متوفرة مجاناً لأي استعمال[5]. يمنح قانون الولايات المتحدة لحقوق التأليف لمبدعي الأعمال احتكاراً لمدة محدودة. بصورة مماثلة، يمكن أن تكون معلومات أُخرىٰ متوافرة بشكل أوسع، أَو قد يكون توزيعها محدداً بشدة. أخيراً، قد توجد قوانين لتسهل أَو تمنع استخدام معلومات خاصة أَو استخدام بعض المعلومات من قِبل مجموعات مختلفة أَو أفراد مختلفين.

لكل من أعمال إبداع المعلومات وتوفّرها ونشرها واستخدامها عدد من القضايا. القضية الأولىٰ مكان مراقبة المعلومات وإنتاجها والوصول إليها وتوزيعها واستخدامها. والقضية الثانية هي قضية الملكية التي قد تختلف عن الرقابة، فهي ملكية المعلومات وتوليدها وتوفرها وتوزيعها واستخدامها. قد تصنع قوانين تتعلَّق بإنتاج المعلومات والوصول إليها وتوزيعها واستخدامها، بما

فيها قيودها، وبالظروف التي وُضعت القوانين فيها والأسباب التي أدَّت إلىٰ صنع القوانين، بما فيها أهداف القوانين. وقد تشمل الأهداف مجموعة من الحمايات كحماية الشخص وحماية الأملاك وحماية المبادئ الاجتماعيَّة.

لذلك يمكن تصور إنتاج المعلومات والوصول إليها وتوزيعها واستخدامها علىٰ أنها سلسلة من الأبواب المتتابعة التي يمكن أن تدور فتنفتح أكثر أَو تنغلق أكثر. فإذا مُنع إبداع معلومات ما، مثلاً، فسوف يكون توفرها ونشرها واستخدامها قد أُغلق مسبقاً أيضاً. وكل باب من هذه الأبواب يدور علىٰ مفصلة يمكن وضعها عند أية نقطة. فما الذي يقرِّر وضع المفصلة علىٰ كل باب؟

يوجد قيود أقل علىٰ إبداع المعلومات عادة. تشمل أمثلة المعلومات التي لا يجوز حتى إبداعها دون عقوبة الخطاب السياسي في بعض الدّول وفي بعض الظروف، وخطاب الكره الشديد في بعض الأَنظمة القضائية، ومرة ثانية، وفن أَو أدب دعارة الأطفال. تتركز معظم القيود علىٰ المعلومات وعلىٰ توفرها وتوزيعها. ومرة ثانية يوجد عادة قيود أقل علىٰ استخدام المعلومات. هذه طريقة معقولة لتناول موضوع سياسة المعلومات. إن استخدام وفرض قيود علىٰ إبداع واستخدام المعلومات صعب نسبياً، وإن مراقبة تدفق المعلومات وغلق الأبواب تماماً علىٰ الوصول إلىٰ المعلومات وتوزيعها أسهل نسبياً.

يركِّز هذا الفصل، في فحص تطور وحالة سياسة المعلومات في الشبكة العالميَّة، علىٰ نوعين من المعلومات: معلومات يمكن تعريفها بأنَّها شخصية وحول الأفراد، وما يسمى بالمحتوىٰ المعترض عليه (المرفوض). وقد ولَّد هذان النوعان كثيراً من الجدل. من استطلاعات الرأي لمستخدمي الإنترنت يتبيَّن هموم هؤلاء علىٰ معلوماتهم الشخصية الموجودة بالشبكة وهذا قد يعيق مشاركتهم في شبكة المعلومات العالميَّة والتجارة الإلكترونية[6]. وكانت بضع حالات مثيرة حول ردود فعل السلطات الحكومية علىٰ المحتوىٰ المعترض عليه في شبكة الإنترنت[7]. في ما يتعلَّق بالمعلومات الشخصية كان هناك ثلاثة عقود

من النقاش وصنع القوانين. بينما يوجد بالمقابل كثير من الرأي القوي حول المحتوىٰ الذي «يعترض عليه» سواء كان فن فجور أَو عنف أَو كفر أَو انشقاق أَو ترويج الكراهية، ويوجد كثير من القوانين القومية أَو أدنى من القومية، أما علىٰ المستوىٰ العالمي فيوجد بعض النقاش حول المحتوىٰ المعترض عليه في شبكات المعلومات العالميَّة. إن وجهتي النظر هاتين حول سياسة المعلومات في شبكات المعلومات العالميَّة ـ حماية المعلومات الشخصية وتنظيم المحتوىٰ المعترض عليه ـ تقدّمان كنقطتي ابتداء مختلفتين جداً لبدء رسم خريطة لأرضية سياسة المعلومات العالميَّة.

حماية السرِّيَّة الشخصيَّة في شبكة المعلومات العالميَّة

تشمل المعلومات التي تُعرف بشخصيات الأفراد معلومات عن أسمائهم بالتأكيد أَو أي تعريف فريد نسبياً مرتبط بالاسم[8]. وتشمل أيضاً معلومات عن شخص تعرف به حتى وإن لم يظهر الاسم. وغالباً ما تفهم حماية المعلومات الشخصيَّة علىٰ أنَّها مجزَّأة وغير مستوية ومتغيِّرة عالمياً[9]. ومع ذلك يوجد الآن إطار جيد التأسيس ومقبول علىٰ المستوىٰ العالمي ولدىٰ أمم عدة يقدم مجموعة واضحة من المعايير العامَّة التي يبنى عليها إجماع عالمي واسع علىٰ حماية المعلومات الشخصيَّة. يوجد اتفاقيتان لحماية المعلومات الشخصيَّة: توجيهات حول حماية سرية المعطيات الشخصيَّة وتدفقها عبر الحدود OECD 1980، ومجلس الاتفاقية الأوروبية رقم 108 حول حماية الأَفراد في ما يخص المعالجة الآلية للمعطيات الشخصيَّة[10]. إن الولايات المتحدة والدّول الأَعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول أُخرىٰ كثيرة موقعة علىٰ واحدة من هاتين الوثيقتين علىٰ الأقل. إن توجيهات السرِّيَّة لـ OECD ومجلس الاتفاقية الأوروبية سبقت ظهور الإنترنت والنمو الحالي والمستقبلي في قوة الكومبيوتر والشبكات. ومع ذلك ينظر إليها علىٰ أنَّ صلاحيتها مستمرّة وأنَّها إطار أساسي لحماية المعلومات الشخصيَّة. بالإضافة إلىٰ هذه الحمايات المباشرة والصريحة

للسرية، هناك أحكام ونصوص اتفاقيات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تعتبر غالباً بأنّها تنطبق علىٰ حماية المعلومات الشخصيَّة. والأكثر من ذلك، لقد تأكّد أن حقوق حماية الانتقال وحرية التزامل في هاتين الاتفاقيتين تنطبق علىٰ الشبكة العالميَّة حيث إن عدداً متزايداً من العمليات يمكن تعريفها ومتابعتها لأن مزيداً من العمليات الإنسانية تسير في الشبكة. أخيراً، هناك خبرة ثلاثين سنة ليس في صياغة مبادئ حماية المعلومات الشخصيَّة فحسب، بل في إدخال هذه المبادئ في التشريع والمقاييس وقواعد سلوك العمل والتصميم التكنولوجي واستخدامه.

إن تطوير السياسة العالميَّة حول المحتوىٰ المعترض عليه يوصف بطريقة مماثلة بأنه مهمة مستحيلة. كيف يمكن أن يؤمل التوصل إلىٰ إجماع عالمي حول المحتوىٰ المعترض عليه وإلىٰ اتفاقيات عالميَّة حوله في عالم ذي اختلافات سياسيَّة أَو دينية أَو ثقافيَّة أَو فنية كعالمنا؟ والحجّة هنا أن أفكار المحتوىٰ المعترض عليه بذاتها غامضة وتعتمد علىٰ النظرة السياسيَّة أَو الدينية أَو الثقافيَّة وعلىٰ الإدراك الفردي. لقد قيل الشيء نفسه وفي أوقات مختلفة عن المعلومات الشخصيَّة وحقوق التأليف والملكية الفكرية الأُخرىٰ. مع ذلك، يوجد تعليمات كثيرة علىٰ المستوىٰ القومي ودون ذلك حول المحتوىٰ المعترض عليه. قد توجد فعلاً درجة أعلىٰ لاتفاقية عالمية حول هذا الموضوع مما يُظن عموماً. صحيح أن الحديث العالمي حول المحتوىٰ المعترض عليه قد بدأ وهو لذلك ما يزال تمهيدياً وبداية نسبية. هناك غياب للنقاش العالمي وللاتفاقيات المكتوبة وكلاهما يقدم آلية الانسجام وتبادل التجارب والخبرات، والخطوط القاعدية وتنفيذ منتظم وفرض ممارسات وأنظمة أكثر وضوحاً. لكن الحقيقة أنَّه لا توجد قوانين الآن لكن ذلك لا يجعل النتيجة مستحيلة. فعلىٰ العكس توجد قياسات وإجراءات في أقسام المعلومات الأُخرىٰ مثل حماية المعلومات الشخصيَّة لتري الطريق.

المعلومات الشخصيَّة في الشبكة العالميَّة

عند فحص «الحكم» بالمعنى التجريدي يخاطر المرء بألا يرىٰ المرء حقيقة أن الفرد هو حجر البناء الأساسي في أي نظام سياسي. يبتدئ هذا القسم بالفرد (الحالة السابقة علىٰ أي نظام اجتماعي أَو اقتصادي أَو سياسي) ثم يتقدّم لفحص الآثار الممكنة للوفرة المتزايدة من المعلومات القادرة علىٰ التعريف شخصياً واستخدامها في الحكم، سيما في الأَنظمة السياسيَّة الديمقراطية.

السرِّيَّة مكون هام للديمقراطية. والأَفراد عناصر ضروريَّة في أي نظام جماعي إن كان عائلة أَو أمّة أَو مدرسة أَو نادياً أَو نظاماً دينياً، أَو محادثة إنترنت. بالنسبة للفرد يقدِّم المجموع سياقاً وإطاراً مرجعياً، لكن السرِّيَّة ضرورية لتكوين مفهوم عن الذات[11]. يحتاج الأَفراد إلىٰ التواصل[12] لكنهم يرغبون أحياناً في تحديد جمهور اتصالاتهم[13]. يرغب الأَفراد في أن يتمكَّنوا من الحفاظ علىٰ بعض الأفكار والأنشطة بعيدة عن المجتمع الأوسع. في العالم المادي، وفي علاقاتهم وتفاعلاتهم المتنوعة تكون للأَفراد مناطق مختلفة من الكثافة والشفافية والتي تنكشف فيها مقادير مختلفة من المعلومات الشخصيَّة عنهم.

إن التقاء مقادير كبيرة من المعلومات المعرفة بالشخص مع شبكة شبكات الاتصالات والكومبيوترات العالميَّة القوية المتزايدة، يثير مجموعة هامة من قضايا السرِّيَّة الضاغطة.

في الوقت الحاضر يوجد تنوُّع من الإجراءات حول العالم تستخدم لحماية المعلومات الشخصيَّة، بما فيها التشريع والمقاييس والوسائل التكنولوجية وصناعة قواعد السلوك وممارسات الأعمال وإجراءاتها. تختلف الإجراءات الخاصة المستخدمة اختلافاً كبيراً بالاعتماد علىٰ الموقع الجغرافي والتطور التكنولوجي. هذه الدرجة من التغير لا تتناسب عموماً مع شبكة عالميَّة

فيها معلومات تشتمل علىٰ معلومات شخصية معرفة بالأَفراد قد تسافر إلىٰ أي مكان في الشبكة. قد يختلف مستوىٰ الحماية للمعلومات الشخصيَّة نفسها ليس بسبب أي قصد ولكن كنتيجة لقواعد قانونية أَو اقتصاديَّة أَو تكنولوجية أَو اجتماعيَّة أَو أَخلاقيَّة تحدث لتحكم جزءاً خاصاً من الشبكة. وأكثر من ذلك، ليس واضحاً في الغالب أي قاعدة أَو قواعد تحكم الأجزاء المختلفة من الشبكة أَو المعلومات التي فيها فتؤدي إلىٰ شكّ وغموض، وتسوق معارض، وخلق ما يسمّى بملاجئ المعطيات وعدم ثبات قوي في النتائج.

الاتجاه العالمي نحو حماية أكبر للمعلومات الشخصيَّة

في أوائل السبعينيَّات عندما بدأت الحكومات والصناعات استخدام الكومبيوتر استخداماً واسعاً، بدأ الاهتمام يتزايد بجمع المعلومات الشخصيَّة واستخدامها ومعالجتها آلياً[14]. لقد جعل سوء استعمال الحريات المدنية وحقوق الإنسان إبان الحرب العالميَّة الثانية كثيراً من الأوروبيين يتحسَّسون بصورة خاصَّة من الأضرار الجسيمة لجمع سجلات عن الأَفراد واستخدامها وحفظها. وبدأت الدّول الأوروبية كألمانيا وفرنسا والسويد بإصدار تشريع لحماية المعلومات الخاصة. وكانت الولايات المتحدة جزءاً من هذا الاتجاه المبكر إذ تبنَّت قانون السرِّيَّة الذي ينطبق علىٰ الحكومة الاتحادية في 1974. واستمر هذا الاتجاه نحو تبني تشريعات لحماية المعلومات الشخصيَّة. وتمتلك الآن معظم الدّول في غرب ووسط أوروبا إضافة إلىٰ أَنظمة أُخرىٰ كأستراليا ونيوزيلندا وهونغ كونغ ما يسمَّى «تشريع حماية المعطيات الجماعية»[15]. لكن الولايات المتحدة لم تتخذ تشريعاً مماثِلاً لحماية المعطيات[16].

ينعكس اكتمال ثلاثة عقود من تطوير السياسة الأوروبية في توجيه الاتحاد الأوروبي رقم EC /46/95 حول حماية الأَفراد بما يخص معالجة المعطيات الشخصيَّة وحول حرية انتقال هذه المعطيات. لقد تم تبني توجيه الاتحاد الأوروبي في 1995 مع الطلب بأن ينفذ بالقانون القومي لكل الدّول الأعضاء

حتى نهاية تشرين الأول 1998. ضم توجيه الاتحاد الأوروبي حكماً هاماً يتعلّق بالأراضي الخارجية، وهو إمكانية وقف تدفق المعلومات الشخصيَّة من أي دولة عضو بالاتحاد الأوروبي إلىٰ النِّظام المنقولة إليه إذا اعتُبر أن هذا النِّظام لا يمتلك مستوىٰ كافياً من الحماية للمعلومات الشخصيَّة. وتعتبر الولايات المتحدة أنه ينقصها مستوىٰ كافياً من حماية المعلومات الشخصيَّة بسبب غياب التشريع «الجماعي» في الولايات المتحدة. لقد أثارت نوايا الاتحاد الأوروبي والدّول الأعضاء فيه فرض الحكم المتعلِّق بالأراضي الخارجية الوارد في التوجيه، واللجوء الممكن إلىٰ الهيئات العالميَّة المختلفة من قِبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أَو من قِبل دول ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي التي يمكن أن تتأثَّر أيضاً بهذا التوجيه، أثار جدلاً عميقاً ومشاورات في ما بين الحكومات. وتكرّر تحديد موعد نهائي للاتفاق علىٰ حل وسط بين الولايات المتحدة وأوروبا، مع تزايد سرعة المفاوضات الثنائية كلما اقترب كل موعد محدد. وفي تموز من سنة 2000 وافقت الهيئة الأوروبية علىٰ مبادئ المأوىٰ السليم للسرية الذي اقترحته الولايات المتحدة كوسيلة لتقديم مستوىٰ كاف من الحماية للمعطيات الشخصيَّة في الولايات المتحدة. وعارض البرلمان الأوروبي موافقة الهيئة الأوروبية، وسوف يتم تقييم المأوىٰ السليم في سنة 2003»[17]. علىٰ الرغم من هذا الانقسام بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فقد تبنّى كلاهما التوجيهات حول السرِّيَّة لاجتماع OECD لسنة 1980. وأخيراً لقد وضعت حماية المعلومات الشخصيَّة علىٰ برنامج عمل مقترح لمنظَّمة التجارة العالميَّة WTO حول التجارة الإلكترونية التي سوف تحتل الجولة المقبلة من المفاوضات التجاريَّة.

كان علىٰ الشركات الأمريكية العاملة في أوروبا أن تتقيد بقوانين حماية المعلومات الشخصيَّة لكل من الأَنظمة التي عملت بها. وأثبتت الشركات الأمريكية قدرتها ورغبتها في التقيد بتشريعات حماية المعطيات الشخصيَّة علىٰ

مدىٰ عقود من الزمن. لكن السخرية أن هذه الشركات غير ملزمة بتأمين المستوىٰ نفسه من حماية المعلومات الشخصيَّة للأمريكيين أَو الأَفراد في أجزاء أُخرىٰ من العالم حيث لا توجد ضرورة قانونية.

قواعد السرِّيَّة لعصر المعلومات

القواعد الثلاث التالية مقترحة لحماية المعلومات الشخصيَّة في القرن الحادي والعشرين.

- لا بد أن تكون السرِّيَّة الخاسر بسبب الغياب[18]. فأَنظمة الكومبيوتر والشبكة والعمليات الجارية عليهما مصمَّمة أساساً لتكون قابلة للتعريف (معرَّفة). يجب أن يتم فحص التاريخ والأُسس العقلية لهذا الشرط. وبدلاً من ذلك، يجب أن تصمم الشبكة العقلية مع حماية للمعلومات الشخصيَّة علىٰ أنَّها الخاسر بسبب الغياب. يجب أن يزاد في وزن مكان التحكم في المعلومات الشخصيَّة والاتصالات إلىٰ جانب الفرد (من الميزان). تعطي زيادة معايير التصميم هذه أفكاراً هامة وتوصيات لتصميم النِّظام واستخدامه وتبنِّي مبادئ قانونية والبناء الاجتماعي[19].

في هذا المجال يوجد حيِّز ثري جداً وغير مكتشف علىٰ نطاق واسع في ما بين الهويَّة الكاملة والمجهولية الكاملة[20]. ويشمل هذا الحيِّز علىٰ سبيل المثال «المستخدم المفوض» و«عضو الجماعة». إن الكثير من عمليات العالم المادِّي غير معرَّفة. يجب أن تبذل جهود نشيطة لجعل العمليات علىٰ الشبكة العالميَّة غير معرَّفة أيضاً.

- الدعوة إلىٰ والعودة إلىٰ التحكّم الفردي و/أَو امتلاك معلوماته الشخصيَّة. يجب أن يتحكّم الفرد بمعطياته الشخصية[21]. إن نموذج الطرف الثالث سيطر الآن، والطرف الثالث هو إما الحكومة أَو القطاع الخاص. فتمتلك هذه الكيانات معلومات شخصية عن الأَفراد توافق علىٰ الاحتفاظ بها واستخدامها بطرق معينة بموجب حاجات قانونية أَو تنظيمية ذاتية. يجب

أن تستمر هذه الحمايات، ولكن يجب أن تكون قائمة على قاعدة أن يكون التحكّم بالمعلومات الشخصيَّة بيد الأَفراد. وفضلاً عن ذلك، يجب أن يبذل مزيد من الجهود لصنع وسائل تكنولوجية تزيد من السرِّيَّة وحماية المعطيات الشخصيَّة. السؤال الرئيسي هو: «من الذي يمتلك المعلومات الشخصيَّة؟» يتحدَّث الناس أحياناً في الوقت الحاضر عن المعلومات التجاريَّة للمستهلك من أجل بعض الفوائد. ويبدو الأمر بدلاً من ذلك، تصريف بالجملة حيث يجني جمع المعلومات الثمر بينما لا يجني مقدِّم المعلومات إلاَّ النزر اليسير لقاء عمله. إن مجموعات البحث عن المعلومات وفيرة، فمثلاً في الولايات المتحدة ما يسمَّى ببطاقات الكفالة، وهي ليست ضرورية أبداً، تسعى لضمان حقوق المستهلِك فتسأل أسئلة لا تتعلَّق أبداً بأحكام الكفالة والضمان، كالسؤال عن دخل المشتري.

- بناء حل عالمي. على الرغم من أن القواعد العالميَّة الخاصة بحماية المعلومات الشخصيَّة أكثر تطوراً من تلك القواعد التي تعالج المحتوى المعترض عليه، لا يزال هناك الكثير الذي يجب فعله لخلق قواعد تدعم الشبكة العالميَّة. يجب أن تكون قواعد حماية المعلومات الشخصيَّة منسجمة وتعمل كحل عالمي. يجب أن ترتفع الولايات المتحدة فوق الخط البياني الذي رسمته أوروبا وأن تأخذ دور القائد في حماية المعلومات الشخصيَّة.

غالباً ما تعامل السرِّيَّة كقضية جديدة. ومع ذلك فإن جهود تطوير قواعد تحمي المعطيات الشخصيَّة هي الآن في العقد الثالث من عمرها. ولقد أنجزت أعمال كثيرة على المستوى العالمي والقومي لتأسيس مبادئ عامة وقواعد عامة ومع وجود قبول واسع من دول كثيرة. لقد تم وضع الأساس. والآن ومع بداية نمو شبكة المعلومات العالميَّة، هناك ضغط وإلحاح على تأمين حماية للمعلومات الشخصيَّة. إن التحديات الحالية هي انتشار واستخدام أُطر عالميَّة

وقومية موجودة، وكضرورة، وتطوير إجراءات جديدة وممارسات تلبِّي حاجات السرِّيَّة الحالية والمنظورة. بالمقابل، كما سيوضح الجزء التالي، تبقى حالة سياسة المعلومات في ما يتعلَّق بالمحتوىٰ المعترض عليه في حالة نشوئها الأولي.

المحتوىٰ المعترض عليه في شبكة المعلومات العالميَّة

تصف وسائل الإعلام عادة الجهود للتنظيم إما أنها ثقيلة وكثيرة في وصولها العالمي أَو أنها عديمة الجدوىٰ في الشبكة العالميَّة. ويكسب الجدل حول تنظيم المحتوىٰ قليلاً من تجاوز النقيضين. إن النقطة الهامة هي الضغط الضخم الذي تضعه شبكة المعلومات العالميَّة علىٰ أهداف التنظيم ووسائله.

إن محاكمة وإدانة مواطن أمريكي في ألمانيا، غاري لوك Gary Lauck وهو نازي جديد مشاغب، تقدِّم مثالاً على مدىٰ وصول التنظيمات الحكومية للمحتوىٰ المعترض عليه. فقد أمضى غاري لوك سنوات وهو يرسل إلىٰ المواطنين الألمان كتابات دعائية نازية بالبريد أَو الإنترنت، وهذا نشاط يحميه التعديل الأول للدستور الأمريكي، لكنَّه غير قانوني بموجب القانون الألماني. لقد اعتُقل لوك Lauck في الدانمرك بينما كان في جولة يلقي فيها كلمات، وتم تسليمه إلىٰ ألمانيا. وبطريقة مماثِلة فقد حُكم علىٰ الرئيس التنفيذي للفرع الألماني لشركة كومبيوسيرف Compu Serve وهو مقدم خدمة أمريكا علىٰ الخط America On line بعد محاكمته في ميونيخ لتمكينه المواطنين الألمان من الوصول إلىٰ نقاش علىٰ الإنترنت، ومن بين مئات ألوف المنشورات، كانت توجد منشورات تتعلَّق بالمعاشرة الجنسية الشاذَّة.

تبذل سنغافورة محاولات لا جدوىٰ منها لتصفية الإنترنت، ونجحت إيران نجاحاً محدوداً في منع أجهزة الاستقبال التلفزيوني من خلال الأقمار الصناعية، وبذلت الصِّين جهوداً غير مجدية لتوقف تدفق المعلومات من خلال الشبكات الرقمية. وأخفقت السلطات الصربية في التحكّم في انتشار المعلومات

السياسيَّة على الرغم من الإجراءات القاسية جداً. كان لا بدّ لهم من الاستسلام في وجه عشرات ألوف أجهزة الاستقبال بواسطة الأقمار الصناعية الخاصَّة، فكانت محطات البث التلفزيوني من حلف شمال الأطلسي تبثّ إلى صربيا بواسطة وحدات حربية تحمل المعلومات جواً، وزيادة ضخمة في الوصول إلى الإنترنت بواسطة خطوط الهاتف العادية الصربية.

تنظيم المحتوى المعترض عليه

لا تحاول تنظيمات المحتوى أن تحبط إبداع المحتوى المعترض عليه. توجد استثناءات مثل أعمال الدعارة التي تشمل الأطفال، وفي بعض الأَنظمة السياسيَّة المواد التي تنتقد الحكومة. وبصورة مماثلة، فبينما توجد أوامر المنع على استخدام المحتوى المعترض عليه، فإن الحجم الكبير من تنظيم المحتوى يركز على توفر المادة وانتشارها.

لقد استخدمت الدّول هذه الطريقة طوال عقود كثيرة من الزمن ونظمت المحتوى عن طريق تحديد انتشاره. تركز قوانين التشهير والقذف والشتم على اتهامات العامَّة، بينما تبقى الملاحظة العابرة في محادثة خاصَّة دون عقوبة. تسمح التعليمات الخاصة بالبذاءة للبالغين فقط بالوصول إلى المعلومات دون القاصرين. حتى مثال مدرسة القانون الأولى حول تنظيم المحتوى المسموح به ـ منع الشخص من الصراخ كذباً «حريق» في مسرح مزدحم ـ يركِّز على طريقة نشر محددة ومختارة وهي «الصراخ» الموجَّه إلى الجمهور الذي هو جمهور المسرح عموماً.

عندما يكون مصدر معلومات معينة وشبكة نشرها ضمن أراضي وحدود دولة ما، فإن فرض التنظيمات القومية للمحتوى سهل نسبياً. فإن خالفت معلومات معينة القانون، يحال الناشرون إلى القضاء ويوقف التوزيع في ما بعد.

قد يبدو للوهلة الأولى أن القدرة على فرض تنظيمات قومية للمحتوى ضحية أُخرى للعولمة. لكن إدانة مقدمي المعلومات حول العالم مثل غاري

لوك Gary Lauck والرئيس التنفيذي لشركة كومبيو سيرف ألمانيا Compu Serve Germany، تظهر أن تنظيم المحتوىٰ يعيش ولو كانت بطريقة مختلفة. عندما يصبح الفرض أقل احتمالاً فإنّه يصبح أكثر غرابة فيخلق آثاراً جانبية غير متوقعة. تنقطع السلطة القومية لتنظيم المحتوىٰ عندما يُفصل الوصول إلىٰ المعلومات والتوزيع عن أراض جغرافية معينة وبالتالي عن السلطة القضائية. فعلىٰ سبيل المثال إن الأقمار الصناعية للبث المباشر حوّلت مقدمي المعلومات إلىٰ لاعبين عالميين وقدموا وفرة من أقنية المعلومات إلىٰ كل فرد بواسطة صحن استقبال يمكن شراؤه. تبث أقمار روبرت موردوك Rupert Murdoch إلىٰ الصّين، ولكن بثها وراء متناول النظام القضائي الصّيني.

أوجد تنظيم مثل تدفق المعلومات هذا عبر الحدود تحدياً جديداً وكبيراً بالنسبة لسلطات التنظيم القومية. تتزايد صعوبة تركيز الرقابة علىٰ مبدع المعلومات أَو الناشر الأصلي الذي يمكن أن يكون بعيداً جداً. بدلاً من ذلك، يمكن أن يركّز جهود الرقابة علىٰ المقدّم المحلي لخدمات النشر الذي يمكن أن تكون له صلة ضئيلة بالمبدع الرئيسي.

يقل اعتماد فرض تنظيمات المحتوى القومية في عالم تدفق فيه المعلومات عبر الحدود علىٰ القوة «الشديدة» التقليديَّة للدولة، ويتزايد هذا الاعتماد علىٰ القوىٰ الأكثر ليناً. لم تكن الصّين قادرة علىٰ نزع أقمار موردوك Murdoch من السماء، لكنها كانت قادرة علىٰ إقناع موردوك Murdoch بإسقاط البي. بي. سي من قائمة قنواته التي تنتقل بالأقمار الصناعية. وبالمقابل، كسب قبولاً رسمياً لأقنية التلفزيون نيوز كورب .News Corp واستطاع أن يبدأ بنشاط يغازل المعلنين الصّينيين. (تظهر هذه الحالة صفة أُخرىٰ لشبكة المعلومات العالميَّة، وهي أن مقدمي الشبكات ينفصلون بشكل متزايد عن مصادر المعلومات التي ينشرونها). فإزالة البي. بي. سي من قائمة العروض أوجدت مشكلة صغيرة لموردوك Murdoch الذي ملأ هذه الفجوة بقناة كابلية ألطف متوفرة في السوق.

تتطلَّب إدارة تدفق المعلومات هذه من الحكومات أن تنتقل من الفرض القومي إلىٰ ارتباط تعاوني أكبر من أَنظمة قانونية أُخرىٰ ولاعبين آخرين في شبكة المعلومات العالميَّة تشمل التشاور والتفاوض وصنع القرار علىٰ المستوىٰ العالمي. في مثال أقمار موردوك Murdoch التلفزيونية كما في وسائل الإعلام التقليديَّة يسهل تعريف الأطراف المتفاوضة لأن أنواعاً معينة من المعلومات محددة لأقنية نشر معينة. وهذا يتغيَّر بسرعة. فالإنترنت والبُنى التحتية المماثِلة للمعلومات هي شبكات رقمية. وكل المعلومات التي يمكن تحويلها إلىٰ أرقام ـ وهذا يشمل كل شيء تقريباً ـ يمكن إرسالها عبر الشبكات. إن الشبكة غير محددة بنشر نوع محدد من المعلومات، كما في الصور المرئية والمسموعة في التلفزيون، والاتصالات الصوتية في الهاتف. فبدلاً من ذلك، تحيط الشبكة بكافة عناصر الاتصالات الإنسانية. ففي وسيلة الإعلام الجديدة هذه، والموجودة في كل مكان، تتضاءل فاعلية الطريقة التنظيمية القديمة المعتمدة علىٰ الأرض تضاؤلاً كبيراً. كان في مقدور الصِّين عرقلة قمر البث المباشر لنيوز كورب News Corp لو أن موردوك Murdoch رفض إيقاف البي بي سي. لكنها إن فعلت ذلك مع شبكات المعلومات الرقمية فإن ذلك لن يوقف البي بي سي أَو برامج موردوك Murdoch فقط، بل سيوقف كامل اتصالات المعلومات للصين مع باقي العالم. وبالنظر إلىٰ الارتباطات المتقدمة في أسواق المال والأعمال، وشبكات أُخرىٰ متعددة في مراقبة الحركة الجوية، إن انفصال دولة ما عن شبكة الاتصالات العالميَّة، بينما هي نشيطة في فرض تنظيم المحتوىٰ بالتأكيد، أقرب ما يكون إلىٰ الانتحار المعلوماتي.

سوف تفشل كل محاولات إقناع مورِّدي شبكة الاتصالات بالتعاون مع السلطات التنظيمية القومية لتعريف المحتوىٰ المعترض عليه، لأن الموردين أنفسهم لا يملكون السيطرة الفنية علىٰ تيارات المعلومات الرقمية التي تتدفق في شبكاتهم. فالمورد الذي يقدم وصلة إلىٰ مثل هذه الشبكة المتوحدة إنما يقدم

خط أنبوب للمعلومات وليس نوعاً محدداً من المعلومات. حتى لو كان لهذا المورد سيطرة فنية علىٰ تدفق المعلومات فإن القانون يمنعه من ممارستها. فبحسب نظرية تنظيم المحتوىٰ التقليديَّة، إن الاتصالات الخاصة حرة من أي تدخل حكومي بينما يمكن تنظيم الاتصالات العامة. وبينما يسهل تصنيف شبكات المعلومات التقليدية كالتلفزيون أَو الهاتف تحت فئة أَو أُخرى، فمن الصعب أَو المستحيل فعل ذلك مع شبكة المعلومات العالمية.

تتحدىٰ الإنترنت مثل هذا التصنيف البسيط لأَنَّها تستخدم لنشر كل أنواع المعلومات، من البريد الإلكتروني الخاص إلىٰ ما يلقى بالمواقع العامة. يجعل هذا التقارب التمييز بين الاتصالات الخاصة والعامَّة، وهذا أساس آخر لتنظيم المحتوىٰ تنظيماً تقليدياً، ينهار. يمكن مقارنة موردي الشبكات في شبكة المعلومات العالميَّة، ليس بشبكة نشر المعلومات لموردوك ستار التلفزيونية Murdock's Star، ولكن بعامل الهاتف وموزع البريد بصورة وثيقة، لأن كافة الاتصالات بين المستخدمين والمحتويات الأُخرىٰ للموردين هي محادثات بين طرفين. ويعني غياب التمييز بين العام والخاص أن الحكومات لن تتمكن من جعل موردي الشبكات هدفاً ممكناً لتنظيم ومراقبة تدفق المعلومات الرقمية.

لا تستطيع الطريقة التقليدية للسلطات القانونية كما لا تستطيع الطريقة البديلة في التعاون مع ناشري المعلومات العالميَّة، الاحتفاظ بالسلطة الحكومية علىٰ تنظيم المحتوىٰ في شبكة المعلومات العالميَّة. ما هي خيارات الحكومات؟

قد تستمر الحكومات بفرض تنظيمات المحتوىٰ حيثما تستطيع، بينما تقبل أن مجال السيطرة هذه سوف يتقلص لا محالة. وهذه هي معالجة سنغافورة. وعلىٰ الرغم من أن الفرض الكامل غير مجد بصورة متزايدة، فإن قضية غاري لوك Gary Lauck وكمبيو سيرف Compu Serve توضح بصورة كافية أن عمليات الفرض غير المستوية ومن حين لآخر قد تستمر عملياً. والسبب هو

استمرار الشبكة المتعرجة للإنترنت. من الناحية النظرية إذا مُنع مصدر معلومات ما في دولة ما قد ينتقل إلىٰ دولة أُخرىٰ وهناك يمكن الوصول إليه. إن المسافات لا تهم علىٰ الشبكات، كما علق فرانسيس كيرنكروس Frances Cairncross. ولكن بالممارسة[22]، تحتل شمال أمريكا وأوروبا وعدد قليل من الدّول الأُخرىٰ مكانه مسيطرة في عرض موجة الاتصالات المتوفرة. إذا ما فرض نقل موقع معلومات من هذه الدّول إلىٰ موقع آخر قد لا يجعل ذلك توفر المعلومات وانتشارها مستحيلاً، ولكن يمكن أن يعيق وبصورة جدية جدوىٰ الموقع نتيجة لصغر عرض الموجة والثقة المنخفضة وأوقات الانتظار الطويلة. بالنظر إلىٰ الفترات القصيرة الممتدة في زمن الإنترنت، فإن هذه العقبات قد تجعل من الصعب جداً الوصول إلىٰ هذه المعلومات عملياً، وإن كانت من الناحية النظرية غير قاتلة. إن المساوئ في هذه المعالجة هي طبيعتها المؤقتة. وعندما تزداد الاتصالات الكلية وعرض الموجة فكذلك ستزداد القدرة علىٰ الوصول. وبالنهاية، إن الموقع الجغرافي قد لا يهم أبداً.

وقد تعمل الحكومات علىٰ زيادة التعاون العالمي. إذا اتفقت الدّول علىٰ مميز عام لمحتوىٰ منظم، فقد يكون هذا المحتوىٰ مراقباً في مصدره ومفروضاً لدىٰ الدّول المشارِكة، تاركين موردي الشبكات غير متأثرين. حتى لو أن الدّول ذات العمود الفقري في شبكة المعلومات فقط توافق علىٰ معالجة سياسيَّة عامة، فقد تكون عمليات الفرض الكبيرة عبر الحدود ذات جدوىٰ[23]. هذا هو طراز التفكير الجاري بين الدّول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والسبع الكبار G-7. أما بالنسبة للمحتوىٰ المعترض عليه حيث قوانين الدّول متماثلة كما في منع دعارة الأطفال، فإن التعاون عبر الحدود بين الوكالات القومية التي تفرض القوانين مع استخدام شبكات المعلومات العالميَّة قد يؤمِّن الحجر الأساس نحو إطار تنظيمي أوسع. علىٰ الرغم من فائدتها، هناك قيد علىٰ هذه الجهود إذ إنَّها تتبع نظام خطوة بطيئة نسبياً في التعاون العالمي والدبلوماسية العالميَّة بدلاً من زمن الإنترنت الحركي والسريع.

خلال السنوات القليلة الماضية اقترح خيار سياسة ثالثة: استخدام تكنولوجيات التصفية لاقتلاع المحتوىٰ المعترض عليه. فتحول هذه الوسيلة لتنظيم المحتوىٰ المعترض عليه الهدف التنظيمي من المبدعين والموردين إلىٰ المتلقين، المستخدمين. يقترح أصحاب المشروع المسمَّى بالمراقبة الذاتية أن المتلقين ينظمون المعلومات التي تتدفق إليهم باستخدام برمجية تصفي المعلومات غير المرغوب بها. وهذه الفكرة إذا ما أُضيف إليها بصورة خاصة نظام تسمية حيث تعطي كل قطعة من المعلومات اسماً يعتمد علىٰ محتواها يضعه مبدعها أَو طرف ثالث، يبدو ذلك مشجعاً، بالمقارنة مع غيره من الخيارات، كحل سهل نسبياً. فالمعلومات الضارَّة يمكن أن يوقفها المستخدمون الذين يجدونها معترضاً عليها أَو تراها حكوماتهم معترضاً عليها ولكن يبقى تلقيها (نفس المعلومات) مفتوحاً بالنسبة للآخرين.

من سوء الحظ أن لهذا التناول أخطاء كثيرة. قد لا يشغل المستخدمون الأداة البرمجية لتصفية المعلومات المعترض عليها أَو القانونية التي يريدون الوصول إليها. وخلافاً للتسمية «تنظيم ذاتي»، في معظم الحالات ستكون آليات التصفية تحت يد طرف ثالث وليس تحت سيطرة المستخدمين أنفسهم. وأكثر من ذلك فقد أظهرت دراسات برمجيات التصفية مراراً وتكراراً أخطاءها، أولاً في تصفية المعلومات المعترض عليها وثانياً في إغلاق الوصول إلىٰ المعلومات المسموح بها[24].

إن تركيب المصافي علىٰ مستوىٰ موردي الشبكات لا ينقل العبء بعيداً من المتلقي ويعيده إلىٰ الموردين فقط، بل إنَّه يخلق مشكلات إضافية أيضاً. فمن سيصنع التسمية للمعلومات من أجل المصافي وبموجب أية معايير؟ إن كان طرف ثالث سيضع هذه التسميات، فإن نظاماً للمراقبة يخلق، وهو ثانياً يخمِّن المعايير المجتمعية. فهذا الحل المراد سوف يخلق مشكلات أسوأ وأكثر من الشر المفترض أن يواجهه. ولكن إذا أُجبر المؤلِّفون علىٰ وضع تسميات

وأصناف لمعلوماتهم، فما الذي سيحدث إذا صنّفوا خطأ؟ اقترح البعض أن يكون التهديد بالعقوبة الجرمية ضرورياً يشجع المؤلفين على تسمية وتصنيف معلوماتهم بشكل صحيح. فإن تمّ تبنّي هذا الاقتراح فسوف تكون النهاية ليس مجرد جهاز رقابة بسيط، لكنه سيكون جهازاً أورويلياً Orwellian حقاً، حيث يصبح فيه المؤلِّف رقيباً على نفسه.

الطريق إلى الأمام

لقد فحص هذا الفصل صياغة سياسة معلومات في شبكات المعلومات العالميَّة. سوف تؤثِّر تدفقات المعلومات الدينامية في الشبكات العالميَّة، في الحكومات والحكم بينما تسعى المحاولات لتعريف قواعد المعلومات التي قد تساعد أَو تكون ضرورية ودور الحكومات في صياغة سياسة المعلومات إضافة إلى المشاركين من المساهمين الآخرين. وبطريقة مماثلة، قد ينتج العمل الحكومي، سيما المتخذ على انفراد أَو دون اعتبار المبادئ الموجودة أَو القواعد أَو الاتجاهات السائدة في الأَنظمة القانونية الأُخرى، تشوهات (عدم تناظر) واحتكاك سياسي، ومعالجات غير متكافئة وفتح فجوات. لقد قدم هذا الفصل إطاراً للتفكير بقواعد المعلومات وسياستها. ثم التفت لفحص نظام ذي مجالين من المعلومات، المعلومات الشخصيَّة والمحتوى المعترض عليه. توجد قاعدة معلومات قوية خلال ثلاثة عقود من استمرار حماية المعلومات الشخصيَّة التي تقدِّم أساساً لتدفق المعلومات المتزايد دوماً في الشبكة العالميَّة وتطوير قواعد لحماية المعلومات الشخصيَّة من قِبل أَنظمة قانونية لم تقم بهذا العمل حتى الآن. بالمقابل، بينما يرتفع الشعور حول المحتوى المعترض عليه وتوجد أعمال متفرِّقة هنا وهناك على مستوى القواعد القومية أَو دون القومية، فقد تمَّ عمل قليل حتى الآن لمعالجة المحتوى المعترض عليه في شبكة المعلومات العالميَّة. وبعبارة موجزة، قد تؤثّر هذه الأمور في الأَنظمة السياسيَّة الديمقراطية بقوة أكبر. أما الدّول ذات أَنظمة الحكم الأُخرى فلن تكون محصَّنة ضد هذه القضايا وقد تجابهها أخيراً عندما تكون آثارها أعمق.

ملاحظات

(1) انظر الفصل 6 في هذا الكتاب.

(2) تعريف المعطيات الذي تبنته OECD سنة 1992 إرشادات من أجل أنظمة الأمن والمعلومات.

(3) تعريف المعطيات الذي تبنته OECD سنة 1992 إرشادات من أجل أنظمة الأمن والمعلومات.

(4) انظر مثلاً، «Web Sites Bloom in China, and Are Weeded», (New York Times,) ص 1 (23/ 12/ 1999).

(5) خلافاً لحماية حقوق التأليف في المملكة المتحدة، مثلاً.

(6) انظر المسح الثامن مثلاً، www User Survey of the Graphic Visualization and Usability Center (GVU), (Georgia Institute of Technology htt://www.gvu.gatech.edu/user-survey/survey-1997-10/.

حيث يعرّف وزير التجارة للولايات المتحدة، وليام م. دالي السرية على أنها «قضية الصنع أو الخرق» لنجاح الاقتصاد الرقمي، «The Emerging Digital Economy» في 15 نيسان 1998. في مؤتمر حول البنية التحتية للمعلومات العالميَّة (GII) لدول (OECD) في كانون الأول 1994، بوصفه رئيساً لوفد الولايات المتحدة، عرف السرية جنباً إلى جنب مع الأمن، والترميز، والملكية الفكرية على أنها قضايا «توقف العرض» للبنية التحتية للمعلومات العالميَّة (GII)، التي إذا لم تحل فإنها قد تعيق تطور (GII) واستخدامها بأقصى طاقاتها.

(7) انظر الوصف لقضايا خدمة لوك وكمبيو في ما يلي (Lauck and Compu-Serve).

(8) لكن مجموعة المعلومات المعرفة بالشخص هي بالواقع أكبر من مجموعة المعلومات التي تحمل اسم شخص ما. يمكن للمعلومات أن تعرف بشخص ما من خلال تراكم المعلومات المتوافرة أو من السياق الذي تظهر به. إن كان عدد الناس الذين تتعلَّق بهم القضية هم سكان العالم فسوف يكون من الصعب أو المستحيل أن نتعرّف إلى الشخص الذي يرتبط بذلك دون أن يوجد اسمه أو ربما بدون معلومات إضافية كالعنوان. أما إن كان عدد الناس الذين تتعلق بهم القضية صغيراً، عندئذ يمكن أن يكون ممكناً تماماً أن نتعرف/ نعرف الشخص في غياب الاسم.

(9) القضية الأخيرة يمكن أن تظهر عادة في وضع سياق كمكان العمل، والبلدة، والجوار أو دراسة الأمراض السارية.

(10) إن مجموعة إرشادات منظَّمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية حول حماية السرية وتدفق المعطيات الشخصية عبر الحدود تاريخ 1980، وكذلك اتفاق المجلس الأوروبي رقم 108

لحماية الأفراد في ما يتعلق بالمعالجة الآلية للمعطيات الشخصية، تمت كتابتهما وتبنيهما بصراحة لتعالج مواضيع حماية المعلومات الشخصية. هاتان الوثيقتان تتماثلان بمحتواهما ـ وبالفعل فقد تمت كتابتهما من قِبل مجموعات من الخبراء مع أعضاء عامين كثيرين.

(11) هيلين نيسينباوم (Helen Nissenbaum)، «Protecting Privacy in an Information Age: The Problem of Privacy in Public», in (Law and Philosophy, vol. 17, no. 5-6 (Nov. 1998) (ص 559 ـ 596).

(12) إن الشبكات العالميَّة أداة أُخرىٰ لاتصالات أحدنا بالآخر. فمن المهم أن تظل هذه الفكرة في عقولنا وفكرة تطوير أنظمة وسياسات، مركزها الإنسان، وذلك من أجل مجتمع معلومات عالمي. كثيراً ما تبهرنا التجديدات التقنية حتى نصبح لا نرىٰ هدفها. ومراراً وتكراراً، كما في حالة الشركة الفرنسية مينتل France's Minitel، يبنى نجاح الأنظمة المعلوماتية علىٰ استخدامها للمحادثة، أكثر من مجرد المعلومات والمعطيات التي فيها كبرامج القطارات ودليل الهاتف والتنبؤ بحالة الطقس. فضلاً عن ذلك، إنها ـ بديهي ـ كمثل باقي الأدوات، سوف تستخدم شبكات المعلومات بطرق غير متوقعة وبنتائج غير متوقعة.

(13) يرتبط مع حماستنا للاتصال رغبتنا التي تتساوىٰ معه من حيث القوة في أن تحدد الناس الذين نتصل بهم. توجد أمثلة كثيرة حول الاتصالات التي يرغب المرء بإجرائها لكنه لا يريد أن يسمعها العالم كله. فالحديث مع الزوج أو الزوجة، أو مع الرئيس حول استراتيجية الشركة، أو مع زميل في العمل حول الرئيس، أو مع الأطفال في وقت النوم جميعها محادثات لطيفة لا يوجد في جوهرها أخطاء أو أشياء محرجة. وفي الوقت نفسه لا نريد أن يسمعها الجميع. لو كان الجميع يستطيعون أن يسمعوا أو يقرأوا كل اتصالاتنا، فإن ذلك سيغير حتماً من طبيعة تعاملاتنا. إن قدرتنا علىٰ التعبير عن أنفسنا، سيما المواضيع الحميمة لنا، كالتودد أو المنافسة، تصيبها العوائق.

يشترك الأفراد بالمجموع بطرق عدة ـ الواحد مع الآخر ـ ضمن فريق، كجزء من جمهور أو من تظاهرة. بينما تقدم تقنيات المعلومات والاتصالات فوائد كثيرة، فإن من المهم أيضاً أن أجهزة الاتصالات لا تصنع بشفافية كبيرة، وبأن مناطق الانفتاح النسبي والشفافية تحفظ بشكل يسمح للأفراد بالارتباط في أنواع متعددة من التخاطب الإنساني.

(14) لا يقدم هذا القسم تاريخاً شاملاً لتطور قوانين حماية المعلومات الشخصية، لكنه يعرّف بعض النقاط البارزة الهامة. تعتبر بداية العصر الحديث لسرية وحماية المعطيات الشخصية المقالة التي كتبها صامويل وارن ولويس براندیس في 1890، «The Right to Privacy» (Harvard Law Review, vol. 4 (1890) (ص 193 ـ 220). كتب وارن وبراندیس مقالتهما استجابة إلىٰ «الاختراعات الحديثة وطرق العمل «سيما» التكنولوجيات الحديثة المعاصرة والتجديدات في التصوير الآني وأعمال الصحف» و«الأجهزة الميكانيكية الكثيرة».

(15) تغطي هذه القوانين بصورة عريضة المعطيات الشخصية والمعلومات وسرية الأفراد، وتنطبق على القطاعات العامة والخاصة، وتؤسّس سلطة عليا مستقلة، وتسمى عادة هيئة حماية المعطيات، وتبني قوانين تحكم جمع واستخدام والاحتفاظ بالمعطيات والمعلومات الشخصية، وغالباً تعرض الملجأ وتصحح الأخطاء.

(16) خلال العقود الثلاثة الماضية، تم تبني التشريع على المستوى القومي ومستوى الولاية لحماية بعض أنواع المعلومات الشخصية، لقيود الائتمان وتأجير أشرطة الڤيديو وبذلك وجد ما يدعى قانون حماية بعض المعطيات.

(17) هيئة القرار لاحقاً للأمر (95/46/EC) الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس حول كفاية الحماية المنصوص عنها في مبادئ Safe Harbor Privacy، وما يتصل بها من Frequently Asked Questions الصادر عن وزارة التجارة في الولايات المتحدة.

(18) وبصورة موازية، حيث إن تطورات شبكة عالميّة من شبكة بحث صغيرة لتصبح شبكة كبيرة تغطي العالم من الكمبيوترات والشبكات والمستخدمين الأفراد الذين يتبادلون جميع أنواع المعلومات، فإن البروتوكول IP جرى تعديله ليضيف الحاجات الأمنية.

(19) لقد بدأت الجهود بهذا الاتجاه. انظر مثلاً، «Design for Values,» (Princeton University, 1998), and «The Workshop on Freedom and Privacy by Design, Toronto, Canada», (نيسان 2000) (www.CFP 2000.org/Workshop/materials/(April 16,2000)).

(20) انظر مثلاً، «Anonymity» واشنطن (معهد CATO) كانون أول 1999.

إن مفاهيم الهوية والمجهولية والطيف الممتد في ما بين هاتين النقطتين تستفيد كثيراً من دراسات إضافية. قد يشتمل الطيف على أنواع كثيرة من التعاملات غير المعرفة، والتعاملات المعرفة والتي، كضرورة أو كرغبة، تقدم المستوى المناسب من التنوع أو التصديق. في العالم المادي مثلاً، إن كل التعاملات لا تقبل التعريف بالنسبة للفرد. وكثير منها بالفعل لا يقبل التعريف كشراء صحيفة من كشك، أو فنجان قهوة من دكان، أو ركوب القطار تحت الأرض أو سيارة عامة أو القراءة في المكتبة.

(21) إن موضوع مكان التحكم بالمعلومات والاتصال موضوع مركزي. فمعظم الناس مثلاً لديهم بطاقة شخصية أو بطاقة ائتمان مع رقائق أو شريط مغناطيسي يحملونه معهم ويخرجونه بحرية. ومع ذلك فهم لا يعلمون (أو لا يؤثرون في) المعلومات المرمزة عليها. وبصورة متزايدة تضاف إليها معلومات إلى الطرف الآخر من أنظمة المعلومات التي تعطي المستخدم الطرفي الإمكانية للضبط الأكثر بسبب توفر مزيد من المعلومات وإمكانية أن يخلق ويوظف ويستخدم المعلومات.

(22) فرانسيس كيرنكروس (Francis Cairncross)، «The Death of Disorder», (Harvard Business School Press, 1997).

(23) انظر مثلاً، فيكتور ماير شونبرغر وتيري فوستر (Teree Foster)، «A Regulatory Web: Free Speech and the Global Information Infrastructure», في كتاب من إعداد برايان كاهن وتشارلز نيسون، وعنوان «Borders in Cyberspace» ص 235 ـ 254 (MIT Press, 1997).
مثال آخر تقدمه منظَّمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي (APEC) في ندوتها دراسات معمقة على المحتوى المعترض عليه.

(24) دافيد سوبل «Filters and Freedom: Free Speech Perspectives on Internet Contents Controls» (Washington: Electronic Privacy Information Center [EPIC], 1999).

obeikandl.com

16

داني رودريك
Dani Rodrik

حكم العولمة الاقتصاديَّة

يقف الاقتصاد المختلط كإنجاز اقتصادي تام في القرن العشرين. فإن كان القرن التاسع عشر قد أطلق الرأسمالية من عقالها بكامل قوتها فإن القرن العشرين روَّضها ورفع إنتاجيتها بتقديم دعامات مؤسَّساتية للاقتصاد القائم على السُّوق. فالمصارف المركزية لتنظيم الائتمان وتقديم السيولة، والسياسات المالية لاستقرار الطلب الإجمالي، وسلطات تنظيمية ضد الاحتكارات لتحارب الاحتيال والسلوك غير التنافسي، وتأمين اجتماعي يقلِّل من أخطار الحياة، وديمقراطية سياسيَّة تجعل المؤسَّسات المذكورة أعلاه مسؤولة أمام الرعية، لقد كانت كل هذه التجديدات التي أخذت جذوراً قوية في الدّول الغنية اليوم وفقط خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وكان نصف القرن هذا فترة ثراء غير مسبوقة لأوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان وأجزاء من شرق آسيا ولم تكن مصادفة. فقد زادت هذه المستجدات المؤسَّساتية زيادة كبيرة في فعالية

(*) لقد أخذت أجزاء من هذا الفصل من مقالة داني رودريك Dani Rodrik، «إلى أي مدىً سوف يذهب توحد الاقتصاد العالمي؟»، فصلية المنظورات الاقتصادية، مجلد 14 (شتاء 2000) ص 177 ـ 186.

obeikandi.com

وشرعية الأسواق، وبدورها استمدت القوة من التقدم المادّي الذي أطلقته من عقاله قوىٰ السُّوق.

تضع العولمة ـ وأقصد بها زيادة التجارة والتكامل المالي ـ أمام الاقتصاد المختلط الفرص والتحديات[1]. ففي جانب الزائد، يعد التوسع العالمي للأَسواق بثروة أكبر من خلال أقنية تقسيم العمل والتخصّص بحسب الفائدة النسبية. وهذا ذو أهمية خاصة للدول النامية لأَنَّه يسمح لها بأن تكسب الوصول إلىٰ تكنولوجية حال السُّوق وإلىٰ بضائع استثمارية رخيصة في الأَسواق العالميَّة.

لكن العولمة أيضاً تقلِّل من قدرة دولة الأمة علىٰ إقامة مؤسَّسات تنظيمية وإعادة توزيع، وبنفس الوقت تزيد من العلاوة علىٰ المؤسَّسات القومية السليمة. فتصبح شبكات السلامة الاجتماعيَّة أكثر صعوبة من حيث تمويلها وذلك لأن الحاجة إلىٰ التأمين الاجتماعي تزداد؛ ويزيد الوسطاء الماليُّون نشاطهم لتحاشي النِّظام القومي عندما تصبح الرقابة الحصيفة أكثر أهمية: تصبح إدارة الاقتصاد الكبير أكثر تعقيداً عندما تتضخّم تكاليف أخطاء السياسة. مرَّة أُخرىٰ، الصعوبات أكبر بالنسبة للدول النامية لأن تمتلك مؤسَّسات ضعيفة للبداية.

إن المعضلة التي نواجهها ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين تتمثَّل في أن الأَسواق متعطشة لأن تصبح عالميَّة، لكن المؤسَّسات التي يجب أن تدعمها تبقى علىٰ العموم قومية. وفي هذا الفصل أُناقش أن آثار هذا الخطأ ذات شقين: فمن جهة، إن وجود حدود للأَنظمة القضائية مرسومة علىٰ خطوط الحدود القومية تحد من التكامل الاقتصادي؛ وهذا يردع الفعالية. ومن جهة أُخرىٰ، تضعف رغبة المنتجين والمستثمرين في أن يصبحوا عالميين، تضعف القاعدة المؤسَّسية للاقتصاد القومي؛ وهذا يردع العدل والشرعيَّة.

إن أُخذت هاتان العمليتان معاً، فإنَّهما تدفعاننا نحو عالم لا ينتمي إلىٰ أحد. فالمصدِّرون والشركات متعددة الجنسية والمموِّلون يشتكون من عقبات تعيق التجارة وتدفق الأموال. والمدافعون عن العمال والمهتمون بالبيئة ونشطاء سلامة المستهلك يندِّدون بالضغوط لإسقاط المقاييس القومية والتشريع القومي. قطاعات عريضة من عامة الناس يعتبرون العولمة كلمة قذرة بينما هم يلتهمون ثمارها بسرور. ويتردّد موظفو الحكومة في محاولتهم إرضاء كل مجموعة لكنّهم بدورهم لا يرضون أحداً.

علىٰ المدىٰ الطويل، إن الطريقة للخروج من هذه المعضلة تكمن في ترسيم عالم تكون فيه السياسة عالميَّة بقدر الاقتصاد. ويمكن أن يكون هذا عالم الاتحاد العالمي، يعاد فيه بناء الاقتصاد المختلط علىٰ المستوىٰ العالمي. وعلىٰ المدىٰ القصير، إن الوجود المستمر للدول القومية يجبرنا باتجاه ترتيبات أكثر واقعية وأكثر عملية. وأقول هنا يجب أن تجمع هندسة متوسطة وسليمة الانسجام العالمي ووضع المقاييس مع مخططات خروج عامة، وخيارات وخروج، ومواد نجاة. هذا يسمح لمعظم مكاسب الفعالية أن تجنى من التكامل بينما لا يزال يترك مجالاً لسلسلة من الممارسات القومية المتشعبة. هذا النوع من الهندسة يعيد تركيب «تسوية التحرير المدمج» لحقائق اقتصاد القرن الحادي والعشرين[2]؟

إلىٰ أي مدى يكون الاقتصاد العالمي عالمياً؟

إن وجهة النظر العامَّة حول اقتصاد العالم اليوم هي أن الأَسواق العالميَّة تتدفق فيها البضائع والخدمات والأصول عبر حدود الدّول دون احتكاك. هذه هي الصورة التي يجدها المرء، مثلاً، في تقارير غرايدر وفريدمان Greider & Friedman، عملان متشعبان في كل المناسبات الأُخرىٰ[3]. يكتب هذان الكاتبان عن سوق عالميَّة لا شق فيها حيث تمَّت تعرية دول الأمة من كل قواها عملياً، ويتوصلان إلىٰ استنتاجات مختلفة حول الرغبات في هذه الحالة.

إلىٰ أي مدىٰ يكون الاقتصاد العالمي عالمياً بالواقع؟

إن نقطة العلام الطبيعية للتفكير بعولمة الاقتصاد هي دراسة عالم فيه أَسواق البضائع والخدمات وعوامل الإنتاج مندمجة بصورة تامة. كم نبعد عن هذا العالم الآن؟ إن جوابي الذي يتوافق بصورة واسعة مع تقدير جيفري فرانكل Jeffrey Frankel في مكان آخر من هذا الكتاب، هو أَننا بعيدون جداً. خلافاً للحكمة التقليديَّة وكثير من التعليم، يبقى اندماج الاقتصاد العالمي محدوداً بشكل كبير. هذه النتيجة القوية نجدها في سلسلة واسعة من الدراسات، كثيرة بحيث لا يمكن وضعها هنا[4]. يبدو أن الحدود الطبيعية (الحدود بين الولايات المتحدة وكندا) ذات أثر ضاغط كبير في التجارة، حتى في غياب التعرفة الرسمية أَو الحواجز دون تعرفات، أَو الفروق اللغوية أَو الثقافيَّة، وعدم ثبات سعر صرف العملات وأية عقبات اقتصاديَّة أُخرىٰ. ويبدو أن الموازنة العالميَّة لسعر السلع التجاريَّة تسير ببطء شديد. تظهر محافظ الاستثمار في الدّول الصناعية المتقدمة قدراً كبيراً من الانحياز الوطني بشكل نموذجي، وهذا يعني أن الناس يستثمرون النسبة الكبيرة من أصولهم في بلادهم أكثر مما تقترحه مبادئ تنويع الأصول. وتبقى معدلات الاستثمار القومي ذات ارتباط عال مع معدلات التوفير القومي ومعتمدة عليها. حتى في فترات الازدهار يبقى تدفق المال بين الدّول الغنية والفقيرة مقصراً كثيراً عما تتنبأ به النماذج النظرية. ولا تدفع معدلات الفائدة الحقيقية باتجاه المساواة حتى بين الدّول المتقدمة ذات الأَسواق المالية الموحَّدة. القيود القاسية علىٰ الحركة العمالية العالميَّة هي القاعدة أكثر مما هي استثناء. وحتى الإنترنت، وهي الصورة المصغَّرة للعالميَّة التي تدفع إليها التكنولوجيات، تبقى محدودة بطرق كثيرة.

بينما جرى تخفيض الحواجز الرسمية للتجارة وتدفق المال تخفيضاً كبيراً خلال العقود الثلاثة، ليست الأَسواق العالميَّة للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال «كثيفة» تقريباً بالقدر الذي تكون فيه عندما تكون في اندماج كامل. لماذا نقص التجارة بالبضائع ورؤوس الأموال سيكون موضوعاً لجدول بحث

نشيط في الاقتصاد العالمي. ليست الإجابات واضحة تماماً بعد، ولكن مهما تكن هذه الإجابات، من الواضح أن العولمة الاقتصاديَّة لا يزال أمامها طريق طويل تقطعه قبل أن يتم حصاد فوائد التكامل الاقتصادي.

تقسيم العمل العالمي محدود بمجال النِّظام السياسي والقانوني

عند مستوىٰ ما لا يوجد غموض حول آثار «الحدود» الملاحظة أعلاه. فالحدود القومية تميِّز الأَنظمة السياسيَّة والقانونية. ويؤدي هذا التمييز إلىٰ تقطيع الأَسواق تماماً كما تفعل تكاليف النقل أَو ضرائب الحدود. وسبب هذا أن التبادلات التي تعبر الأَنظمة تخضع لنسق كبير من تكاليف العملية من جراء الانقطاعات في الأَنظمة السياسيَّة والقانونية.

تنشأ تكاليف العمليات هذه من مصادر متنوعة ولكن ربما كان أوضح هذه المصادر مشكلة تنفيذ العقود. عندما ينكل عن عقد مكتوب، قد لا ترغب المحاكم المحلية ـ ولا تستطيع المحاكم العالميَّة ـ في فرض عقد موقع من قِبل مواطنين من دولتين مختلفتين. تتدخَّل السيادة القومية في تنفيذ العقود تاركة العمليات العالميَّة رهن أخطار متزايدة من السلوك الانتهازي. هذه المشكلة أشد ما تكون في حالة تدفق رؤوس الأَموال وآثارها، أن فرص الاقتراض القومي محدودة برغبة البلاد في خدمة التزاماتها أكثر من قدراتها علىٰ فعل ذلك. لكن المشكلة موجودة عموماً بالنسبة لكل عقد تجاري موقَّع بين كيانين ينتميان إلىٰ نظامين مختلفين[5].

عندما تكون العقود ضمنية أكثر مما هي صريحة فإنَّها تحتاج إلىٰ إعادة التفاعل أَو إلىٰ الإجبار من طرف ثالث لدعمها. وكلاهما أصعب، عموماً، تنفيذاً عبر الحدود القومية. في المجال المحلي تكون العقود «مضمنة» في الشبكات الاجتماعيَّة التي تفرض عقوبات علىٰ السلوك الانتهازي. أحد الأشياء التي تجعل مدراء الأعمال يحافظون علىٰ أمانتهم هو الخوف من القطيعة الاجتماعيَّة. فالدور الذي تلعبه الشبكات العرقية في تنمية الروابط التجاريَّة، كما

في حالة الصِّينيين وجنوب شرق آسيا، مؤشر واضح لأهمية روابط الجماعة في تسهيل التبادل الاقتصادي[6].

أخيراً، غالباً ما تكون العقود لا هي صريحة ولا هي ضمنية؛ وتبقى ببساطة ناقصة. والقوانين والمبادئ والعادات هي بعض الطرق التي يتم تخفيف مشكلة نقصان العقود في المجال المحلي. ولنأخذ مثالاً من جين تيرول Jean Tirole، إن ما يحمي المستهلك من الاحتمال المحدود جداً لأن تنفجر زجاجة ماء غازي، ليس عقداً معداً للطوارئ موقعاً مع الصانع لكنه قوانين مسؤوليَّة المنتج[7]. يقدم القانون العالمي في أفضل الحالات حماية جزئية ضد العقود الناقصة، ولا تكاد المبادئ والعادات العالميَّة ترقى إلىٰ هذه المهمة أيضاً.

إن وجود أَنظمة مالية قومية منفصلة تقدِّم مثالاً آخر عن تكاليف العمليات المقيدة للتجارة. لقد وجد آندرو روز Andrew Rose مؤخراً أن الدّول التي تشترك بعملة واحدة تتاجر مع بعضها بعضاً ثلاثة أمثال ما تتاجر به الدّول ذات العملات المختلفة[8]. فضلاً عن ذلك، هذا الأثر هو أكبر كثيراً من آثار تقلب أسعار صرف العملات ذاتها. إن النتائج التجاريَّة للأخير صغيرة نسبياً. وبالتالي إن الانقطاع في النِّظام القانوني الذي تقدمه العملات القومية ذو أثر سلبي حتى لو كانت قِيَم العملات مستقرَّة.

هذا النسق من النقاش ذو آثار هامة حول السؤال إلىٰ أي مدىٰ يستطيع التكامل الاقتصادي العالمي المضي، إن كان عمق الأَسواق محدوداً بواسطة الوصول إلىٰ حدود النظام القانوني، ألا ينتج من ذلك أن السيادة القومية تفرض قيوداً خطيرة علىٰ التكامل الاقتصادي العالمي؟ هل تستطيع الأَسواق أن تصبح عالميَّة بينما تبقى السياسات محلية؟ أَو لنسأل سؤالاً مختلفاً ولكنه متعلِّق بالموضوع، كيف تبدو السياسة في عالم ليس لدى أَسواقه العالميَّة ما تخشاه من المال الأضيق للنظام السياسي؟

توقيف في حيرة ثلاثية عالميَّة

النتيجة المعروفة للاقتصاد الكلي المفتوح هي أن الدّول لا تستطيع أن تحافظ في وقت واحد علىٰ استقلال سياساتها المالية، وأسعار الصرف الثابتة، وحساب رأسمال مفتوح. هذه النتيجة معروفة للخبراء علىٰ أَنَّها «الثالوث المستحيل»، أَو بعبارة أوبستفيلد Obstfeld وتايلر Taylor علىٰ أَنَّها «الحيرة الثلاثية للاقتصاد المفتوح»[9]. تمثِّل هذه الحيرة الثلاثية بالمخطط في أعلىٰ اللوحة (16 ـ 1). إذا اختارت الحكومة أسعار الصرف الثابتة وحركة رأس المال فعليها أن تتخلَّى عن الاستقلالية المالية. وإن أرادت استقلالية مالية وحركة رأس المال فيجب عليها أن تعايش أسعار الصّرف المعومة. وإن أرادت أن تجمع أسعار صرف ثابتة مع الاستقلالية المالية فيجب عليها تقييد حركة رأس المال (علىٰ الأقل علىٰ المدىٰ القصير).

الشكل 16 ـ 1

الحيرة الثلاثية

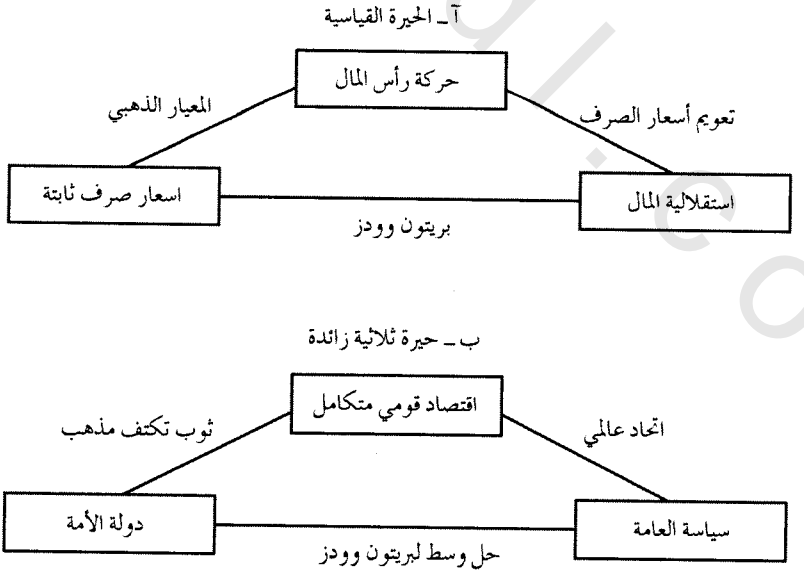

تقترح اللوحة السفلى من الشكل (16 ـ 1)، بالقياس، نوعاً آخر من الحيرة الثلاثيَّة، واحدة يمكن أن نسميها الحيرة الثلاثيَّة السياسيَّة في عالم الاقتصاد. فالعقد الثلاثة للحيرة الثلاثيَّة الموسعة هي تكامل الاقتصاد العالمي ودولة الأمة وسياسة العامة. وأستعمل عبارة «دولة الأمّة» لأشير إلىٰ الكيان الأرضي القانوني مع السلطة المستقلة لصنع القوانين وإدارتها. وأستخدم عبارة «سياسة العامة» لأشير إلىٰ الأَنظمة السياسيَّة حيث حق التصويت غير محدد؛ توجد درجة عالية من الحركة السياسيَّة؛ والمؤسَّسات السياسيَّة تستجيب للمجموعات المتحرِّكة.

إن الإدعاء الضمني، كما في الحيرة الثلاثيَّة القياسية، هو أننا نستطيع أن نأخذ اثنين من هذه الأشياء في الغالب. إذا أردنا تكاملاً اقتصادياً عالمياً حقيقياً، فإما أن نأخذ دولة الأمة؛ وفي هذه الحالة سيتوجب تقييد السياسات القومية تقييداً كبيراً، وإما أن نختار سياسة العامَّة، وفي هذه الحالة يتوجب أن نتخلى عن دولة الأمة لصالح الاتحاد العالمي. وإن أردنا أَنظمة سياسيَّة مشتركة بصورة عالية، فيجب علينا أن نختار بين دولة الأمة والتكامل الاقتصادي العالمي. وإن أردنا أن نحافظ علىٰ دولة الأُمَّة فيجب علينا أن نختار بين سياسة العامَّة والتكامل الاقتصادي العالمي.

لا يتضح فوراً شيء من هذا كله. ولكن لنرىٰ أن فيها بعضاً من المنطق، لنفكِّر بالاقتصاد العالمي المتكامل تماماً الذي افترضناه. فهو اقتصاد عالمي فيه أَنظمة قومية لا تتدخَّل في أَسواق البضاعة أَو الخدمات أَو رأس المال. فتكاليف العمليات وفروق الضرائب طفيفة؛ والمنتج والمقاييس التنظيمية منسجمة؛ والتقارب في أسعار السلع وعائدات العامل تكون كاملة تقريباً.

إن أكثر الطُّرق وضوحاً للحصول علىٰ مثل هذا العالم هي جعل مؤسَّسات اتحادية علىٰ المستوىٰ العالمي. فالاتحاد العالمي يضع الأَنظمة والسُّوق في صف واحد، ويزيل آثار الحدود. في الولايات المتحدة مثلاً، علىٰ

الرغم من وجود فروق في الممارسات التنظيمية والضريبية بين الولايات، فإن وجود دستور قومي وحكومة قومية وقضاء اتحادي تضمن أن الأَسواق قومية فعلاً[10]. والاتحاد الأوروبي، وهو بعيد جداً عن النِّظام الاتحادي في الوقت الراهن، يبدو أنَّه يتقدم في الاتجاه نفسه. تحت نموذج من الاتحاد العالمي، سينتظم العالم كله ـ أَو علىٰ الأقل الأجزاء التي تُعد اقتصاديَّة في الغالب ـ علىٰ خطوط نظام الولايات المتحدة. لن تختفي الحكومات القومية بالضرورة، لكن سلطاتها سوف تتحدد بشدة من قِبل تشريعات أسمىٰ وإدارات أعلىٰ وسلطات قضائية عليا. وسوف تهتم الحكومة العالميَّة بالسُّوق العالميَّة.

لكن الاتحاد العالمي ليس الطريقة الوحيدة لتحقيق التكامل الاقتصادي العالمي. والطريقة البديلة هي الحفاظ علىٰ نظام دولة الأُمَّة كما هو، ولكن ليؤكد أن الأَنظمة القومية ـ والفروق في ما بينها ـ لا تتدخَّل في طريق العمليات الاقتصاديَّة. ويكون هدف دول الأُمَّة في هذا العالم أن تبدو جذابة للأَسواق العالميَّة. والأَنظمة القومية، تبتعد عن العمل كأنَّها عقبات، تعدل نحو تسهيل التجارة العالميَّة وحركة رأس المال. وتكون التنظيمات المحلية والسياسات الضريبية إما منسجمة مع المقاييس العالميَّة وإما مبنية بصورة تضع فيها أقل مقدار من العقبات للتكامل الاقتصادي العالمي. وتكون البضاعة المحلية العامَّة التي تقدم فقط هي تلك التي تتلاءم مع الأَسواق المتكاملة.

من الممكن تصور عالم من هذا النوع؛ وفي الواقع، يعتقد كثير من المعلقين أننا الآن هناك. تتنافس الحكومات اليوم في ما بينها باتباع سياسات تعتقد أنَّها ستجعلها تكسب ثقة الأَسواق وتجذب إليها التجارة وتدفق الأموال: مال عسير، وحكومة صغيرة، وضرائب منخفضة، وتشريع عمالي مرن، وحل التنظيم، والخصخصة والانفتاح من جميع النواحي. هذه هي السياسات التي تؤلِّف ما عبر عنه توماس فريدمان بأَنَّه «سترة التكتيف المذهبة»[11]. إن سعر الحفاظ علىٰ سيادة الأَنظمة القومية، بينما تصبح الأَسواق عالميَّة، هو تحديد

السياسات إلىٰ مجال ضيق. «عندما تلبس دولتكم سترة التكتيف المذهبة» يقول فريدمان:

> يتجه شيئان للحدوث: اقتصادكم ينمو وسياساتكم تتقلّص... وسترة التكتيف تضيق خيارات السياسة الاقتصاديَّة والسياسيَّة للمسؤولين إلىٰ نطاق أضيق نسبياً، وهذا هو السبب في الصعوبة المتزايدة في هذه الأيام لأن تجد فروقاً حقيقيَّة بين الأحزاب الحاكمة والأحزاب المعارضة في تلك الدّول التي لبست سترة التكتيف المذهبة. فعندما تلبس دولتكم سترة التكتيف المذهبة فتنخفض خياراتها السياسيَّة إلىٰ بيبسي أَو كوك، فروق خفيفة في الطعم، فروق طفيفة في السياسة، تغييرات بسيطة في التصميم لتلبية التقاليد المحلية، بعض الفضفضة هنا أَو هناك، لكن بدون أي انحراف كبير من القواعد الذهبية الجوهرية[12].

فيما إذا كان هذا الوصف يصف عالمنا الحاضر بدقَّة يبقى قابلاً للنقاش. لكن فريدمان Friedman يقصد شيئاً ما. تحمل مقولته قوة كبيرة في عالم حيث الأَسواق القومية متكاملة تماماً لكن السياسة تبقى منظمة علىٰ أساس قومي. في عالم كهذا، ينعكس التقلص السياسي في عزل هيئات صنع السياسة الاقتصاديَّة (البنوك المركزية، السلطات المالية وهكذا) عن المشاركة السياسيَّة والنقاش السياسي واختفاء التأمين الاجتماعي (أَو الخصخصة)، واستبدال أهداف التنمية بالحاجة إلىٰ الحفاظ علىٰ ثقة السُّوق. النقطة الرئيسية هي: عندما توضع قواعد اللعبة من قِبل حاجات الاقتصاد العالمي، يجب أن تقيد قدرة المجموعات علىٰ الانتقال وكسب الوصول إلىٰ صناعة السياسة الاقتصاديَّة القومية والتأثير فيها. إن الخبرة في معيار الذهب، وموته أخيراً، تقدم صورة مناسبة لعدم التلاؤم: في فترة الحرب، عندما اتسع حق التصويت، تماماً وأَصبح العمل منظماً وجدت الحكومات القومية أَنَّها لم تعد تستطيع متابعة الطريقة الاقتصاديَّة القائمة علىٰ معيار الذهب.

لاحظ التضاد مع الاتحاد العالمي. فتحت الاتحاد العالمي لا تحتاج السياسة للانكماش ولن تنكمش: ستعود إلىٰ الانتقال إلىٰ المستوىٰ العالمي. تقدِّم الولايات المتحدة طريقة تفكير مفيدة حول هذا: إن معظم المعارك السياسيَّة المستمرة في الولايات المتحدة لم تجر علىٰ مستوىٰ الولاية بل علىٰ مستوىٰ الاتحاد.

يظهر الشكل (16 ـ 1) خياراً ثالثاً يصبح متوفراً إذا ضحينا بهدف التكامل الاقتصادي العالمي الكامل. وسميت ذلك حلاً وسطاً لبريتون وودز Bretton Woods. وجوهر هذا النِّظام (وودز ـ غات Woods - GATT) أن الدّول حرَّة في أن ترقص علىٰ لحنها الخاص ما دامت قد أزالت عدداً من قيود الحدود في وجه التجارة ولم تميز عموماً بين شركائها في التجارة[13]. في مجال التمويل العالمي سمح للدول (بل وشجعت) بالحفاظ علىٰ قيود تدفق الأَموال. وفي مجال التجارة عارضت القواعد القيود الكمية ولكن لم تعارض تعرفات الاستيراد. علىٰ الرغم من أن مقداراً مؤثراً من تحرير التجارة قد اتخذ خلال الجولات المتتابعة من مفاوضات الغات GATT، فقد كانت تترك أيضاً فجوات استثنائية. فقد أبعد عن المفاوضات؛ الزراعة والمنسوجات. وسمحت نصوص كثيرة في الغات (خاصة عدم إغراق السُّوق بالبضاعة والحمايات) للدول بإقامة حواجز تجاريَّة عندما أَصبحت صناعاتها تحت ضغط قاس من منافسة المستوردات. وتُركت السياسات التجاريَّة للدول النامية بعيدة عن نطاق النظام العالمي[14].

حتى الثمانينيَّات تقريباً تركت هذه القواعد الفضفاضة حيِّزاً كافياً للدول لتتبع طرقها الخاصة، وغالباً المتشعبة، للتنمية. وبالتالي اقتربت أوروبا الغربية من التكامل في ما بينها ومن إقامة نظام شامل من التأمين الاجتماعي. ولحقت اليابان الدّول المتقدمة باستخدامها رأسماليتها المميزة والخاصة بها حيث جمعت آلة التصدير النشط مع جرعات كبيرة من عدم الفاعلية في الخدمات والزراعة.

ونمت الصِّين بقفزات عندما اعترفت بأهمية المبادرات الفردية على الرغم من أَنَّها سخرت من عدد كبير من قواعد الكتاب الدليل. وولدت أكثر دول شرق آسيا معجزة اقتصاديَّة باعتمادها على سياسات التصنيع التي منعتها من ذلك الحين منظَّمة التجارة العالميَّة WTO. وحقَّقت عشرات الدّول في أمريكا اللاتينيَّة والشرق الأوسط وأفريقيا معدلات نمو اقتصادي لم تسبق حتى السبعينيات تحت سياسات استبدال الاستيراد التي عزلت اقتصادها عن الاقتصاد العالمي.

لقد تم التخلي بصورة واسعة عن الحل الوسط لبريتون وودز Bretton Woods في الثمانينيَّات لعدة أسباب. فالتحسينات في تكنولوجيات الاتصالات والنقل قلَّلت من أهمية النِّظام القديم وذلك بجعل العولمة أسهل. بدأت الاتفاقيات التجاريَّة العالميَّة تصل إلى ما وراء الحدود القومية؛ فمثلاً السياسات الخاصة بعدم الثقة أَو الصحة والأمان، التي كانت متروكة إلى السياسات المحلية سابقاً، أَصبحت الآن قضايا في المناقشات التجاريَّة العالميَّة. أخيراً، كان هناك انتقال في المواقف لصالح الانفتاح عندما اعتقدت دول نامية كثيرة أن سياسة الانفتاح تخدمها بصورة أفضل. الخاتمة أننا تُركنا في مكان ما بين العقد الثلاث للحيرة الثلاثيَّة المتزايدة في الشكل (16 ـ 1). فعن أي منها سوف نتخلَّى في النهاية؟

في ما يلي أقترح طريقتين مختلفتين، واحدة تناسب المدى القصير إلى المتوسط، والثانية تناسب المدى الطويل. تتألَّف الطريقة الأولى استعادة الحل الوسط لبريتون وودز Bretton Woods: وبحسب هذا الحوار نقبل المركزية المستمرة في دولة الأُمَّة، ولذلك نجمع القواعد والمقاييس العالميَّة مع الخطط الذاتية لخيار الخروج. إن الأساس الفكري لنظام كهذا، أَو لما قد يبدو، مبين في الجزء التالي. الطريق ذو المدى الطويل هو طريق الاتحاد العالمي. وحيث إن الحوار مبسوط إلى المستقبل البعيد كما هو واضح، فإنَّه يسمح لخيالنا أن يتنقل بحرية أكبر.

خطط عامة للخيار والخروج في المدىٰ القصير

ما دامت دولة الأُمَّة هي العامل الحاسم، فينبغي علىٰ أي نظام ثابت للحكم الاقتصادي العالمي أن يكون متوافقاً مع الأفضليات القومية. وحيث إن صانعي السياسة القومية لهم الخيار دائماً في صنعها وحدهم، يجب علىٰ النِّظام أن يحتوي علىٰ ما يشجعهم علىٰ ألا يفعلوا ذلك. لذلك، إن تحدي الحكم الاقتصادي العالمي ينطوي علىٰ شقين. فمن جهة يجب علينا وضع مجموعة قواعد تشجع حكماً أكبر للسياسات والمقاييس علىٰ أساس طوعي. وهذا يساعد في تضييق آثار اختلافات الأَنظمة وبذلك تشجع تكاملاً اقتصادياً أكبر. وفي الوقت نفسه ينبغي أن توجد مرونة كافية في القواعد التي تحكم العلاقات الاقتصاديَّة العالميَّة فتسمح بالانفكاك الاختياري من الأَنظمة متعددة الأطراف. ويحتاج الأخير إلىٰ السماح ببعض الاستثناءات بسبب التباين في المبادئ القومية أَو الأفضليات القومية.

فكِّر بمثال اتفاقية الحمايات في منظَّمة التجارة العالميَّة. تسمح هذه الاتفاقية للدولة العضو أن تفرض قيوداً تجاريَّة مؤقتة تتبع زيادة في المستوردات ولكن بشروط شديدة. وتقوم حجتي أساساً علىٰ أنَّه توجد حالة نوعية لعمل مثل «مادة النجاة» وبأنَّه يجب أن تسمح بظروف أوسع مدىٰ وبمجالات تقع خارج التجارة. وكما أبين في ما يلي أدناه، فإن بناء «الخيارات والخروج» ضمن القواعد أفضل عموماً من البدائل التي إما ألا يكون فيها قواعد وإما أن يكون فيها قواعد غالباً ما يسخر منها.

التحليل المنطقي للخيارات والخروج المؤقتة

متى ستتخلَّى الحكومات عن بعض سيادتها وتختار تقوية المنظَّمات ما بين الحكومات؟ هناك جواب بسيط بعبارات اللعبة النظرية: عندما تتفوق فوائد المدىٰ الطويل «للتعاون» علىٰ فوائد المدىٰ القصير «للارتداد» (أي عمل من جانب واحد)[15].

فكِّر بشكل مادي أكثر بالتعاون بين دولتين في سياق اللعبة المتكررة حيث توازن ناش Nash السريع يدور حول الارتداد. لتكن التعرفة عمل السياسة موضوع البحث (مستذكرين أن المنطق ينطبق على أية ناحية من نواحي الاقتصاد العالمي). فكلتا الدّولتين تفضل أن تكون في توازن التعرفة المنخفضة، لكن التوازن ناش Nash السريع يستتبع تعرفات عالية في كلتا الدّولتين. (هذه حالة حيرة السجين مطبقة على سياسة التجارة). نعرف أن التعاون يمكن أن يعيش بوضع شديد التكرار تحت شروط معينة. وبشكل خاص، سوف يكون التعاون استراتيجيَّة التوازن بالنسبة لأي لاعب في وقت T إذا كان في ذلك الوقت:

فوائد المدى القصير للارتداد > (شرط الخصم)

× الفوائد الصافية المستقبلية للتعاون

وبالتالي حتى يبقى التعاون، يجب أن تكون فوائد الارتداد للمدى القصير صغيرة ومعدل الخصم صغيراً وفوائد التعاون في المستقبل عالية. أحد أشكال هذا التعاون هو الحالة التي يستخدم فيها كل لاعب استراتيجيَّة قدح الشكل: «ابدأ بالتعاون، وتعاون إذا تعاون الطرف الآخر في الفترة الماضية وإلاَّ تراجع للفترات k. في بيئة ثابتة، هذه نهاية القصة. إما أن تنتج العناصر الهامة تعاوناً وإما لا».

ولكن فكِّر بما يحدث عندما تتغير الشروط. فكِّر بلعبة التعرفات التي حلَّلها كيل باغويل Kyle Bagwell وروبروت ستايغر Robert Staiger حيث توجد هزات خارجية في حجم التجارة[16]. عندما يكون حجم التجارة عالياً (على غير توقع) تكون الفوائد لفرص الأجل القصير عالية أيضاً (فرض تعرفات لأسباب شروط التجارة). إن الجانب الأيمن في العبارة أعلاه تزداد، بينما يبقى الجانب الأيسر دون تغيير. عند تلك النقطة، قد لا يعود التعاون استراتيجيَّة التوازن،

حتى وإن كان كذلك في السَّابق. لذلك سنأخذ الارتداد من كلا الطرفين (حرب تجاريَّة) لفترات k على الأقل.

لقد كان من الأفضل لو تركنا المجال لهذا الاحتمال وذلك بتغيير قراءة الاستراتيجيَّة لتصبح: «ابدأ بالتعاون وتعاون إذا كان الطرف الآخر تعاون في الفترة السابقة أَو تراجع الطرف الآخر عندما زاد حجم التجارة عن حد معين، وإلاَّ تراجع لفترات k» نتائج هذه الاستراتيجيَّات أن الفترات الطويلة من حروب التجارة يتم تجنّبها. فاللعبة الآن تعطي صراحة «مادة النجاة». فلا تعاقب الحكومات لانسحابها من القواعد عندما لا يتوفر حافز كاف لتلعب بحسب القواعد. النتيجة أفضل لكل الأطراف لأنَّه لا يحدث صراع تجاري غير ضروري.

النقطة في هذا المثال تعمم ما وراء الزيادات في حجوم التجارة واستخدام التعرفات لأسباب الشروط التجاريَّة. فعندما تغير الشروط وتصبح التجارة الحرَّة غير مناسبة للأهداف السياسيَّة والاقتصاديَّة المحلية، فمن الأفضل للنظام أن يسمح «بالارتدادات» من أن يعامل «الارتدادات» على أنَّها مواقف مخالفة للقاعدة. يجعل التفكير بهذه العبارات من الواضح أن مواد النجاة («الحمايات»، و«الخيارات والخروج» إلى آخره) هي جزء لا يتجزأ من أية اتفاقيات عالميَّة قابلة للاستمرار.

التحليل المنطقي للخيارات والخروج الدائمة

كانت الخيارات والخروج في المناقشة أعلاه مؤقتة. توجد قضية قوية للخيارات والخروج الدائمة عندما تختلف الأفضليات القومية. على سبيل المثال، لا يوجد سبب لتكون جميع الدّول ذات مقاييس بيئية متماثلة، أَو قواعد عمل، أَو معايير سلامة المنتج أَو تنظيمات ضريبية. في حالات كهذه، إعطاء السلطات القومية بعض التسامح يعني الشيء الكثير. لكن الحرية للجميع من غير المحتمل أن تؤدي إلى الأفضل إذاً سيكون هناك تجاوزات عبر الدّول.

بواسطة إنشاء مقاييس عمالية أقل شدة أَو ضرائب أقل علىٰ رأس المال تستطيع بعض الدّول أن تحرِّف التجارة وتدفق الأَموال في اتجاهها. علىٰ العموم، حيثما توجد أشياء خارجية مشتركة في وضع المقاييس (سواء كانت من المقياس أَو نوع الشبكة)، فإننا نعرف أن السلوك اللامركزي سوف يعطي نتائج دون الأفضل.

تطور ورقة هامة كتبها توماس بيكيتي Thomas Piketty مبدأ مرشداً ومفيداً في مثل هذه الأحوال[17]. يبرهن بيكيتي Piketty أن إجراءً من مرحلتين من النوع التالي يحسِّن دائماً السلوك اللامركزي بين الدّول القومية:

- في المرحلة الأولىٰ، تصوت الدّول جماعياً علىٰ مقياس عام
- في المرحلة الثانية، كل دولة ترغب في الابتعاد عن المقياس العام يمكنها ذلك، وذلك بعد دفع الكلفة.

هذه الخطة (باريتو Pareto) تسيطر علىٰ تعاون ناش Nash الذي تتصرف فيه كل دولة بصورة مستقلَّة.

يساعد النموذج الصغير في توضيح كيف تعمل هذه الخطة. فلو رمزنا للسياسة التي هي تحت تصرف السلطات القومية بـ t (وقد يكون ذلك مقياس العمل، أَو ضريبة علىٰ رأس المال أَو تنظيم مالي)، فإننا نعبر عن وظيفة الرفاه في الدّولة؛ كما يلي:

$$W_i = -\frac{1}{2}(a_i - t_i)^2 + b(\bar{t} - a_i)^{\frac{1}{2}}$$

حيث: $b > 0$. تحوز هذه المعادلة علىٰ فكرتين: الأولىٰ، لكل دولة مقياس مثالي مميز يعبر عنه هنا بالحرف a_i؛ والثانية، يتأثَّر رفاه كل دولة بالمقياس «الوسطي» الذي يحتفظ به في الدّول الأُخرىٰ (ويعبر عنه بالحرف $\bar{t}$). والعبارة الثانية خاصة تفسّر بأن الدّولة i تعاني نقصاً في الاستخدام عندما تحتفظ الدّول الأُخرىٰ (وسطياً) بقياس أخفض من أفضل مستوىٰ للدولة i. (فكِّر مرة

ثانية بضريبة رأس المال أَو المقاييس المصرفية للصحة). أفترض أَنَّه يوجد خط مستمر من الدّول كل تسمى بسياساتها المثالية وأن a موزعة بشكل نظامي علىٰ فترات [0.1]. في التوازن اللامركزي وغير التعاون تختار كل دولة سياستها المثالية دون النظر إلىٰ الأشياء الخارجية المفروضة علىٰ الآخرين. هذا يعطي الحلول غير التعاونية nc

$$t_k = a_k \text{ لكل } k, \text{ و } t^{\bar{nc}} = 1/2$$

من حيث المبدأ يمكن تحقيق أول أفضل نتيجة باستخدام ضريبة بيغوفيان/ خطة دعم للرد علىٰ الأشياء الخارجية في اختيار t. لكن ذلك يتطلب معرفة كامل التوزيع للأفضليات القومية وكذلك سلطة الضريبة العالميَّة. أبين أن البديل علىٰ طراز مقترح بيكيتي Piketty المضمون ليكون باريتو ـ الأعلىٰ Pareto من توازن ناش Nash اللاتعاوني بأقل المعلومات المطلوبة.

تتألَّف الخطة البديلة من القاعدة التالية، في المرحلة واحد، تختار الدّول tc مشتركاً بتصويت الأغلبية (حيث c تمثِّل المقياس العام تحت التعاون). في المرحلة الثانية، يطلب من الدّول أن تختار $t_i \geq t^c$ أَو أن تدفع $k \geq 0$. وهذه الكلفة k يتم اختيارها وتخضع لعوائق الاشتراك الذي لا يترك دولة أسوأ من وضع التوازن اللاتعاوني.

ولنرى أَنَّه يوجد دائماً t^c وk التي بموجبها تعمل كل دولة علىٰ الأقل أيضاً، نتقدم بخطوتين. أولاً، إننا نشتق مستوى الاقتطاع من a التي يرمز لها a_s، والتي تحتها تختار كل الدّول أن تدفع k وتبتعد عن t^c القياسي. وقيمة الاقتطاع هذه a هي وظيفة t^c وk، وتعرف ضمنياً بهذه المعادلة:

$$-1/2\ (a_s - t_s)^2 + b(t^c - a_s)^{1/2} - k - 1/2(a_s - t^t)^2 + b(t^{\bar{c}} - a_s)^{1/2}$$

إن الطرف الأيسر من المعادلة هو مستوىٰ الاستخدام عندما تعطى الدّول القوة s وتختار أفضلياتها t وt_s وتدفع الكلفة k. والطرف الأيمن هو مستوىٰ

الاستخدام عندما تتشبث الدّولة بمقياس عام t^c. بالفرض إن الدّولة s محايدة بين الخيارين. بحل هذه المعادلة (وملاحظة أن at)، نحصل $a = t - \sqrt{2k}$. لاحظ أن الدّول التي فيها $a > t$ لا تعيقها القواعد ولذلك تختار ببساطة أفضل المقاييس، t = a.

الشكل 16 ـ 2

حل للتجانس مع لعبة الخروج

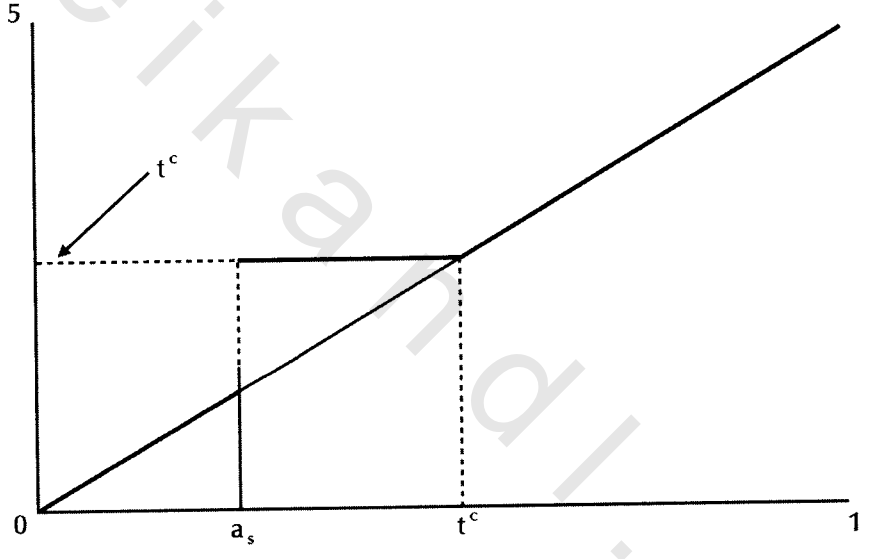

بفرض t وk معينة، فالنتيجة موصوفة بالشكل (16 ـ 2). فالخط الأسود العريض يبين الخيارات لـ t كوظيفة لـ a. فالدّول التي فيها a في المدىٰ من (0 إلىٰ a) تدفع التكاليف k وتختار أفضل t. والدّول في المجال a,t تختار t. والدّول في المجال r,1 تختار أفضل t. فأثر المخطط هو في رفع المقاييس التي يتم تبنيها في المدىٰ الثاني (الوسط). ويمكن بيان أن المقياس الوسطي قد ارتفع إلىٰ $\bar{t}^c 1/2 + k$ وهو علىٰ الأقل كبير بقدر $\bar{t}^c 1/2$.

في الخطوة الثانية، نشتق مستويات التوازن لـ t وk. وحيث إن t تم

اختيارها بتصويت الأغلبية بين الدّول، وk بالحد الذي لم تترك به في الوضع الأسوأ، فالحلول سهلة. لاحظ أولاً أن وضع الدّولة الأسوأ في هذا المخطط هو الدّولة ذات أخفض a، أي a=0. بالنسبة لهذه الدّولة حتى تكون في وضع أحسن بموجب المخطط كما في نتيجة عدم التعاون، يمكن فحص أن المعيار التالي يجب تلبيته:

$k \leq b^2$. إن تكبير متوسط رفاه الدّولة الخاضع لذلك القيد بدوره ينتج kb^2 و$t1/2$. (ويأتي الأخير من الحقيقة أن المتوسط يساوي المعدل بفرض التوزيع المنتظم لـ a).

بالواقع إن أي k في المسافة $(0, b^2)$ هي تحسين باريتو Pareto بالمقارنة مع توازن عدم التعاون. لذا فمن أجل مقدار صغير وكاف من k فإن هذا المخطط يعمل دائماً، دون أي حاجة لمعرفة b. فالتجانس إذا جمع مع مادة الخيارات والخروج (والأخير يمارس بكلفة ما) هو طريقة مرنة لجمع توحيد المقاييس مع التنوع.

المناقشة

إن الأُطر التحليلية الموصوفة في ما تقدم تقدِّم طريقة مفيدة للتفكير حول حكم العولمة الاقتصاديَّة. فمبدأ الخيارات والخروج هو في الواقع مستعمل في منظَّمة التجارة العالميَّة، وإن كان مستعملاً بطريقة محدودة. وكما ذكرنا سابقاً، تحتوي الغات ومنظَّمة التجارة العالميَّة على خطط حماية صريحة تسمح للدول بفرض تعرفات مؤقتة في الرد على الزيادات في المستوردات. وتسمح الغات أيضاً بخروج دائم في ظل ظروف معينة لأسباب: سياسة خارجية وغير تجارية. لقد اعترفت الغات بالماضي بالحاجة إلى أَنظمة متراخية (أَو عدم فرضها) في المناطق الزراعية والمنسوجات MFA وبعض الصناعات المختارة VER. وبدلاً من اعتبار ذلك «ضعف»، يستطيع المرء ربما أن ينظر إليها على أنَّها جزء لا يتجزأ من المنطلق الأعم لتحقيق تعاون عالمي.

وعندما اتسعت أَنظمة التجارة العالميَّة والأَنظمة المالية إلىٰ مناطق جديدة، يقترح التحليل هنا أنَّه ستكون الحاجة الموازية بناء آليات الخيارات والخروج نشيطة. وما دامت الدّول القومية باقية في قلب النِّظام العالمي، تتطلب دراسات القدرة علىٰ البقاء والتنوع أن تسمح القواعد بخيار الانسحاب من الأَنظمة المتعددة الجوانب.

في مجال التجارة، يمكن للمرء أن يتخيّل توسيع مجال اتفاقية الحمايات الحالية إلىٰ أوسع مدىٰ من الظروف كتلك التي تبرز من الاهتمام بمقاييس العمل أَو البيئة أَو حقوق الإنسان. قد يكون الهدف من مثل هذه الآلية الموسعة لمادة النجاة أن تسمح للدول، تحت ظروف عرضية محددة بشكل جيد، وخاضعة لإجراءات موافق عليها من أطراف متعدِّدة، بمجال أوسع للتنفس لتحقق المطالب التي تتصارع مع التجارة. ومنعاً للاستغلال، يجب أن تتأكَّد هذه الآلية من أن الإجراءات المحلية شفَّافة وديمقراطية ومفتوحة لكافة المصالح (بما فيها الفوائد من التجارة) وبأن النتائج تكون خاضعة للمراجعة الدورية. (يمكن تفسير هذه الحاجات الإجرائية علىٰ أنَّها متعلقة بـ k من الطراز المناقَش سابقاً). إن أمكن تنفيذ ذلك. بدلاً من القواعد الشديدة لعدم إغراق السوق بالبضاعة الذي له أثر كبير في نظام التجارة العالميَّة، فإن الفوائد تكون كبيرة.

وفي حيِّز المال العالمي، يجب أن نفكر بآلية مماثلة. مع قدوم الأزمات المالية الأخيرة، طوَّرت المؤسَّسات العالميَّة قائمة رموز ومقاييس شاملة ويتوقع من الدّول أن تلتزم بها. وتشمل الشفافية المالية، وسياسة أموال وتمويل، وإشراف مصرفي، ونشر المعطيات، وحكم وبنية مادية، ومقاييس محاسبية. وقد لا تكون هذه القواعد مناسبة لاحتياجات الدّول النامية علىٰ الأغلب. فهي تحتاج إلىٰ استثمار كبير في الموارد وقدرة إدارية. وبالممارسة يكون السؤال: هل سيترك مبدأ الخيارات والخروج غير رسمي بالطريقة الحالية، أم هل سيتم

إدخاله بالقواعد بصورة صريحة؟ والنقاش هنا يقترح أن الاستراتيجيَّة الثانية هي أفضل كثيراً.

الاتحاد العالمي على المدى الطويل

على المدى الطويل، هل نستطيع تصور عالم فيه مجال كل من الأَسواق والأَنظمة والسياسة عالماً حقاً وبصورة متساوية، أي عالم الاتحاد العالمي؟

ربما نستطيع، بالاعتماد على المحاكمة التالية، أولاً، سوف يشجع التقدم التكنولوجي المستمر تكامل الاقتصاد العالمي ويزيل بعضاً من العوائق التقليديَّة (كالبُعد) أمام الحكومة العالميَّة. ثانياً، نقص الحروب العالميَّة أو الكوارث الطبيعية بنسب كبيرة، فمن الصعب أن نتصوَّر أن جزءاً كبيراً من سكان العالم سيتخلَّى عن الفوائد التي تعطيها أَسواق العالم المتكاملة بصورة متزايدة (وبالتالي فعَّالة). ثالثاً، حقوق المواطنة المكتسبة بصعوبة (بالتمثيل وبالحكومة الذاتية) من غير المحتمل أن يتم التخلِّي عنها بسهولة، وممارسة الضغط على السياسيين المسؤولين عن رغبات ناخبيهم.

أكثر من ذلك، نستطيع أن نبرز تحالف الفرصة المناسبة لصالح الحكم العالمي في ما بين من يدركون أنَّهم «الخاسرون» في الاقتصاد المتكامل، مثل مجموعات العمال وأنصار البيئة وبين من يدركون أنَّهم «الرابحون» كالمصدِّرين والشركات المتعددة الجنسية والمصالح المالية. وسوف يدعم هذا الاتحاد الإدراك المشترك بأن مجموعتي المصالح تخدم بأفضل ما يكون في تشريع أعلى من مستوى الأمة للقواعد والتنظيمات والمقاييس. المدافعون عن العمال وأنصار البيئة يأخذون رمية في قواعد العمال والبيئة. وتتمكن الشركات المتعددة الجنسيات من العمل بموجب مقاييس محاسبية عالميَّة. ويستفيد المستثمرون من الفضيحة العامة والإفلاس والتنظيمات المالية. وتقدم السلطة المالية العالميَّة أموالاً عامة، والمقرض العالمي الأخير قد يجعل النِّظام المالي مستقراً. وقد يكون جزء من الصفقة أن نجعل صانعي السياسة العالميَّة مسؤولين من خلال

انتخابات ديمقراطية مع التقدير المستحق لتفوق الدّول الأقوىٰ اقتصادياً. والبيروقراطيون والسياسيون القوميون، وهم المستفيدون الوحيدون من دولة الأمة، إما أنهم يعيدون تشكيل أنفسهم كموظفين عالميين وإما أنهم سيدفعون خارجاً.

لا يعني الاتحاد العالمي أن الأمم المتحدة ستحول نفسها إلىٰ حكومة عالميَّة. وما يحتمل أننا سنحصل علىٰ جمع أشكال الحكم التقليدية (هيئة تشريعية عالميَّة منتخبة) مع مؤسَّسات تنظيمية تصل في ما بين الأَنظمة المتعددة ومسؤولة أمام أنواع متعددة من الهيئات المنتخبة. في عصر التغير التكنولوجي السريع يمكن أن نتوقع شكل الحكم نفسه خاضعاً لتجديدات كبيرة[18].

يمكن لأشياء كثيرة أن تكون خاطئة في هذا الحوار. إمكانية بديلة هي أن استمرار سلسلة الأزمات المالية سوف تجعل الناخبين القوميين مصابين بصدمة لدرجة تجعلهم راغبين (إن لم يكونوا سعداء) أن يرتدوا سترة التكتيف إلىٰ مدىٰ طويل. ويصل هذا الحوار إلىٰ اقتباس النموذج الأرجنتيني من قِبل السياسات القومية علىٰ نطاق عالمي. والإمكانية الأُخرىٰ هي أن تلجأ الحكومات إلىٰ الوقائية في التعامل مع الصعوبات المتعلِّقة بالتوزيع وبالحكم والتي يضعها التكامل الاقتصادي. بالنسبة للمستقبل القريب يجب أن ينظر إلىٰ أحد هذين الحوارين علىٰ أنَّه أكثر احتمالاً من الاتحاد العالمي. ولكن الزمن الأطول يترك مجالاً لتفاؤل أكبر.

الخاتمة

يقدِّم هذا الفصل إطاراً للتفكير حول حكم العولمة الاقتصاديَّة. ولقد ناقشت أننا في الوقت الحاضر لسنا في مكان قريب من التكامل الاقتصادي العالمي الكامل، وأن قطع المسافة المتبقية سوف يتطلَّب إما توسيع أنظمتنا وإما تقليص سياستنا. نستطيع أن نتصور مدىٰ طويلاً تتسع فيه السياسة والأَنظمة

لتناسب المجال لاقتصاد عالمي متكامل حقاً. هذا هو حواري حول الاتحاد العالمي. ولكن في المدىٰ القصير سوف نحتاج إلىٰ حلول أكثر واقعية.

كما يقول ريموند ڤيرنون Raymond Vernon، «نحن في وضع تحدٍّ لنفكر بوسائل الحكم التي تستطيع أن تشمل الطموحات العالميَّة للكونيين، والطموحات القومية للمجموعات المرتبطة بالأمة وهي الطموحات المحلية للمصالح دون الإقليمية. كيف يمكن وصل هذه المفاهيم المختلفة ليس واضحاً. فلا الأفكار ولا المؤسَّسات للتوفيق بين هذه المفاهيم واضحة بعد[19]».

ولقد ناقشت أننا بحاجة لأن نخفض من طموحاتنا. تتطلب زيادةُ فوائد كفاءة التكامل الاقتصادي العالمي زيادةَ قوة المؤسَّسات المتعددة الأطراف وزيادة الاعتماد علىٰ المقاييس العالميَّة. ما دامت الدّول القومية مسيطرة، لا يحتمل أن يزدهر أحد منهما ما لم تدخل صراحة مادة النجاة أَو آلية الخيارات والخروج في قواعد الاقتصاد العالمي.

في كتابه النتائج الاقتصاديَّة للسلام، رسم جون ماينارد كينيس John Maynard Keynes صورة واضحة لتكامل اقتصادي عالمي في أوج مقياس الذهب. اعتبر كينيس، وهو يكتب في أعقاب حرب عالميَّة مدمِّرة ويتوقع فترة اضطراب اقتصادي وحمايات اقتصاديَّة ـ وهو توقع صحيح كما تبين ـ اعتبر أن هذه الفترة الضائعة ذات عظمة كبيرة[20]. هل سنمارس تراجعاً مماثلاً من العولمة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؟ يعتمد الجواب علىٰ قدرتنا علىٰ اختراع مؤسَّسات محلية وعالميَّة تجعل الاقتصاد العالمي مناسباً لمبادئ الاقتصاد المختلط.

ملاحظات

(1) انظر روبرت كيوهين وجوزيف ناي في هذا الكتاب لمناقشة نواح كثيرة من العولمة وكذلك للتمييز بين بعض المفاهيم المفيدة وبين العبارات المتعلقة بها: العولمة، العالميَّة، الاعتماد المتبادل، الحساسية، الصلات والضعف. وروبرت كيوهين وجوزيف ناي: «Power, Interdependence and Globalism» ورقة غير منشورة 16/ 11/ 1999.

(2) العبارة المقتبسة من جون ج رغي، «Trade, Protectionism and the Future of Welfare Capitalism,» (Journal of International Affairs, vol. 48) ص 1 ـ 11 (صيف 1994).

(3) وليام غرايدر، «One World Ready or Not-The Manic Logic of Global Capitalism» توماس فريدمان, (The Lexus and the Olive Tree Understanding Globalization» (Farrat, Straus and Giroux, 1999).

(4) انظر بشكل خاص مارتن س. فيلدستاين وتشارلز هورويكا، «Domesting Saving and International Capital Flows,» Economic Journal Vol. 90 ص 314 ـ 329 (حزيران 1980). ونتائجها قد ثبتت في الكثير من الدراسات اللاحقة، انظر جون ف هيلويل «How much Do National Borders Matter?» (Brookings, 1998).

(5) انظر جيمس أندرسون ودوغلاس ماركويلر «Trade, Insecurity, and Home Bias: An Empiriscal Investigation,» (Cambridge, Mass: National Bureau of Economic Research, March, 1999) for empirical evidence that suggests that inadiquate contract enforcement imposes severe cots on trade.
لأن الدليل التجريبي الذي يقترح أن تنفيذ عقود غير كافية يفرض تكاليف شديدة على التجارة.

(6) الساندرا كاسيلا، وجيمس راوخ، «Anonymous Market and Group Ties in International Trade» (ورقة عمل W6186) (Cambridge Mass. National Bureau of Economic Research, (أيلول 1997).
كانوا أول من أكَّد أهمية مجموعة الروابط في التجارة العالميَّة باستخدام نموذج السلع المختلفة.

(7) جين تيرول، «The Theory of Industrial Organization (MIT Press, 1999) ص 113 ـ 114.

(8) أندرول روز «One Money, One Market: Estimating the Effect of Common Currency on Trade,» 7432 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, 7432 ورقة عمل (كانون أول 1999).

(9) موريس أوبستفيلد، آلان تايلر، «The Great Depression as a Watershed Organization Capital Mobility over the Long Run», في كتاب من إعداد مايكل بوردو وكلوديا غولدن

ويوجين ن وايت بعنوان: «The Defining Moment: The Great Depression and the American Economy in the Twentieth Century», (University of Chicago Press, 1988) صفحة 353 ـ 402.

(10) هولجر وولف، (Holger C. Wolf) «Patterns of Intra-and Inter-State Trade, (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, (شباط 1997).
وهي ورقة عمل (W 5939) يجد أن حدود الولايات ضمن الولايات المتحدة ذات تأثير حاسم على التجارة أيضاً.

(11) فريدمان: «The Lexus and the Olive Tree».

(12) فريدمان The Lexus and the Olive Tree ص87.

(13) جون رغي، كتب بنظرة معمقة حول هذا، واصفاً النظام الذي ظهر على أنه «تحرر ضمني» وذلك في رغي: «Trade, Protectionism, and the Future of Welfare Capitalism».

(14) روبرت ز. لورانس (Robert Z. Lawrnce)، «Regionalism, Multilateralism, and Deeper Integration, (Brookings, 1996) لقد سمى التكامل الذي اتبع تحت نظام بريتون وودز ـ غات، سماه «التكامل الطفيف» ليميزه من «التكامل العميق» الذي يتطلب انسجاماً لسياسات التنظيم وراء الحدود.

(15) هذا النقاش ينسج على داني رودريك، «The Debate over Globalization: How to Move Forward by Looking Backward» في الكتاب الذي أعده جيفري سكوت «Launching New Global Trade Talks: An Action Agenda», Special Report 12 (Washington: Institute for International Economics 1998).

(16) كيل باغويل وروبرت ستايغر، «A Theory of Managed Trade,» (American Review, vol. 4) ص 779 ـ 795 (أيلول 1990).

(17) توماس بيكيني، «A Federal Voting Mechanism to Solve the Fiscal-Externality Problem,» (European Economic Review, vol. 40) (كانون الثاني 1996) صفحة 3 ـ 18.

(18) انظر برونو فري «FOCI: Competitive Governments for Europe,» International Review of Law and Economics, vol. 16 ص 315 ـ 327 (1996).
حول أفكار معقدة لتصميم أنظمة سياسية اتحادية.

(19) ريموند فيرنون، «In The Hurricane's Eye: The Troubled Prospect of Multinational Enterprises», (Harvard University Press, 1998) ص 28.

(20) جون ماينارد كينيس، «The Economic Consequences of the Peace,» (Harcourt, Brace and Howe, 1920).